إنجازات العراق الدبلوماسية أثناء العهد الملكي

١٩٢١ ـ ١٩٥٨

د. مأمون أمين زكي

بروفسور علوم سياسية، علم الاجتماع
وحضارة الشرق الأوسط

د. محمد فاضل الجمالي في منظمة الأمم المتحدة

دار الحكمة
لندن

إنجازات العراق الدبلوماسية
أثناء العهد الملكي

1921 ـ 1958

د . مأمون أمين زكي

بروفسور علوم سياسية ، علم الاجتماع ،

وحضارة الشرق الأوسط

دار الحكمة

لندن

- إنجازات العراق الدبلوماسية أثناء العهد الملكي
(1921 ـ 1958)
- **تأليف**: د. مأمون أمين زكي
- **الطبعة**: الأولى ٢٠٢٠م / ١٤٤١هـ
- **الناشر**: دار الحكمة ـ لندن
- **الاخراج الفني**: شركة أم بي جي العالمية ـ لندن

ISBN: 978 1 78481 161 7

© حقوق الطبع محفوظة

DAR ALHIKMA
Publishing and Distribution



88 Chalton Street. London NW1 1HJ Tel: 44 (0) 20 7383 4037 Fax: 44 (0) 20 7383 0116
E-Mail: hikma_uk@yahoo.co.uk Website: www.hikma.co.uk

الفهرس

شكر خاص

أودُّ أن أتقدم بخالص شكري إلى ذكرى المرحوم والدي (محمد أمين زكي ـ بك) ؛ المؤلِّف والمثقف الذي غَرَسَ فينا ـ نحن أولاده ـ حب العلم والثقافة .

وإلى والدتي المرحومة (فوزية الحاج محمد صالح ـ بك) الهرمزي ؛ القارئة النهمة التي كانت سلوتها الكبرى المطالعة باللغتين العربية والتركية .

وإلى شقيقتيّ الكبريين : البروفسوره المرحومة (سانحة أمين زكي) أستاذة طب العقاقير والعلاج الطبي ، والبروفسوره (لمعان أمين زكي) أستاذة وعميدة طب الأطفال ؛ كلتاهما خرَّجتا المئات من تلاميذهم الأطباء الذين انتشروا في معظم أنحاء العالم ، واضطلعتا برفع رأس عائلتهما ورأس العراق عاليًا عن طريق إنتاجهما العلمي على المستوى العالمي .

أشكركم جميعًا وأسأل الرب الرحمن الرحيم أن يتغمدكم برحمته الواسعة ويُسكنكم فسيح جنانه إنه سميعٌ مُجيب الدعاء .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقل رب زدني علما﴾ صدق الله العظيم

[طه :14 :20]

الإهداء

أهدي كتابي هذا إلى الأجيال الجديدة من العراقيين لأُطلعهم على الإنجازات الدبلوماسية الكبرى التي حقَّقها جيل أجدادهم ، لعلَّهم يفقهون ويتعظون .

وإلى عائلتي : زوجتي (حنان عبود جايد) وأبنائي وقُرة عيني (أمين ، وياسمين ، ومريم) الذين منَّ الله عليهم بالنجاح في حياتهم العملية ؛ فملأوا صدري سعادة وقلبي فخرًا .

وإلى حفيداتي (جنة ، وآية) ؛ مصدر سلوتي في أواخر العمر .

المؤلف

المأمون

صور الدبلوماسيين العراقيين الأوائل
أُخذت عن طريق الإنترنت



صاحب الجلالة ملك العراق (فيصل الأول بن الحسين)

(1921 ـ 1933)

القائد العربي المجيد الذي ساهم بخلق العراق الحديث ، والدبلوماسي الأول الذي كرّس حياته لتحرير العراق من هيمنة الامبراطورية البريطانية ، وتكلّلت جهوده بتحقيق استقلال نسبي للعراق وإدخاله عضواً في منظمة الأمم عام 1932 كأول دولة عربية معترف بها عالمياً



فخامة الجنرال نوري باشا السعيد

السياسي والدبلوماسي العراقي المخضرم والذراع الأيمن للملك فيصل الأول ، والذي رفع مكانة العراق عالميًا وجعله بمثابة مركز ثقل سياسات الدول الغربية العظمى في الشرق الأوسط بعد إنجازه توقيع معاهدة ميثاق حلف بغداد في عام 1955



صاحب السمو الوصي على عرش العراق (1939 ـ 1953) وولي العهد المعظم (1953 ـ 1958) الأمير عبد الإله ابن الملك علي

مثَّل الأمير عبد الإله الرعيل الثاني من الدبلوماسيين العراقيين ، وهو الذي أعطى صورة عصرية زاهية لقادة الأمة العربية أمام أُمم العالم .



الدكتور محمد فاضل الجمالي

الدكتور الجمالي ؛ السياسي المخضرم والخبير الدبلوماسي العريق الذي مثَّل مع الأمير عبد الإله الرعيل الثاني من الدبلوماسيين العراقيين .

وفي عام 1945 بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وقَّعت إحدى وخمسون دولة مستقلة ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وكان العراق أحد تلك الدول ، وأول دولة عربية وقَّعت الميثاق عن طريق ممثلها الدكتور محمد فاضل الجمالي .

بعد ذلك قام الجمالي بأدوار فاعلة للدفاع عن مصالح العرب وحقوق الفلسطينيين في وطنهم وخدمة مصالح العراق في المحافل الدولية .



معالي الدكتور عدنان مزاحم الباجه جي
الدبلوماسي المعروف عالميًا ورئيس هيئة الممثلية العراقية الدائمة في منظمة الأمم المتحدة ، والذي مثَّل جيل الشباب الدبلوماسي العراقي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ورفع اسم العراق عاليًا ، ودافع عن مصالح جميع العرب وحقوق الشعب الفلسطيني وكافة شعوب دول العالم الثالث المضطهدة من قِبَل دول الاستعمار العظمى .



عدنان الباجه جي ، وزير خارجية العراق ، مع قداسة البابا بولس السادس في الفاتيكان في شهر تشرين الأول / أكتوبر عام 1966 ، وفي الصورة علي حيدر سليمان ، سفير العراق في إيطاليا

إيضاح

الهدف من هذا الكتاب هو جمع وشرح المعاهدات التي وقعها العراق مع بريطانيا العظمى باللغتين الإنكليزية والعربية لكي أتيحها لطلاب ودارسي السياسة الخارجية للعراق وعلاقاته الدولية في فترة العهد الملكي التي ولد أثناءها العراق الحديث وتطور بعلاقاته الخارجية ليصبح بعد فترة وجيزة تقل عن الأربعة عقود لا عبأ دوليًا أساسيًا ليس في إقليم الشرق الأوسط فحسب بل على مستوى الدبلوماسية العالمي .

وقد اقتنعت بإدراج المعاهدات بأكملها نتيجة اقتراحات لبعض الأخوة الأساتذة والمثقفين وأخص منهم الأخ المؤلف العراقي الكبير اللواء الركن علاء الدين حسين مكي خماس الذي ، بعد أن درس أحد مؤلفاتي ، اطلع على الفقرات الثالثة والرابعة من معاهدة بورتسماوث (1948) المتعلقتين بمصير فلسطين وعروبتها وكون المعاهدة كانت في صالح العرب اقترح الأخ علاء الدين قائلًا : (حبذا لو أدرجت المعاهدة بكاملها لأجل أن نتمكن بعد دراستها من البت بأهميتها التاريخية ونوعية أهدافها فيما يخص مصالح العرب) .

وقد كانت تلك الاقتراحات وجيهة ومنطقية مما جعلني أدرج جميع المعاهدات بكامل تفاصيلها أملًا أن يطلع عليها القراء الكرام وعلى بنودها إضافة إلى الظروف التي شرحتها بإسهاب والتي أحاطت بالنخبة الحاكمة للعراق من 1921 إلى 1958 والتي دفعتها لتوقيع تلك المعاهدات لعدم وجود

أي خيارات أخرى لهم .

كذلك وددت أن أبين فعاليات المعارضة من قبل الأحزاب السياسية والفئة المثقفة التي كانت فاعلة عهدئذ وغالبًا ما هاجمت السياسة الخارجية للدولة العراقية أثناء تلك الحقبة واتهامها بالعمالة للاستعمار الغربي . وقد كانت تلك التهجمات والاعتراضات لا تخلو من غوغائية لكونها لم تكن مدروسة أو حسب آراء مبنية على تفهم جميع الظروف التي حتمت تلك السياسة وعدم وجود إمكانات أو خيارات أخرى تمكن العراق من مقاومة جبروت الدول العظمى وتحقيق نتائج أفضل ، فقد لجأت النخبة الحاكمة إلى الحكمة والتروي والأناة واتبعت السياسة الحصيفة التي بدأها الملك فيصل الأول المبنية على فكرة (خذ وطالب) وبالفعل فقد تمكن القادة من احراز إنجازات كبرى رفعت العراق من دولة صغيرة ناشئة ومهددة عام 1921 إلى دولة كبيرة يحسب لمركزها الاقتصادي والسياسي والعسكري والدبلوماسي حسابًا جديًا .

مقدمة

بعد انهيار العراق في عام 2003 ووقوعه تحت الاحتلال العسكري الأمريكي المباشر وتداعى أوجه الحضارة فيه نتيجة ذلك بدأت الأفكار تترى في رأسي عن كيفية الحفاظ على تفاصيل الخواص الأساسية التي أمتاز بها هذا الصقع العريق الذي ركبت أجزاءه بريطانيا العظمى بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عام 1918 وإلى عام 1921 حيث توجت الأمير فيصل ابن الملك حسين الهاشمي ملكًا للمملكة العراقية الوليدة وأخذ البلد ينمو ويترعرع ليصبح بعد ثلاث عقود ونصف أغنى وأقوى قطر عربي بثرواته الوفيرة وجيشه المنيع ومكانته الدولية التي حققها عن طريق دبلوماسية براغماتية واقعية اضطلع بها الرعيل الأول من الحكام العراقيين الذين كرسوا حياتهم منذ مطلع شبابهم تحت القيادة الحصيفة للملك فيصل الأول لبناء مكونات دولة العراق داخليًا وخارجيًا على أسس حديثة تقدمية حقق بواسطتها تطورات داخلية باهرة واكتسب سمعة دولية متميزة ليصبح في عام 1957 مركز ثقل مصالح العالم الغربي في الشرق الأوسط خصوصًا الولايات المتحدة التي سادت هذا الكوكب بعد الحرب العالمية الثانية .

لذلك فقد ركزت في كتابي المعنون ازدهار العراق تحت الحكم الملكي (لندن : دار الحكمة . ط : 2 : 2013) على أوجه التطورات الداخلية التي شهدها القطر طوال فترة الحكم الملكي مع التطرق لبعض التفاصيل عن

القرارات الدبلوماسية التي اتخذتها النخبة الحاكمة والتي أدت إلى إيصال العراق إلى المكانة العالمية التي حققها قبل انقلاب 1958 .

لذلك وتكملة لكتابي أعلاه فقد ركزت دراستي هذه على إنجازات العراق الدبلوماسية متتبعًا تلك الإنجازات خطوة بخطوة ابتداءً من تاريخ ولادته في عام 1921 ولبحث المعاهدات الدولية التي ارتبط بها وعزز مكانته بين الأمم إلى يوم 14 تموز 1958 ، هادفًا بذلك إلى تنوير الأجيال الجديدة من العراقيين عن الجهود المضنية التي اضطلع بها الرعيل الأول من القادة العراقيين لأجل أن يتبوأ بلدهم المكانة اللائقة به دوليًا .

بعد انقلاب 1958 بدأ العراق يشهد تدهورًا داخليًا سريعًا حيث تراجعت أو شوهت مشاريع البناء والإعمار وانخفض الإنتاج الزراعي وتدهور الاقتصاد عمومًا وتدنت المستويات الدراسية والطبية . . . .إلخ نتيجة عدم كفاءة الضباط الذين استولوا على الحكم وتحولت السياسة الخارجية من التعاون مع دول الغرب التي تمتلك أعلى وأوسع المعارف العلمية والتكنولوجية واتجه الزعيم عبد الكريم قاسم ، قائد الانقلاب ، إرضاء للشيوعيين ، للارتماء في أحضان الاتحاد السوفييتي الذي كان ، كما هو الحال مع أي دولة عظمى ، يهدف إلى خدمة مصالحه وكان مستواه العلمي والتقني أقل من مستوى دول الغرب ، فبدأ تدهور المستويات الفنية والدراسية والطبية في العراق إلى أن سقط عبد الكريم قاسم عام 1963م واستولى حزب البعث على الحكم حيث احتلت شوارع بغداد والمدن الكبرى من قبل صبيان وصبايا الحرس القومي البعثي وأخذ تدهور الأوضاع عمومًا يتسارع إلى أن قام العقيد الركن عبد السلام عارف ، القائد الثاني لانقلاب 1958 ، بانقلاب أزاح حزب البعث من الحكم وتسلم رئاسة الجمهورية العراقية وبدأت فترة هدوء نسبي استمرت بعد وفاة عبد السلام واستلام شقيقه العقيد الركن عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية واختيار اللواء الركن ناجي طالب لرئاسة

الوزراء لفترة وجيزة . وانتهت فترة حكم الأخوين العارفين وناجي طالب إثر انقلاب عسكري قام به حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1968م واستولى رئيسه صدام حسين على الحكم فرديًا فبدأ تداعي كل المقومات القانونية والإدارية والاجتماعية والحضارية وقبع العراق في قعر نظام برئاسة رجل لا يفقه عن الحكم سوى الدم والقتل والاغتيالات والإعدام الجماعي وتكديس الثراء ، وقد دام ذلك الحكم لعدة عقود إلى أن انتهت فترة حكم حزب البعث باجتياح الجيش الأمريكي العراق عام 2003 وإعدام صدام حسين وسجن قادة حزب البعث .

وقد استبشر معظم الناس خيرًا بعد سقوط حكم الطاغية ، إلا أن النظام الجديد الذي خلقته أمريكا مع بعض القادة العراقيين المتعاونين مع الاحتلال ، أدى إلى تقسيم العراق على أسس أثنية ومذهبية فاقمت العداء بين المكونات السكانية في العراق والتي كانت تقترب من التماسك ، أثناء الحكم الملكي وتراجع البلد ليصبح محكومًا من قبل فئات تؤمن بمعتقدات تنتمي إلى القرن السابع الميلادي وازداد تدهور العلاقات الاجتماعية وهوجمت الأقليات الدينية والمذهبية فقتلوا وأجبروا على ترك أوطانهم وبيعت النساء والفتيات في أسواق النخاسة كإماء وذبح العراقي أخاه العراقي وغرق البلد في لجج من دماء ولا يعلم مصيره إلا الرب الجليل ، ولكن ثمة آمال أن تتحسن الأمور تدريجيًا .

هذا فضلًا عن تضاؤل سيادة العراق بعد أن أصبح منذ عام 2003 شبه محتل من قبل الولايات المتحدة ، وإيران وانحدرت مكانته الدولية ، تلك المكانة السامية التي حققها هذا القُطر العربي على المستوى العالمي نتيجة جهود القيادة التي حكمت العراق أثناء العهد الملكي لفترة تقل عن الأربعة عقود وهي فترة تعتبر أسطورية في أعمار الأمم .

منذ اليوم الأول الذي توج فيه فيصل الأول ملكًا دستوريًا واجباته محددة

بدستور يصوت عليه مجلس نيابي منتخب ديمقراطيًا من قبل الشعب العراقي . وقد اعتمد الفيصل على نخبة من الشباب كان معظمهم ضباطًا في الجيش العثماني ، إضافة إلى بعض العناصر المتميزة بعلو كعبها التعليمي والعلمي لأجل تأسيس نظام دراسي جديد يهدف إلى تهيئة أجيال كفوءة قادرة على الاضطلاع بمتطلبات القرن العشرين بعد أن كان العراق بالأمس القريب أيالة مهملة من أيالات الدولة العثمانية التي كانت أوجه الحياة السائدة فيها تتسم ببقائها على أوضاع اجتماعية عامة قروسطية قديمة وجامدة لا تمت مع متطلبات العصر الحديث بأي صلة .

كانت بلاد الرافدين تحت الحكم العثماني في أدنى درجات التأخر في جميع مناحي الحياة ، تعصف به الأمراض والأوبئة ويجتاحه الخراب نتيجة فيضانات أنهاره العديدة وينوء تحت الصراعات المذهبية والعشائرية الدموية ، عدد مؤسساته الدراسية والطبية لا يزيد على أصابع اليد ، وكانت مساحته مقسمة إلى ثلاث أيالات عثمانية هي أيالة الموصل في الشمال وأيالة بغداد في الوسط وأيالة البصرة في الجنوب ، يحكم كل أيالة والٍ يعين من قبل السلطان العثماني في العاصمة اسطنبول ، وكان والي بغداد مخول بسلطات أعلى من سلطات الواليين الآخرين . كان وضع المنطقة مزريًا إلى درجة أنه كان يعتبر أنسب مكان لنفي العناصر المشكوك بولائها للسلطان أو غير المرغوب بها من قبل الدولة العليا ، وكان أولئك العناصر ينفون إلى العراق كوسيلة من وسائل العقاب ، وحتى الولاة الذين كانوا يعينون في أيالات ما بين النهرين ، فقد كان ذلك التعيين بمثابة نفي لهم كما حدث مع مدحت باشا الذي عين والي بغداد حيث قرر السلطان عبد الحميد الثاني أن ينفيه بعيدًا عن اسطنبول والأراضي التركية خوفًا من اتجاهاته السياسية الليبرالية المهددة للنظام .

كانت أول الخطوات الدبلوماسية التي حققها العهد الملكي هي توقيع

معاهدة 1922 مع بريطانيا العظمى والتي تعهدت الدولة الكبرى حسب مادتها رقم (1) بتأسيس دولة عربية ملكية ديمقراطية برلمانية دستورية باسم المملكة العراقية بعد أن توج الأمير فيصل ملكًا في عام 1921 .

وقد فرضت تلك المعاهدة نظام الانتداب على المملكة الوليدة وأصبح العراق مستعمرة من ضمن المستعمرات العديدة للإمبراطورية البريطانية التي كانت أقوى دولة في العالم وتوصف كونها الإمبراطورية التي لا تغيب الشمس عن حدودها . هذا فضلًا عن أن المعاهدة أعطت بريطانيا حق استغلال المصادر النفطية في معظم أنحاء العراق .

وقد أدرجت نص تلك المعاهدة باللغة الإنجليزية وقمت بترجمتها إلى العربية لأجل تسهيل تحليل بنودها وإيضاح أسباب توقيعها للقارئ ابتغاء التوصل إلى الحقائق التاريخية بشكل موضوعي غير متحيز .

ثمة سؤالان تثار بهذا الصدد :

- السؤال الأول : هل كانت معاهدة 1922 عادلة أم مجحفة بحق العراق؟
- السؤال الثاني : هل كان ثمة أي مناص أو خيار آخر للقيادة العراقية بديلًا للمعاهدة؟

الجواب للسؤال الأول هو : كلا لم تكن المعاهدة عادلة ، بل كانت مجحفة بحق العراق . لذلك كان وجود الإنجليز في العراق مثار اندلاع احتجاجات وأشعار ومظاهرات ضدهم وانفجار ثورة سنة 1920 التي اجتاحت معظم أنحاء العراق وكبدت الجانبين خسائر كبيرة في الأرواح والمال .

أما جواب السؤال الثاني هو لم يكن أمام القادة العراقيين أي مناص أو خيار آخر بدلًا من المعاهدة لأن المملكة الوليدة كانت بأمس الحاجة إلى الدولة العظمى لأجل الذود عن حياضها ضد مطامع دول الجوار ، فلم تنفك

تركيا تخطط لإلحاق منطقة الموصل الشمالية بأجمعها إلى رقعة تركيا ، وكذلك كانت إيران تحت حكم الشاه رضا بهلوي طامعة بالمناطق الشرقية والجنوبية من العراق .

لهذه الظروف المهددة ولأسباب أخرى سوف تبحث لاحقًا أصدر الملك فيصل ، بعد مشاورة حاشيته ، قرارًا مرحليًا بقبول المعاهدة بشكل مؤقت ، ويطالب باستحصال حقوق العراق تدريجيًا لكي يضمن بقاء مساعدات الدولة العظمى الحيوية لبلاده . كلا السؤالين والجوابين سوف تبحث وتناقش ، والظروف التي كانت سائدة آنئذ والتي حتمت توقيعها بالكامل وبدون أي تعديل ، ولو إلى حين .

ثم جاءت معاهدة 1926 مع الجمهورية التركية والتي أنهت النزاع بين المملكة العراقية وجارتها بخصوص عائدية منطقة الموصل الشمالية حيث حاول رئيس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك إلحاق تلك المنطقة بكامل مصادرها الطبيعية الغنية بجمهوريته لولا جهود الملك فيصل ونوري السعيد اللذين لجأ إلى حاميتهم بريطانيا العظمى التي أجبرت أتاتورك أن يتخلى عن أطماعه وألحقت منطقة الموصل وبقية أراضي الشمال بمساحة العراق ، وقد أصبحت تلك المناطق العربية متصرفيات (محافظات) عراقية ، وقد كان دافع بريطانيا لعدم السماح أن يخسر العراق أي جزء من المنطقة الشمالية بسبب علاقتها الجيدة مع قادة العراق ولعدم ثقتها بالرئيس كمال أتاتورك الذي حاربها بضراوة أثناء الحرب العالمية الأولى .

بعد تأمين إلحاق الموصل وبقية المنطقة الشمالية بمملكته الفتية ، هب الملك وبمساعدة الدبلوماسي الأول نوري سعيد (لاحقًا نوري باشا السعيد) للتخلص من بعض الهيمنة البريطانية فبذلا أقصى الجهود لدخول العراق عضوًا في عصبة الأمم التي كانت تتطلب من البلدان الراغبة بالعضوية أن تكون مستقلة . وقد تكللت تلك الجهود المضنية بتوقيع معاهدة 1930

والتي حصل العراق بواسطتها في عام 1932 على عضوية عصبة الأمم كدولة معترف بها من قبل جميع الدول صاحبة السيادة عهدئذٍ في العالم . وكان العراق أول دولة عربية تحصل على عضوية العصبة .

وبطبيعة الحال لم يكن بإمكان العراق تحقيق ذلك الإنجاز الكبير بدون الدعم الذي قدمته بريطانيا العظمى ولكن ، وحسبما تتطلبه العلاقات الدولية ، بعد دفع الثمن . وكان الثمن أن بنت بريطانيا قاعدتين عسكريتين في العراق في منطقتي الحبانية والشعيبة لأجل إبقاء نفوذها في المنطقة . وقد رحبت الحكومة العراقية بهذه النتيجة لإدراك القادة بأن وطنهم لم يزل مهدد من قبل دول الجوار الأكبر والأقوى ، ولم يكن الجيش العراقي الصغير آنئذٍ قادرًا على الذود عن حياظ الوطن ضد تلك الدول الطامعة بأراضيه وخيراته . فكان القرار أن تبني بريطانيا قواعد عسكرية بمقابل استمرارها بالحفاظ على كيان العراق ومساعدة قادته لبناء أنظمته الدستورية والعسكرية والدراسية والإدارية والطبية وحتى الفعاليات الرياضية الحديثة كالتنس وألعاب الكرة بأنواعها والملاكمة وألعاب الساحة والميدان وأحواض السباحة وغيرها والتي لم يكن سكان المنطقة قد سمعوا بها ناهيك عن ممارستها .

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تطورت العلاقات الدولية في المنطقة بعد ولادة الجامعة العربية التي كان نوري السعيد السياسي والدبلوماسي الخبير ، أحد العناصر الأساسية في تأسيسها . وفي تلك الأثناء كانت الصهيونية العالمية دائبة على قدم وساق للضغط على قادة العالم وصناع القرار عن طريق الرشاوى والاغتيالات واستخدام النساء الحسناوات والتهديدات وجميع الوسائل المتاحة لهم لأجل استلاب فلسطين وخلق دولة إسرائيل على أراضيها . وقد تصدى العراق بقيادة نوري السعيد وفاضل الجمالي ومزاحم الباجه جي وبقية النخبة الحاكمة للدفاع عن عروبة فلسطين واستطاع رئيس الوزراء آنذاك صالح جبر من توقيع معاهدة بورتسماوث عام

1948 مع القادة البريطانيين تحت زعامة وزير خارجية بريطانيا (آرنست بيفن) المناهض للمشروع الصهيوني حرصًا على مصالح الإمبراطورية البريطانية مع البلاد العربية ذات النفوس الكثيرة والمياه الزاخرة والمصادر الطبيعية الغنية ، فحاول الوقوف ضد تدفق الهجرات اليهودية إلى فلسطين وضد خلق دولة إسرائيل والحفاظ على فلسطين كدولة عربية تطمح للاستقلال أسوة بشقيقاتها البلاد العربية الأخرى ، إلا أن تلك الجهود ذهبت أدراج الرياح .

فبعد توقيع المعاهدة مباشرةً انتفضت جماعات الضغط الصهيونية الجبارة في أوربا وأمريكا وفي إنجلترا تحت قيادة واحد من أقوى السياسيين البريطانيين الصهاينة (السير ونستون تشرشل) لإحباط الجهود المناهضة للمشروع الصهيوني وشنوا هجمات دعائية عنيفة ضد أرنست بيفن .

وفي نفس الوقت اندلعت مظاهرات وحوادث شغب عارمة في معظم أنحاء العراق أججها الحزب الشيوعي العراقي السري بعد أن أعلن الاتحاد السوفييتي تأييده لتقسيم أراضي فلسطين وخلق دولة إسرائيل وقد وقعت جراءها إصابات بعضها قاتلة وجروح بين المتظاهرين مما حدى بالأمير عبد الإله (ولي العهد والوصي على العرش) ورئيس الوزراء صالح جبر إلى إلغاء المعاهدة . وكان سقوط تلك المعاهدة أحد العوامل في نجاح المنظمات الصهيونية المدربة تدريبًا إرهابيًا وعسكريًا على أعنف الأساليب الحديثة لشن هجمات إرهابية وعسكرية تكللت بسقوط فلسطين بيد الصهاينة وضياعها من يد العرب وخلق دولة أجنبية غريبة في قلب العالم العربي الإسلامي سميت (دولة إسرائيل) . لقد كان سقوط معاهدة بورتسموث فشلًا دبلوماسيًا ذريعًا للعراق وللعرب جميعًا .

في أوائل عقد الخمسينات بدأت جهود النخبة العراقية الحاكمة للحصول على الأموال اللازمة للبناء والإعمار الداخلي للعراق فانبرى الدبلوماسي المخضرم نوري السعيد والأمير عبد الإله بجهود مضنية لاسترجاع بعض

حقوق العراق وزيادة حصته من واردات النفط التي كانت تستغلها شركة IPC (شركة النفط العراقية Iraq Petroleum Co) البريطانية وتدفع للعراق دخلًا تافهًا حسب المعاهدات الجائرة التي وقعت سابقًا . وقد تكللت الجهود الدبلوماسية بتوقيع معاهدة النفط في عام 1952 لتضمن للعراق حق المناصفة في جميع أرباح الشركة من مبيعات نفط العراق مما زاد في دخل البلاد أضعاف مضاعفة ووفر للدولة المال الكافي للشروع بمشاريع بناء جميع أنحاء العراق اضطلع بها مجلس الإعمار ووزارة الإعمار فازدهرت مشاريع الزراعة الكبرى والسدود والمبازل والصناعات وبناء المدارس والمستشفيات وزيادة رواتب الموظفين وغيرها من الإنجازات التي أدت إلى فترة رفاه لم يشهدها العراقيون في تاريخهم الحديث .

إلا أن الحزب الشيوعي العراقي والجهات الوطنية الأخرى كحزب البعث العربي الاشتراكي الحديث التأسيس والحزب الوطني الديمقراطي ورئيسه الأستاذ كامل (بيك) الجادرجي الذي كان يعارض الدولة عن طريق جريدة الحزب (صوت الأهالي) وحزب الاستقلال ورئيسه الأستاذ محمد مهدي كبّة الذي كان حزبًا قوميًا معارضًا وغيرهم هاجموا المعاهدة وروجوا للرأي العام أن المعاهدة جائرة ولم تضمن للعراق حقوقه الطبيعية كاملة . بعد فترة انفجرت مظاهرات وخرجنا نحن الفتيان إلى الشوارع نهاجم الحكومة والأوضاع العامة (المزرية) ونهتف بسقوط معاهدة 1952 . بدون أن ندرك الظروف المستحيلة لتحقيق أي نتائج أفضل نظرًا للأوضاع العالمية التي كانت سائدة آنئذٍ والقوة الهائلة التي تمتلكها شركات النفط الكبرى التي كانت تتحكم بالسياسة النفطية في جميع أنحاء العالم في تلك الحقبة الزمنية . إلا أن الحكومة سيطرت على الأوضاع وبقيت المعاهدة واستمرت مشاريع البناء والتعمير تنمو في معظم أنحاء القطر دافعة العراق نحو التقدم والعصرنة والازدهار إلى يوم انقلاب 14 تموز 1958 .

كان العالم في منتصف عقد الخمسينيات منقسمًا إلى معسكرين متنافسين للهيمنة على مصير هذا الكوكب ، هما المعسكر الرأسمالي الديمقراطي تحت قيادة الولايات المتحدة ، بعد أن تراجعت مكانة بريطانيا العالمية ، والمعسكر الاشتراكي تحت قيادة الاتحاد السوفييتي . وقد اتبعت سياسة الأحلاف العسكرية من قبل المعسكرين ودعيت تلك الفترة التاريخية بفترة الحرب الباردة . وقد اجتهدت النخبة الحاكمة العراقية أن مصلحة العراق تقتضي أن يرتبط بحلف عسكري من الغرب . وبالفعل فقد انتظم العراق في حلف سمي حلف بغداد وقع في عام 1955 بين العراق وتركيا وإيران وباكستان وبريطانيا ومؤيد من قبل أمريكا تحت قيادة الرئيس أيزنهاور .

كان حلف بغداد قمة الإنجاز الدبلوماسي للعراق ، البلد الصغير الذي أصبح مركز الثقل الاستراتيجي لدول الغرب الكبرى في الشرق الأوسط وعزز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والحضارية والأمنية مع دول الجوار وتبوأ العراق مكانة دولية كانت الأعلى منذ ولادته (انظر تفاصيل حلف بغداد) .

وبدون الاطلاع على أي بند أو أي مادة أو شروط لذلك الحلف انفجرنا نحن الشباب بمظاهرات عارمة واشتباكات عنيفة مع قوات الشرطة وهتفنا بسقوط الحكومة وسقوط حلف بغداد (الاستعماري) الذي (كبَّل) العراق مع دول الاستعمار ، وقد شاركت جميع القوى الوطنية في تلك التظاهرات هاتفين بنفس شعارات المراهقة غير الناضجة وغير المدروسة ، وقد كان حلف بغداد أحد الأسباب الرئيسية لقيام بعض الضباط بانقلاب عسكري في يوم 14 تموز 1958 . وسقط العهد الملكي ، وألغي الحلف . وبدأت المشاكل الداخلية بين الأحزاب والفئات السياسية وتوترت العلاقات مع إيران والبلاد العربية ، وأخيرًا وليس آخر اندلعت حروب مع دول الجوار قبل

انتهاء القرن العشرين والتي أدت إلى احتلال العراق وانهيار بنيته التحتية والاجتماعية ومقومات دولته ، وتداعت الصروح التي أسسها الرعيل الأول من القادة العراقيين أثناء العهد الملكي .

لقد أُدرجت أسماء ثلاث أجيال من عمالقة الدبلوماسية العراقيين الذين لعبوا أدوارًا رئيسية في خدمة وتطوير علاقات العراق الدولية .

الجيل الأول يمثله الملك فيصل الأول ونوري السعيد وجعفر العسكري الذي قادوا السياسة الدبلوماسية للعراق أثناء عقود العشرينيات والثلاثينيات . والجيل الثاني ويمثله الأمير عبد الإله والدكتور محمد فاضل الجمالي في عقود الأربعينيات والخمسينيات . وقد مثل الأمير عبد الإله بشبابه ووسامته وأناقته وسلوكه الأرستقراطي ، مثل جيلًا جديدًا للقادة العرب يختلف عن الصورة النمطية الدارجة عن الشعوب العربية في بلاد الغرب والتي شوهتها دعايات وسائل الإعلام المعادية للعرب . بينما كان الدكتور الجمالي عملاقًا دبلوماسيًا استطاع بشهادته العالية وعلو كعبه في اللغة الإنجليزية أن يكسب احترام قادة العالم وأسس علاقات وثيقة مع دبلوماسيي بقية الدول .

أما الرعيل الثالث من الدبلوماسيين العراقيين فيمثله الأستاذ عوني الخالدي ، السكرتير الدائم لحلف بغداد والدبلوماسي المخضرم الدكتور عدنان الباجه جي بشبابه اليافع وقامته الفارعة وثقافته العربية والغربية الواسعة وأناقة ملبسه ووسامة محياه . وقد خدم الباجه جي أثناء عقدي الخمسينات والستينات واستطاع بكفاءة دبلوماسية عالية أن يشرح ويدافع في المؤسسات الدولية عن قضايا العرب جميعًا وفلسطين خاصة وجميع دول العالم الثالث التي كانت تتطلع إلى تحقيق المزيد من المساواة واستحصال حقوقها من دول عالم الغرب وخصوصًا الإمبراطوريات الاستعمارية السالفة والتي كانت تستعبد تلك الدول وسلبتها مصادرها الطبيعية وتركتها بحالة

مزرية من التأخر والفقر المدقع والتأخر الاجتماعي .

آمل أن أكون قدمت للأجيال الجديدة من العراقيين دراسة وافية في كتابي هذا عن المكانة الدولية المحترمة التي تبوأها العراق أثناء العهد الملكي ، بعد أن شرحت لهم في كتابي السابق المعنون (ازدهار العراق تحت الحكم الملكي) عن أوجه البناء والتطورات الاجتماعية العظيمة التي حققها العراق أثناء ذلك العهد ، والله ولي التوفيق .

المأمون

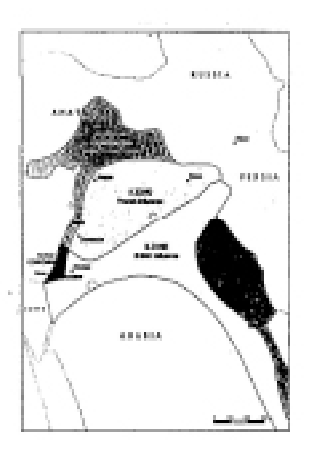
الفصل الأول

النص الانكليزي لمعاهدة 1922

ولمعاهدة سايكس ـ بيكو

The Sykes-Picot Agreement

During the First World War, an agreement was struck between the foreign ministers of Great Britain and France on behalf of their respective governments on a vision of a post war division of the Ottoman Empire in which the Arab provinces of the Ottoman Empire (south and west of Anatolia) would be split into spheres of influence for the French and British.



That France and Great Britain are prepared to recognize and protect an independent Arab states or a confederation of Arab states (a) and (b) marked on the annexed map, under the

i t f A b hi f Th ti ( )

The Cairo Conference of 1921 would set the stage for greater Iraqi autonomy. The British appointed Faisal ibn Hasayn to lead the country as the first King of Iraq. Faisal was seen as a compromise between British interests in the country, and the revolutionary nationalists; he could trace his family lineage back to the Prophet Muhammad, as well as having participated in the 1916 Arab revolt against the Ottomans. However, the British still saw Faisal as dependent enough of their support to bend him under pressure.

The Signing

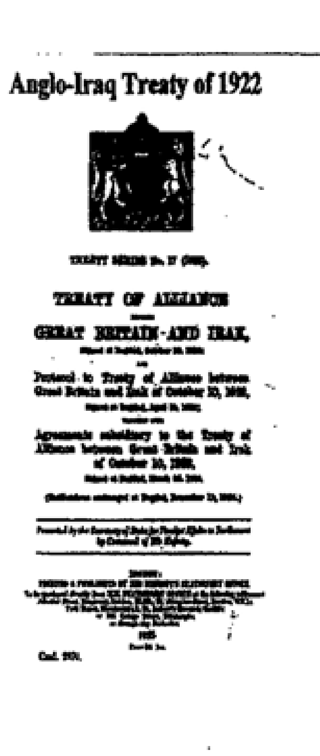
The treaty was signed on behalf of the British by Sir Percy Cox on October 10, 1922. However, it was not ratified by the Iraqi government until 1924. It was only when the British High Commissioner threatened to wield his authority to scrap the constitution, drafted by the Iraqi constituent assembly, that the treaty was finally ratified. It was seen with disdain by many of the people of the new Kingdom, both Sunni and Shia. While it was the first step towards complete independence from the imperial powers, it created a country which was not accepted by all those who found themselves within it.

Suspension

The Treaty was eventually suspended upon the signing of the Anglo-Iraqi Treaty of 1930.

Anglo-Iraqi Treaty

From Wikipedia, the free encyclopedia



Anglo-Iraq Treaty of 1922

TREATY OF ALLIANCE

GREAT BRITAIN AND IRAK.

The **Anglo-Iraqi Treaty** of October 1922 was an agreement signed by the government of Great Britain and the government of Iraq. The treaty was designed to allow for local self-government while giving the British control of foreign and military affairs. It was intended to conclude an agreement made at the Cairo Conference of 1921 to establish a Hashemite Kingdom in Iraq.

In the aftermath of the First World War, most possessions of the Ottoman Empire were divided between France and Britain, with the remainder becoming the present-day country of Turkey. The former Ottoman provinces of Baghdad, Mosul, and Basra were proposed to become a League of Nations Class A mandate under direct British rule, known as the British Mandate for Mesopotamia The idea of a

النص الانكليزي لمعاهدة عام 1922



TREATY SERIES No. 17 (1925).

TREATY OF ALLIANCE

BETWEEN

GREAT BRITAIN AND IRAK,

Signed at Bagdad, October 10, 1922;

AND

Protocol to Treaty of Alliance between Great Britain and Irak of October 10, 1922,

Signed at Bagdad, April 30, 1923;

TOGETHER WITH

Agreements subsidiary to the Treaty of Alliance between Great Britain and Irak of October 10, 1922,

Signed at Bagdad, March 25, 1924.

(Ratifications exchanged at Bagdad, December 19, 1924.)

Presented by the Secretary of State for Foreign Affairs to Parliament by Command of His Majesty.

LONDON:
PRINTED & PUBLISHED BY HIS MAJESTY'S STATIONERY OFFICE.
To be purchased directly from H.M. STATIONERY OFFICE at the following addresses:
Adastral House, Kingsway, London, W.C.2; 28, Abingdon Street, London, S.W.1;
York Street, Manchester; 1, St. Andrew's Crescent, Cardiff;
or 120, George Street, Edinburgh;
or through any Bookseller.
1925
Price 9d. Net.

Cmd. 2370.

TREATY OF ALLIANCE BETWEEN GREAT BRITAIN AND IRAQ, WITH PROTOCOL, SIGNED RESPECTIVELY, AT BAGHDAD OCTOBER 10, 1922, AND APRIL 30, 1923.

HIS BRITANNIC MAJESTY of the one part : and HIS MAJESTY THE KING OF IRAQ of the other part :

Whereas His Britannic Majesty has recognised Faisal Ibn Hussein as constitutional King of Iraq : and

Whereas His Majesty the King of Iraq considers that it is to the interests of Iraq and will conduce to its rapid advancement that he should conclude a Treaty with His Britannic Majesty on the basis of alliance : and

Whereas His Britannic Majesty is satisfied that the relations between himself and His Majesty the King of Iraq can now be better defined by such a Treaty of Alliance than by any other means :

For this purpose the High Contracting Parties have appointed as their Plenipotentiaries :

HIS MAJESTY THE KING OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND IRELAND AND OF THE BRITISH DOMINIONS BEYOND THE SEAS, EMPEROR OF INDIA :

Sir Percy Zachariah Cox, G.C.M.G., G.C.I.E., K.C.S.I., High Commissioner and Consul-General of His Britannic Majesty in Iraq :

HIS MAJESTY THE KING OF IRAQ :

His Highness Sir Saiyid ABD-UR-RAHMAN, G.B.E., Prime Minister and Naqib-al-Ashraf Baghdad ;

Who, having communicated their full powers, found in good and due order, have agreed as follows :-

Article I.

At the request of His Majesty the King of Iraq, His Britannic Majesty undertakes subject to the provisions of this Treaty to provide the State of Iraq with such advice and assistance as may be required during the period of the present Treaty, without prejudice to her national sovereignty. His Britannic Majesty shall be represented in Iraq by a High Commissioner and Consul-General assisted by the necessary staff.

Article II.

His Majesty the King of Iraq undertakes that for the period of the present Treaty no gazette official of other than Iraq nationality shall be appointed in Iraq without the concurrence of His Britannic Majesty. A separate agreement shall regulate the numbers and conditions of employment of British officials so appointed in the Iraq Government.

Article III.

His Majesty the King of Iraq agrees to frame an Organic Law for presentation to the Constituent Assembly of Iraq and to give effect to the said law ; which shall contain nothing contrary to the provisions of the present Treaty and shall take account of the rights, wishes and interests of all populations inhabiting Iraq. This Organic Law shall ensure to all complete freedom of conscience and the free exercise of all forms of worship, subject only to the maintenance of public order and morals. It shall provide that no discrimination of any kind shall be made between the inhabitants of Iraq on the ground of race, religion or language, and shall secure that the right of each community to maintain its own schools for the education of its own members in its own language, while conforming to such educational requirements of a general nature as the Government of Iraq may impose,

shall not be denied or impaired. It shall prescribe the constitutional procedure, whether legislative or executive, by which decisions will be taken on all matters of importance, including those involving questions of fiscal and military policy.

Article IV.

Without prejudice to the provisions of Articles XVII and XVIII of this Treaty, His Majesty the King of Iraq agrees to be guided by the advice of His Britannic Majesty tendered through the High Commissioner on all important matters affecting the international and financial obligations and interests of His Britannic Majesty for the whole period of this Treaty. His Majesty the King of Iraq will fully consult the High Commissioner on what is conducive to a sound financial and fiscal policy and will ensure the stability and good organisation of the finances of the Iraq Government so long as that Government is under financial obligations to the Government of His Britannic Majesty.

Article V.

His Majesty the King of Iraq shall have the right of representation in London and in such other capitals and places as may be agreed upon by the High Contracting Parties. Where His Majesty the King of Iraq is not represented he agrees to entrust the protection of Iraq nationals to His Britannic Majesty. His Majesty the King of Iraq shall himself issue exequaturs to representatives of foreign Powers in Iraq after His Britannic Majesty has agreed to their appointment

Article VI.

His Britannic Majesty undertakes to use his good offices to secure the admission of Iraq to membership of the League of Nations as soon as possible.

Article VII.

His Britannic Majesty undertakes to provide such support and assistance to the armed forces of His Majesty the King of Iraq as may from time to time be agreed by the High Contracting Parties. A separate agreement regulating the extent and conditions of such support and assistance shall be concluded between the High Contracting Parties and communicated to the Council of the League of Nations.

Article VIII.

No territory in Iraq shall be ceded or leased or in any way placed under the control of any foreign Power ; this shall not prevent His Majesty the King of Iraq from making such arrangements as may be necessary for the accommodation of foreign representatives and for the fulfillment of the provisions of the preceding article.

Article IX.

His Majesty the King of Iraq undertakes that he will accept and give effect to such reasonable provisions as His Britannic Majesty may consider necessary in judicial matters to safeguard the interests of foreigners in consequence of the non-application of the immunities and privileges enjoyed by them under capitulation or usage. These provisions shall be embodied in a separate agreement, which shall be communicated to the Council of the League of Nations.

Article X.

The High Contracting Parties agree to conclude separate agreements to secure the execution of any treaties, agreements or undertakings which His Britannic Majesty is under obligation to see carried out in respect of Iraq. His Majesty the King of Iraq undertakes to bring in any legislation necessary to ensure the execution of these agreements. Such agreements shall be communicated to the Council of the League of Nations.

Article XI.

There shall be no discrimination in Iraq against the nationals of any State Member of the League of Nations or of any State to which His Britannic Majesty has agreed by treaty that the same rights should be ensured as it would enjoy if it were a Member of the said League (including companies incorporated under the laws of such State), as compared with British nationals or those of any foreign State in matters concerning taxation, commerce or navigation, the exercise of industries or professions, or in the treatment of merchant vessels or civil aircraft. Nor shall there be any discrimination in Iraq against goods originating in or destined for any of the said States. There shall be freedom of transit under equitable conditions across Iraq territory.

Article XII.

No measure shall be taken in Iraq to obstruct or interfere with missionary enterprise or to discriminate against any missionary on the ground of his religious belief or nationality, provided that such enterprise is not prejudicial to public order and good government.

Article XIII.

His Majesty the King of Iraq undertakes to co-operate, in so far as social, religious and other conditions may permit, in the execution of any common policy adopted by the League of Nations for preventing and combating disease, including diseases of plants and animals.

Article XIV.

His Majesty the King of Iraq undertakes to secure the enactment, within twelve months of the coming into force of this Treaty, and to ensure the execution of a Law of Antiquities based on the rules annexed to Article 421 of the Treaty of Peace signed at Sèvres on the 10th August, 1920. This Law shall replace the former Ottoman Law of Antiquities, and shall ensure equality of treatment in the matter of archaeological research to the nationals of all States Members of the League of Nations and of any State to which His Britannic Majesty has agreed by treaty that the same rights should be ensured as it would enjoy if it were a Member of the said League.

Article XV.

A separate agreement shall regulate the financial relations between the High Contracting Parties. It shall provide, on the one hand, for the transfer by His Britannic Majesty's Government to the Government of Iraq of such works of public utility as may be agreed upon and for the rendering by His Britannic Majesty's Government of such financial assistance as may from time to time be considered necessary for Iraq, and, on the other hand, for the progressive liquidation by the Government of Iraq of all liabilities thus incurred. Such agreement shall be communicated to the Council of the League of Nations.

Article XVI.

So far as is consistent with his international obligations, His Britannic Majesty undertakes to place no obstacle in the way of the association of the State of Iraq for Customs or other purposes with such neighbouring Arab States as may desire it.

Article XVII.

Any difference that may arise between the High Contracting Parties as to the interpretation of the provisions of this Treaty shall be referred to the Permanent Court of International Justice provided for by Article 14 of the Covenant of the League of Nations. In such case, should there be any discrepancy between the English and Arabic texts of this Treaty, the English shall be taken as the authoritative version.

Article XVIII.

This Treaty shall come into force as soon as it has been ratified by the High Contracting Parties after its acceptance by the Constituent Assembly, and shall remain in force for twenty years, at the end of which period the situation shall be examined, and if the High Contracting Parties are of opinion that the Treaty is no longer required it shall be terminated. Termination shall be subject to confirmation by the League of Nations unless before that date Article VI of this Treaty has come into effect, in which case notice of terminating shall be communicated to the Council of the League of Nations. Nothing shall prevent the High Contracting Parties from reviewing from time to time the provisions of this Treaty, and those of the separate Agreements arising out of Articles VII, X and XV, with a view to any revision which may seem desirable in the circumstances then existing, and any modification which may be agreed upon by the High Contracting Parties shall be communicated to the Council of the League of Nations.

The ratifications shall be exchanged at Baghdad.

The present Treaty has been drawn up in English and Arabic. One copy in each language will remain deposited in the archives of the Iraq Government, and one copy in each language in those of the Government of His Britannic Majesty.

In witness of which the respective Plenipotentiaries have signed the present Treaty and have affixed thereto their seals. Done at Baghdad in duplicate this tenth day of October, one thousand nine hundred and twenty-two of the Christian Era, corresponding with the nineteenth Day of Sa'far, one thousand three hundred and forty Hijrah.

P. Z. COX,
His Britannic Majesty's High Commissioner in Iraq.

ABD-UR-RAHMAN,
Naqib-al-Ashraf of Baghdad and Prime Minister of the Iraq Government.

We, the undersigned Plenipotentiaries of HIS BRITANNIC MAJESTY and of HIS MAJESTY THE KING OF IRAQ respectively, having been duly authorised, met together this 30th day of April, 1923, corresponding to the 14th Ramazan 1341 in order to sign the following Protocol to the Treaty of Alliance concluded between their Majesties aforesaid on the 10th of October, 1922, corresponding to the 19th Sa'far 1340, Hijrah, subject to ratification.

PROTOCOL.

It is understood between the High Contracting Parties that, notwithstanding the provisions of Article 18, the present Treaty shall terminate upon Iraq becoming a Member of the League of Nations and in any case not later than four years from the ratification of peace with Turkey. Nothing in this Protocol shall prevent a fresh agreement from being concluded with a view to regulate the subsequent relations between the High Contracting Parties ; and negotiations for that object shall be entered into between them before the expiration of the above period.

In witness of which the respective Plenipotentiaries have affixed their signatures hereto. Done at Baghdad in duplicate this thirtieth day of April, one thousand nine hundred and twenty-three of the Christian Era corresponding with the fourteenth day of Ramazan one thousand three hundred and forty-one Hijrah.

P. Z. COX.
His Britannic Majesty's High Commissioner for Iraq.

ABDUL MUHSIN AL SA'ADUN.
Prime Minister of the Iraq Government.

ترجمة وشرح معاهدة : 1922

تسلسل المعاهدة : رقم 17 (1925)

معاهدة تحالف بين بريطانيا العظمى والعراق

بروتوكول لمعاهدة التحالف يبن بريطانيا العظمى والعراق ، في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 1922 ، وقعت في بغداد في 30 إبريل 1923 .

معاهدة ملحقة بمعاهدة التحالف بين بريطانيا العظمة والعراق في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 1922 ، وقعت في بغداد في 25 مارس/ آذار 1924 .

(الزمت / الموافقات في بغداد في 19 ديسمبر/ كانون الأول 1924 .

قدمت من قبل وزير الدولة للشئون الخارجية إلى البرلمان حسب أمر صاحب الجلالة .

لندن طبعت ونشرت عن طريق مكتب قرطاسية جلالته بالإمكان شرائها من دائرة مكتب قرطاسية جلالته في العنوان التالي :

Adastral House, Kingsway, London, W.W.C

2:28 Abington Street, London, S.W.I

York Street, Manshester, I. S. t. Andrew's Cvescent, Cardiff, or 120, Goorge Street, Edinbargh or the dugh amy bookseller

Through any 1925

1925

Cmd. 2370

معاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق

مع بروتوكول وقع بالترتيب في بغداد في 10 أكتوبر / تشرين الأول 1922 و 30 إبريل/ نيسان 1923

- **الطرف الأول** : جلالة ملك بريطانيا
- **الطرف الثاني** : جلالة ملك العراق

بما أن جلالة ملك بريطانيا قد اعترف بفيصل ابن الحسين كملك دستوري للعراق . وبما أن جلالة ملك بريطانيا اقتنع بأن العلاقة بينه وبين جلالة ملك العراق سوف تحدد بشكل أوضح بواسطة معاهدة التحالف هذه لكونها أحسن من أي طريقة أخرى :

ولهذه الغاية فإن الجهات العليا المتعاقدة ، عينت مندوبيها جلالة ملك الملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا والمستعمرات البريطانية عبر البحار ، وإمبراطور الهند :

- السير برسي زكريا كوكس K.C.S.I.CG.C.M.G ، المندوب السامي والمستشار العام للجلالة البريطانية في العراق .
- جلالة ملك العراق :
- فخامة السير سيد عبد الرحمن B.E.G رئيس الوزراء ونقيب أشراف بغداد :

الذين تبادلوا الإبلاغ عن كافة صلاحياتهم ، قرروا حسب إرادتهم الجيدة : واتفقوا على الآتي :

- **المادة I**

حسب طلب جلالة ملك العراق ، يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ، حسب شروط المعاهدة ، أن يقدم لدولة العراق الاستشارات والمساعدة

حسب المتطلبات ، أثناء فترة المعاهدة الحالية ، بدون التأثير على سيادته (العراق) القومية .

إن جلالته البريطانية سوف يُمثل في العراق من قبل مندوب سامي وقنصل عام يساعدهم طاقم ضروري .

- **المادة II**

يتعهد جلالة ملك العراق أثناء فترة هذه المعاهدة أن لا يعين أي موظف ، حسب هذه المعاهدة ، عدا الذين يحملون الجنسية العراقية بدون موافقة جلالته البريطانية . سوف يحدد عدد وتفاصيل تعيين الموظفين البريطانيين الذين يعينون في الدولة العراقية .

- **المادة III**

يوافق جلالة ملك العراق أن يستحدث قانون أساسي للتمثيل في المجلس الدستوري العراقي ، وتفعيل القانون المذكور ، والذي سوف لن يحتوي على أي شيء يناقض شروط المعاهدة الحالية ، وسوف يعترف بحقوق ورغبات ومصالح جميع المواطنين القاطنين في العراق . هذا القانون الأساسي يضمن للكل حرية التفكير وحرية ممارسة جميع أوجه العبادة ، وتكون خاضعة إلى المحافظة على النظام العام والأخلاق . سوف يتقرر أن لا تمييز بأي شكل سوف يمارس بين القاطنين في العراق على أسس العرق ، أو الدين أو اللغة وسوف يضمن حقوق المكونات الاجتماعية أن تحتفظ بمدارسهم الخاصة لأجل تعليم أعضائهم لغاتهم الخاصة بهم ، مع ملاحظة تطبيق تلك المتطلبات الدراسية ذات الطابع العام والتي تفرضها الحكومة العراقية والتي لن يسمح لها أن تمارس أي مخالفة أو عرقلة . سوف تعرض الإجراءات الدستورية سواء كانت تشريعية أو تنفيذية والتي سوف تُتخذ بخصوص كل القرارات المهمة ، ومن ضمنها تلك التي تتعلق بالسياسات المالية والعسكرية .

- **مادة رقم IV**

بدون مخالفة للمواد رقم سبعة عشر وثمانية عشر لهذه المعاهدة ، يوافق جلالة ملك العراق أن يتبع مقترحات جلالته البريطانية والتي تقدم عن طريق المندوب السامي بخصوص جميع الأمور المهمة والتي تؤثر على الالتزامات الدولية والمالية على مصالح جلالته البريطانية طول مدة هذه المعاهدة . ويقوم جلالة ملك العراق باستشارة المندوب السامي بشكل كلي حول ما يؤدي إلى اتِّباع سياسات تتعلق بميزانية ومالية صالحة للعراق والتي تضمن الاستقرار والتنظيم الجيد لمالية حكومة العراق ، طالما تكون حكومة العراق تحت الالتزام المالي مع حكومة جلالته البريطانية .

- **مادة V**

لصاحب الجلالة ملك العراق حق التمثيل في لندن وفي العواصم المماثلة الأخرى والأماكن التي تقرر من قبل الجهات المتعاقدة العليا . وفي أي مكان لا يوجد تمثيل لملك العراق فسيوافق أن يعتمد على جلالته البريطانية للحفاظ على مصالح المواطنين العراقيين ، وسيقوم جلالة ملك العراق بإصدار قرارات تحدد مسؤوليات الجهات الأجنبية في العراق بعد أن يوافق جلالته البريطانية على تعيين أولئك الممثلين .

- **مادة VI**

يتعهد جلالته البريطانية أن يلجأ إلى استخدام وساطته أو مساعيه الحميدة (Good Office) لأجل ضمان قبول العراق لعضوية عصبة الأمم بأسرع وقت ممكن .

- **مادة VII**

يتعهد جلالته البريطانية أن يقدم العون والمساعدة للقوات المسلحة

لجلالة ملك العراق حسبما يحصل الاتفاق عليه بين الآونة والأخرى ، وكما تتفق عليه الجهات العليا المتعاقدة . وسوف تعقد اتفاقية أخرى منفصلة عن هذه لتنظيم مدى وشروط ذلك العون والمساعدة بين الجهات العليا المتعاقدة وستقدم إلى مجلس عصبة الأمم .

- **مادة** VIII

سوف لن تؤجَّر أو يتخلى عن أي منطقة أو أرض عراقية ، أو تصبح تحت سيطرة أي قوة أجنبية .

هذه النقطة سوف لن تمنع جلالة ملك العراق أن يقوم بإجراءات تقتضيها الضرورة لإرضاء الممثلين الأجانب أو لأجل إنجاز شروط المادة السابقة .

- **مادة** IX

سوف يتعهد جلالة ملك العراق أن يقبل ويطبق الشروط المعقولة التي يعتبرها صاحب الجلالة البريطانية ضرورية للقضايا القضائية لأجل الحفاظ على المصالح الأجنبية في حالة تطبيق الحصانات والامتيازات التي يتمتعون بها حسب إجراءات المعاهدة . هذه الشروط سوف تدرج في اتفاقية منفصلة والتي سوف تقدم إلى مجلس عصبة الأمم .

- **مادة** X

توافق الجهات العليا المتعاقدة على إبرام اتفاقية منفصلة لضمان تنفيذ أي معاهدات ، اتفاقيات أو تعهدات التي يلتزم صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق . يتعهد جلالة ملك العراق أن يقوم بما يضمن تنفيذ هذه الاتفاقيات والتي سوف تقدم إلى مجلس عصبة الأمم .

- **مادة** XI

سوف لن تُمارس أي تفرقة في العراق ضد المواطنين لأي دولة عضو

في عصبة الأمم أو أي دولة وافق جلالته البريطانية أن يمنحها عن طريق أي معاهدة نفس الحقوق التي تتمتع بها فيها لو كانت عضوًا في العصبة المذكورة أعلاه ، ومن ضمنها الشركات المشمولة تحت تلك الدول ، مقارنة مع المواطنين البريطانيين أو أولئك الذي ينتمون إلى أي دولة أجنبية بخصوص القضايا المتعلقة بالضريبة ، التجارة أو الملاحة أو ممارسات الصناعات والحرف ، أو في معاملة وسائل النقل أو الطائرات المدنية . كذلك سوف لن تمارس في العراق أي تفرقة ضد المنتجات الصادرة أو المتوجهة إلى أي من الدول المذكورة سوف تكون ظروف المرور متساوية عبر الأراضي العراقية .

- **مادة** XII

سوف لن يتخذ أي إجراء في العراق لعرقلة أو التدخل ببعثات المشاريع أو تمارس أي تفرقة ضد أي مبعوث على أسس دينية أو قومية ، شريطة أن لا يكون ذلك المشروع يتعارض مع الصالح العام والحكومة الصالحة .

- **مادة** XIII

يتعهد جلالة ملك العراق أن يتعاون بخصوص الأوضاع الاجتماعية والدينية والأوضاع الأخرى ، وليسمح بتنفيذ أي سياسة عامة تبنتها عصبة الأمم والتي تمنع وتكافح الأمراض بما فيها أمراض النباتات والحيوانات .

مادة XIV

يتعهد جلالة ملك العراق أن يضمن تشريع ، بحد حدود الاثني عشر شهر القادمة ، بتفعيل هذه الاتفاقية ، وأن يضمن تنفيذ قانون الآثار القديمة والمبني على القوانين الملحقة بالمادة 421 من معاهدة السلام التي وقعت في سيفرز (Severse) في 10 أغسطس/ آب 1920 . هذا القانون سوف يحل محل قانون الآثار القديمة العثماني السابق ، وسيضمن المساواة في التعامل

في قضايا بحوث علم الآثار التي تعود لجميع قوميات الدول الأعضاء في عصبة الأمم ولأي دولة التي جلالته البريطانية قد وافق بمعاهدة تضمن لها نفس الحقوق لو أنها كانت عضو في العصبة المذكورة .

- **مادة** XV

سوف تعقد معاهدة لتنظيم العلاقات المالية بين الجهات العليا المتعاقدة وسوف تشترط ، من ناحية ، تخويل جلالته البريطانية إلى حكومة العراق أعمال كالخدمات العامة حسبما يُتفق عليها ، وتوفير حكومة جلالته البريطانية المساعدات المادية بين فترة وأخرى حسبما تتطلب الحاجة ، ومن الناحية الأخرى ، لأجل تسهيل التخلص التدريجي من قبل حكومة العراق من جميع الالتزامات التي حدثت حاليًا . هذه الاتفاقية سوف تقدم إلى مجلس عصبة الأمم .

- **مادة** XVI

بخصوص ما هو مناسب مع الالتزامات الدولية ، يتعهد صاحب الجلالة البريطانية أن لا يضع عراقيل أمام مؤسسة دولة العراق بخصوص الرسوم الكمركية أو أي غاية أخرى مع دول الجوار ، كالدول العربية حسبما تتطلبه الرغبات .

- **مادة** XVII

أي خلاف قد يحدث بين الجهات العليا المتعاقدة بخصوص تفسير شروط هذه المعاهدة سوف يحال إلى محكمة العدل الدولية العليا حسب المادة 14 لاتفاقية عصبة الأمم . في حالة عدم التوافق بين نصوص اللغة الإنكليزية والعربية لهذه المعاهدة فإن الاعتماد سوف يكون على للغة الإنكليزية لكونها النص الرسمي .

• مادة XVIII

سوف تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول حالما يتم توقيعها من قبل الجهات العليا المتعاقدة بعد قبولها من المجلس التأسيسي ، وسوف تبقى فاعلة لمدة عشرين عامًا ، وفي نهاية هذه المدة سوف تُدرس ، وإذ ارتأت الجهات العليا المتعاقدة أن المعاهدة لم تعد ضرورية فسوف تنتهي . إنهاء المعاهدة سوف يخضع إلى موافقة عصبة الأمم . إلا إذا أصبحت المادة السادسة من هذه المعاهدة فاعلة قبل ذلك التاريخ فإن إعلام الانتهاء يقدم إلى مجلس عصبة الأمم . لا شيء يمنع الجهات العليا المتعاقدة من إعادة النظر بين الفترة والأخرى بشروط المعاهدة وشروط المعاهدات الملحقة والتي تتمخض من المواد السابعة والعاشرة والخامسة عشر ولاقتراح إجراء أي تعديل يصبح مرغوب فيه في الظروف الراهنة ، وأي تعديل الذي تتفق عليه الجهات العليا المتعاقدة فسوف يقدم إلى مجلس الأمم . سوف يجرى تبادل التواقيع في بغداد .

كتبت هذه المعاهدة باللغتين الإنكليزية والعربية . وسوف تحفظ نسخة من كلا اللغتين في سجلات حكومة العراق ونسخة من كلا اللغتين تحفظ في سجلات حكومة جلالته البريطانية .

بشهادة المندوبين المفوضين المعنيين وُقعت المعاهدة الحالية وثُبتت عليها أختامهم . وقد أجريت في بغداد نسخة طبق الأصل في اليوم العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول ، ألف وتسعمائة واثنين وعشرين في التاريخ المسيحي ، والموافق في يوم التاسع عشر من صفر ألف وثلثمائة وأربعين هجري .

P. Z. COX:

His Britannic Majesty's High Commissioner in Iraq

ب . ز . كوكس : المندوب السامي لجلالته البريطانية في العراق

عبد الرحمن : نقيب أشراف بغداد ورئيس وزراء حكومة العراق

نحن الموقعون أدناه المندوبون المفوضون لجلالته البريطانية وجلالة ملك العراق بالتتابع ، قد مُنحنا التخويل واجتمعنا مع بعض في هذا اليوم الثلاثون من إبريل/ نيسان 1923 والموافق في الرابع عشر من رمضان 1341 لأجل توقيع البروتوكول الآتي والتابع لمعاهد التحالف المنجزة بين الجلالتين المذكورين أعلاه في اليوم أعلاه في اليوم العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول 1922 ، والموافق في التاسع عشر من صفر 1340 للهجرة خاضع للموافقة .

ملحق البروتوكول

لقد حصل التفاهم بين الجهات العليا المتعاقدة وبالرغم من شروط المادة 18 فإن المعاهدة الحالية سوف تنتهي حالما يحصل العراق على عضوية عصبة الأمم . وفي جميع الأحوال مدة لا تتجاوز الأربعة سنوات من توقيع السلام مع تركيا . لا يوجد في هذا البروتوكول ما يمنع إقامة اتفاقية جديدة حسب تنظيم علاقات لاحقة بين الجهات العليا المتعاقدة . . . . . لذلك الهدف فسوف يقومون بمفاوضات بينهم قبل أن تنتهي الفترة المحددة أعلاه .

بشهادة المندوبين المفوضين المعنيين الذين ثبتوا تواقيعهم هنا . وضع في بغداد بنسخ طبق الأصل في هذا اليوم الثالث عشر من إبريل ، نيسان ، ألف وتسعمائة وثلاث وعشرون في التاريخ المسيحي الموافق مع يوم الرابع عشر من رمضان ألف وثلثمائة وواحد وأربعين هجري .

P.Z.COX: His Britannic Majesty's High Commissioner in Iraq

ب . ز كوكس : المندوب السامي لجلالته البريطانية في العراق

عبد المحسن السعدون : رئيس وزراء حكومة العراق

السياسة الخارجية للعراق
أثناء حكم الملك فيصل الأول
وتقييم معاهدة 1922 المعدلة بمعاهدة 1926

حين اندلعت الحرب العالمية الأولى في شهر حزيران يونيو عام 1914 بين دول أوروبا كانت الأكثرية العظمى من سكان الدولة العثمانية بجميع انتماءاتهم ضد تدخل الإمبراطورية العجوز وتوخوا الأمان بالبقاء خارج الحرب . إلا أن الثلاثي الطوراني جمال باشا وأنور باشا وطلعت باشا الذين هيمنوا على جمعية الاتحاد والترقي التي كانت تحكم الإمبراطورية المتداعية ، والذين طمحوا لتحقيق أمجاد عسكرية ، وقعوا في شهر آب/ أغسطس 1914 معاهدة سرية مع السفير الألماني في اسطنبول البارون فون واجنهايم (Baron Con Waggenheim) أعلنت الدولة على إثرها وقوفها إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء . وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ، دخل الجيش العثماني في الحرب بعد أن أُجبر شيخ الإسلام خيري أفندي ، تحت ضغوط القادة الثلاث ، أن يصدر فتوى إعلان الجهاد ويحث المسلمين للمشاركة في الحرب ضد الكفار . . . أعداء الإسلام .

وهكذا استطاع القادة الثلاث أعلاه استغلال مقام شيخ الإسلام وأن يهيجوا المشاعر الدينية لجماهير المسلمين الذين استجابوا لفتوى الجهاد ونهضوا جميعًا عربًا وأكرادًا ، سنة وشيعة ، متأثرين بالشعراء والخطباء وهتفوا

جميعًا بحياة السلطان محمد رشاد خليفة المسلمين وحامي حمى الدين[1] .

قائد مسلم واحد فقط هو الشريف حسين بن علي (شريف مكة) لم يستجب لنداء وفتاوى المسلمين بسبب طموحه بالاستقلال عن الأتراك بعد أن وعده الإنكليز عن طريق لورد هوراشيو هربرت كتشنر (Lord Horastio Kitcher) الذي أعطاه عهودًا ومواثيق أنه إذا أيد جانب الحلفاء ضد الدولة العثمانية والألمان ، وإذا فاز الحلفاء في الحرب فإنهم سيساعدوه على تأسيس دولة عربية مستقلة يجلس هو على عرشها .

وهنا واجه الشريف حسين خيارين : إما أن يحارب تحت راية الدولة العثمانية ويحصل على رضا السلطان العثماني المسلم ، أو أن يتحالف مع الحلفاء (الكفار) والحصول على الاستقلال والجلوس على عرش دولة عربية كبرى مسنودة من قبل القوى العظمى للحلفاء .

وقد لجأ الشريف حسين (كبير أشراف مكة) إلى نجليه عبد الله وفيصل يستشيرهم بصدد الخيارين الذين أمامه . وهنا ظهرت حصافة ونضوج فيصل (ملك العراق لاحقًا) إذ نصح والده بأن وعود اللورد كتشنر لا تزيد عن كلام معسول لا يسنده أي سند وسيتمكن من التنصل عن وعوده بعد أن يحقق الحلفاء النصر[2] .

أما عبد الله فقد أيد عرض اللورد كتشنر ناصحًا والده أن يأخذ ما أمكن من المواثيق من أصدقائه الإنكليز . ويبدو أن الشريف حسين كان يميل إلى رأي عبد الله وفكرة الجلوس على عرش المملكة العربية الكبر فتحدى الفتاوي الداعية لتأييد السلطان وفي 1916/7/10 أعلن الثورة على الدولة العثمانية . وقد طالب الحسين الحلفاء أن تكون الدولة العربية التي وعدوا

1) علي الجليل الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج4 (بغداد : مطبعة الإرشاد ، 1971) الصفحات 12 ـ 14 .

2) George Antonios. The Arab Awaking, (London: Hamus Hamilton, 1938) P.142.

بها تضم في جوانبها فلسطين ، ولبنان وسوريا والأردن والعراق وشبه الجزيرة العربية .

وبينما كانت الثورة العربية مشتعلة لمساعدة الحلفاء ، وكان الشريف حسين يتفاوض مع السير هنري مكماهون (Sir Henry MC Mahon) المندوب السامي الإنكليزي في مصر والسودان لتخطيط معالم الدول العربية الكبرى الموحدة ، كان الحلفاء في السر يتفاوضون على تفتيت واقتسام الدولة العربية التي تحت الحكم العثماني . وقد أسفرت تلك المفاوضات عن توقيع معاهدة سايكس ـ بيكو في 1916/5/16 والتي بموجبها حصلت دول الحلفاء على حصص في العالم العربي كالآتي[3] :

1 . تحصل روسيا على اقليم ارزروم وتريبزاند ووان وبتليز المعروفة باسم (أرمينيا التركية) ، إضافة إلى مناطق تقع بين العراق وتركيا .

2 . تحصل فرنسا على الخط الساحلي لسوريا وولاية أدنا .

3 . تحصل بريطانيا على شمال أرض الرافدين وبغداد وميناء حيفا وعقرا في فلسطين .

4 . المنطقة الواقعة ما بين المناطق الفرنسية والبريطاني كونفدرالية لبلدان عربية أو دولة عربية واحدة ، وتقسم تلك الأراضي إلى مناطق نفوذ لفرنسا وإنكلترا .

لم يعرف الشريف حسين بخدعة وخيانة كتشنر ومكماهون والحلفاء إلا في العام 1917 بعد أن اندلعت الثورة البلشفية (الشيوعية) في روسيا التي أعلنت انسحابها من الحرب وكشفت على الملأ معاهدة سايكس ـ بيكو وانسحبت منها إلا أن الأوان كان قد فات على الشريف حسين والعرب لعمل أي شيء بخصوص الحيف الذي وقع عليهم .

3) George Lenzowske: The Middle East in World Affair (New Yourk: coruel University Press) p.152.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، شهدت منطقة الشرق الأوسط تنافسًا للمطامع التي لا تنتهي بين فرنسا وإنكلترا على استعمار البلاد العربية . وفي يوم 1920/3/8 عقد ممثلون عرب اجتماعيًا وأعلن الأمير فيصل نفسه ملكًا على سوريا استنادًا على التأييد الشعبي الكاسح من الشعب السوري[4] إلا أن الفرنسيين لم يعترفوا بخطوة فيصل وبدأوا خططهم للإطاحة بالنظام الملكي السوري الوليد والعرش الهاشمي لذا فقد بدأ الجنرال الفرنسي هنري غورو (Gouraud General Henry) الذي تعين مدير شؤون الحلفاء في سوريا ، بدأ يحوك المؤامرات لإسقاط حكم فيصل في سوريا فقام بدسائس هائلة لتأجيج الاضطرابات فأطلق إشاعات بأن المسيحيين قد أحرقوا المصحف الشريف وانتهكوا أعراض البكارى من الشيعة ، فهبت مجاميع من الشيعة وهجمت على المسيحيين وقتلت عدداً منهم ، فاغتنم الجنرال غورو هذه الحادثة فهجم على الشيعة بقيادة 4 ألاف جندي فرنسي لينتقم من المسلمين الشيعة أشنع انتقام ، فأحرق بيوتهم وأعدم العشرات من رجالهم ، ويستند العلامة الاجتماعي علي جليل الوردي على مذكرات المربي الكبير ساطع الحصري حيث يقول أن الحصري سأل الضابط العراقي ياسين الهاشمي الذي كان من قوات فيصل في دمشق ، سأله عن إمكانية محاربة الفرنسيين ، فأجاب الهاشمي أن الجيش العربي لا يستطيع أن يصمد أمام الفرنسيين لأكثر من ساعتين بسبب قلة السلاح والعتاد؟

وقد استغل الجنرال غورو الشغب الديني فشرع بالتقدم لاجتياح دمشق ، وحين وصلت أخبار زحف الجنرال غورو أدرك الملك فيصل أن ليس أمامه سوى الحرب فعين المقدم يوسف العظمة على رأس المتطوعين المنادين بقتال الفرنسيين . وبالفعل شرع المتطوعون يتوافدون على منطقة ميسلون ومعهم بعض الأسلحة والعتاد البسيط الذي أثار سخرية الضابط العراقي

4) Fisher, OP. Cit P.P 416, 417.

والعسكري المحنك ياسين الهاشمي . وقد قرر قائد القوات العربية يوسف العظمة الخروج بنفسه إلى جبهة القتال فذهب ليودع الملك فيصل وجرى بينهم حوار مهم نورده هنا لمغزاه التاريخي الخطير :

يوسف : أتلقى أوامر جلالتكم .

الملك فيصل : بارك الله فيك ، إذن أنت مسافر إلى ميلسون؟

يوسف : نعم يا مولاي ، إلا إذا كنتم لا تودون ذلك وقد سمعتم الإنذار الأخير (وكان يوسف يشير إلى إنذار الجنرال غورو) .

الملك فيصل : إذن لماذا كنت تصر بشدة على الدفاع المسلح؟

يوسف : لأني لم أكن أعتقد بأن الفرنسيين يتمكنون من دوس جميع الحقوق الدولية والإنسانية ويقومون على احتلال دمشق ، وكنتُ أتظاهر بالمناورة للمقابلة بالمثل . والآن أترك ابنتي الوحيدة ليلى تحت حماية جلالتكم .

وفي الساعة الخامسة من صباح يوم 1920/7/24 اندلعت معركة ميسلون واستمرت لبضعة ساعات فقط[5] . في الواقع لم تكن معركة بل مذبحة ، فقد كان لدى القوات الفرنسية عشر طائرات ، بينما لم يملك العرب طائرة واحدة ، وكان لديهم بضعة مدافع والقليل من العتاد . وقد أبدى الجيش العربي صمودًا وبسالة واضحة . فقد استشهد منهم 400 رجلًا ما عدا الجرحى ، وهي نسبة عالية لجيش مكون من بضعة آلاف مقاتل ، وكان بين القتلى عدد من رجال الدين الذين اعتبروا القتال في ميسلون جهادًا في سبيل الله . وقد استشهد القائد يوسف العظمة بصلية رشاش فضرب بذلك مثلًا رائعًا بالشجاعة والوطنية والتضحية والإيمان بمعتقداته حتى الموت[6] .

---

5) Ibird, P. 417

6) انظر مأمون أمين زكي ، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي ، (لندن : دار الحكمة : ط . 2 ، 2013) .

إلا أنه يتضح من هذه التفاصيل بأن المرحوم يوسف العظمة راهن على المناورة و«البلف Bloffing » معتقدًا أن باستطاعته تحقيق نجاحات سياسية ضد الفرنسيين بدون إراقة الدماء . وكان ذلك التفكير دليل على السذاجة وعدم إدراك بخصائص قوات الاستعمار والدول العظمى التي لا تهتم بشيء سوى خدمة مصالحها . أما شعارات حقوق الإنسان والقوانين الدولية التي يطلقها الغرب فإنها عبارة عن هراء حين يجد الجد وتُهدد مصالحها ، فقد اقترفت فرنسا في سبيل خدمة مصالحها الامبريالية أشنع المذابح ضد شعوب مستعمراتها ضاربة بمبادئ حقوق الإنسان وكل القوانين الإنسانية عرض الحائط .

وقد تكررت مأساة ميسلون وعدم إدراك القادة العرب لقدراتهم لمواجهة دول الغرب في العراق عام 1920 وعام 1941 ، وفي مصر عام 1967 وبعد ذلك انهيار العراق أمام الجيش الأمريكي الجبار عام 2003 هذه الكوارث أدت إلى تراجع البلاد العربية وإجهاض خططهم للنهوض ببلدانهم وتحقيق التقدم والرفاه لشعوبهم المظلومة والمتأخرة .

بعد معركة ميسلون التفت الجماهير العربية حول الملك فيصل ابن الحسين لأنه لم يضعف أمام قوة فرنسا وتحداها بإعلانه النظام الملكي المستقل في سوريا . وقد أقلقت شعبية فيصل قوى الانتداب ، وكانت فرنسا شديدة التشكيك في نوايا فيصل الذي كانت بريطانيا العظمة تؤيد ترشيحه لعرش العراق ، ويبدو ذلك من الرسالة السرية الآتية الصادرة من المندوب السامي الإنكليزي في العراق الموجهة إلى وزير المستعمرات البريطاني[7] .

7) Government of Great Britain. Telegram from the high Commissioner for Mosopotamia the secretary of state for colonies, No. 396, 16 August 1921. L/P&S/10/919.

برقيتي عدد 971 لهذا اليوم . نُشرت المعلومات الآتية :

«في (تيمز) هذا المساء مشيرة إلى تقرير في الديلي إكسبريس بأن الحكومة الفرنسية تعارض إذا ما أصبح فيصل ملكًا على بلاد الرافدين . الأمير فيصل الذي أسس التجنيد الإجباري في سوريا لغرض محاربة فرنسا ، والذي هاجم جيشه القوات الفرنسية لا يمكن أن يصبح ملكًا على بلاد الرافدين دون أن يهدد المصالح الفرنسية (وكما نعتقد أيضًا) المصالح الإنكليزية . الدولة الفرنسية لا تعتبر ترشيحه (أي الأمير فيصل) كسلوك ودي . لندن مدركة كل الإدراك لوجهة النظر الفرنسية ونحن معتقدون بشأن طموح الشيخ الحجازي والذي هو طامح بعرش آخر ، سوف لن نسمح له بتأجيج الشقاق بين فرنسا وإنكلترا حيث أن مصالح الدولتين متطابقة في بلدان العرب» .

المعلومات الواردة في البرقية أعلاه تكشف عن وجود شكوك عميقة متبادلة بين الملك فيصل ودول الاستعمار التي أرادت أن تفرض نظام الانتداب على البلاد العربية مع فيصل أو بدونه . العامل الأساسي الذي أثر على تفكير فيصل وسياسته مع العرب وتجاه دول الاستعمار الكبرى هو إدراكه لمقدار الضعف والتأخر الرهيب الذي تعاني منه الدول العربية ، مقارنة بالقوة الهائلة والقدرة التي تمتلكها دول الاستعمار . فبعد التجارب الكبرى التي مر بها ، توصل فيصل للتفريق بين الشعارات العاطفية والأناشيد الحماسية والأهازيج الشعبية والأشعار التي تمجد عنترة العبسي وخالد بن الوليد وصلاح الدين الأيوبي وغيرهم من الأبطال الأماجد والقادة الذين حاربوا بالسيف والرمح وفتحوا الدنيا قبل قرون عديدة ، وبين السياسة الواقعية التي يتطلبها القرن العشرين في مواجهة بلدان تمتلك أعلى الإنجازات العلمية والتكنولوجية وأعتى آلة حرب عرفها تاريخ البشر .

وفي عام 1920 اندلعت ثورة العراقيين من عشائر الفرات الأوسط ضد

الاحتلال الإنكليزي وانتشرت إلى أنحاء العراق ، إلا أن جبروت الجيش البريطاني وسلاحه الفتاك كسر شوكة الثوار الذين أبدوا أروع أوجه البسالة في قتالهم ضد دبابات وطائرات الإنكليز بينما كان سلاح الثوار عبارة عن بنادق قديمة ومسدسات وفؤوس وحتى وسائل صيد الأسماك (الفالة)[8] .

ويصف السيد عبد الرازق الحسني ثورة العشرين وصفًا يجعل كل عراقي فخورًا بالانتماء إلى هذا الشعب المجيد عزيز النفس الذي يأبى الضيم والخضوع للأجنبي ، إلا أن الحسني يختم دراسته قائلًا : «إلا أن القوة تتغلب على الحق» ، فقد تمكن الإنكليز من سحق الثورة .

إن عبارة المؤرخ الحسني تعتبر بيت القصيد ودعامة السياسة العقلانية التي تبناها الملك فيصل الأول بعد جلوسه على عرش العراق في عام 1921 . فقد كانت معركة ميسلون والثورة العراقية دروسًا مُرة تعلم منها بأن اللجوء إلى القوة والثورات المسلحة لأجل تحقيق الاستقلال هو بحكم المستحيل وإن بإمكان دول الاستعمار تكرار مذابح سوريا والعراق ، وفي أي بلد حسب قرارات لندن وباريس . لذلك فقد كان أمام الملك فيصل خيارين : الخيار الأول أن يلتحق مع الحركات الثورية المطالبة بالاستقلال الفوري فيبقى الانتداب ويتفتت العراق وتضيع أجزاء كبرى منه لدول الجوار ويُزاح هو ، ثم يجلب الحلفاء شخصًا آخر يقبل صاغرًا بالحكم على ما تبقى من العراق بعد ضياع الأرض والثروات وكل الأهداف المتوخاة . أما الخيار الثاني فهو التريث واتِّباع سياسة الكياسة والرزانة وتحقيق الأهداف عن طريق ربط المصالح المتبادلة واتباع الخطوات البطيئة التي تؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف تدريجيًا . وبحصافة رأي ونضوج سياسي اختار الملك

8) **الفالة** : هي آلة تشبه الرمح يستعملها سكان الأهوار لصيد الأسماك ، وقد استعملها الثوار من أبناء تلك المنطقة أثناء الثورة حيث كانوا يختبئون بين الأحراش ، فإذا رأى أحدهم جنديًا إنكليزيًا باغته بطعنة في بطنه بواسطة الفالة ثم يسحبها بعنف فيرى الشاب الإنكليزي المنكود أمعاءه تخرج مع الفالة قبل أن يموت .

فيصل الخيار الثاني فاستطاع أن يحقن الدماء وأن يحقق معظم أهدافه عن طريق التضحية مؤقتًا ببعض المصالح ومن ثم اتِّباع دبلوماسية خذ وطالب ، وتمكن بتلك الحكمة وبمساعدة أتباعه المخلصين من بناء كيان الوطن الجديد بجميع مكوناته ، لبنة بعد لبنة وجزءًا بعد جزء ، وطبقة فوق طبقة ، كما يبنى البناء الحاذق ، وكانت النتيجة بعد عشر سنوات فقط ظهور صرح العراق الحديث الذي بقيت أراضيه ومكوناته متماسكة من شمال الموصل إلى جنوب البصرة حتى عام 1958 ووقوع الانقلاب[9] .

كان الهدف الصعب الأول الذي اضطلع الملك فيصل به وحققه بمساعدة الإنكليز ومساعدة بطانته هو خلق كيان العراق ودمج مكوناته السكانية المختلفة وجعله دولة قابلة للحياة .

أما الهدف الثاني أو بالأحرى الحمل الثقيل الثاني الذي اضطلع به فيصل وحكومته فكان التعامل مع جبروت الإنكليز ومحاولة استخلاص ما يمكن من حقوق ومصالح العراق الوطنية والقومية من بريطانيا العظمى التي تفرض سيطرتها الانتدابية على العراق .

ولم تكن جهود ومحاولة إرضاء أطماع بريطانيا والاحتفاظ بمؤازرتها الحيوية ، وبنفس الوقت إرضاء الرأي العام العراقي تقل عنتًا عن خلق وتكوين المملكة الوليدة لأن معظم الشعب العراقي كان يكره الإنكليز كراهية التحريم ، فكانت جهود الملك فيصل في قيادة العراق تشابه جهود ريان ماهر يقود سفينته وسط عواصف وأمواج عاتية تحيط بسفينته وتهدد بإغراقها .

9) مأمون أمين زكي ، مصدر سابق . ص89 .

الملك فيصل والإنكليز :

في شهر تشرين الثاني/ أكتوبر عام 1920 قررت سلطة الاحتلال البريطانية إقامة حكومة مؤقتة برئاسة السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب أشراف بغداد للتوطئة لتأسيس نظام الحكم الدائم . وفي صبيحة الثالث والعشرين من شهر آب/ أغسطس 1921 اعتلى فيصل بن الحسين عرش العراق وهو شاب لم يتجاوز السادسة والثلاثين . لكنه كان على جانب كبير من الدراية بطبيعة وأوضاع العراق وبالتعقيدات التي تنطوي عليها مسئولية حكمه . فقد رافق العديد من الضباط الشباب العراقيين الذين شاركوه في ثورة العرب 1916 التي قادها والده واكتوى بالإخفاق الذريع في سوريا وعاصر ثورة سنة 1920 في العراق واطلع على أوضاع العلاقات الأثنية والعشائرية والدينية والمذهبية ومدى التخلف ا لذي ورثه العراق من الحكم العثماني والمشاكل التي خلفها الجيش البريطاني بعد العنف الذي استُعمِلَ لتثبيت الاحتلال في العراق[10] .

وفي حفل مبايعته ملكًا على العراق من قبل الطوائف المسيحية الكاثوليكية في كنيسة الكلدان في يوم 30 تموز/ يوليو 1921 وبوجود جرترود يل ، الذي كان لها وللسير بيرسي كوكس المندوب السامي ، دورًا كبيرًا في دمج أجزاء بنية العراق الحديث واختيار الملك فيصل ، ألقى الملك خطابًا قال فيه «اسمحوا لي أن أقول أن العراق بقي 800 سنة تحت الحكم الأجنبي ينتقل من استبداد إلى استبداد حتى وصل إلى هذه الدرجة من التأخير . أما أنا فلا أطلب أن تصبروا على هذا العهد الطويل بل أعطوني عوض كل مئة سنة ، لا بل عوض كل مئتي سنة ، سنة واحدة . وبعد انقضاء أربع سنوات تعالوا نناقش الحساب ، فأعطيكم تفاصيل عن الأعمال التي قمت بها»[11] .

10) نفس المصدر السابق ، ص 86 .

11) علاء نورس : فيصل الأول (جامعة الإمارات العربية المتحدة : دار المطبوعات ، 2008) ص 83 .

وهكذا بدأ المغفور له الملك فيصل الأول حكمه للعراقيين بجميع أطيافهم بالشروع ببناء وتطوير العراق بأسرع وقت ممكن .

تشكلت أول حكومة عراقية برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب في 1920/11/25 ، وبما أنها كانت وزارة مؤقتة فقد قدمت استقالتها حال تبوء الأمير فيصل العرش حسب متطلبات الحكم الدستوري . وقد أراد الملك أن يكلف واحدًا من العناصر التي يعتمد عليها ويقوم باختياره هو ، إلا أن المندوب السامي السير برسي كوكس أصر على تعيين السيد عبد الرحمن النقيب لرئاسة الوزراء الثانية والتي تشكلت في 1921/9/30 وقد كانت نية الحكومة البريطانية تمديد الانتداب بشكل معاهدة تتضمن سيطرة استعمارية مبطنة خوفًا من تكرار الانفجار .

لذلك فقد بدأ شوطًا صعبًا من مفاوضات عسيرة بين الطرفين ، الحكومة العراقية تصبو إلى تحقيق أكثر ما يمكن من الاستقلال وتقرير المصير بينما الطرف البريطاني يصر على تثبيت سلطته الاستعمارية وخدمة مصالحه في العراق ، فبدأت مفاوضات ماراثونية بين الطرفين لعقد المعاهدة المقترحة ، وأكد العراقيون على رفض الانتداب البريطاني وأي معاهدة تتضمن بنود الانتداب ، بينما أصر الإنكليز على وجوب عقد معاهدة بين بريطانيا والعراق تحتوي على فرض الانتداب بدون ذكر هذا المصطلح ، وتذكر المس بيل إن كلمة الانتداب كانت مكروهة عند العراقيين(12) .

وشهدت بغداد تجمعات شعبية حاشدة في عام 1922 ألقيت فيها الخطب الحماسية ضد الإنكليز ، وقابل بعض الوجهاء والزعماء الدينيين الملك فيصل الذي قال لهم «إنه لا يمكن أن يقوم بعمل ضد رغبات الشعب ، وأعرب عن رغبته في أن يخبروا الناس على موقفه هذا»(13) .

12) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، (بيروت : دار الكتب : 1976) ص 48 .
13) علاء نورس ، مصدر سابق ، الصفحات 87 ، 86 .

وفي يوم 24/8 أصيب الملك بالزائدة الدودية ، واضطر لإجراء عملية جراحية لاستئصالها ، فتولى المندوب السامي السير بيرسي كوكس إدارة البلاد فقام بخطوات تعسفية عنيفة حيث نفى كل من عارض الانتداب وقصفت القنابل الإنكليزية القبائل التي عارضت السياسية الإنكليزية ، واستمر القمع التعسفي ، وبعد القضاء على حركات التمرد أجبر كوكس وزارة عبد الرحمن النقيب الثانية على توقيع المعاهدة في 1922/10/10 وبذلك تم تثبيت نظام الانتداب في العراق(14) .

وقد وافق الملك فيصل مرغمًا على معاهدة الانتداب لأن مملكته الوليدة كانت مهددة من عدة جهات داخلية وخارجية ، فأراد الملك أن يربط مصالح الإنكليز مع حكومته لأجل الحصول على مساعدتهم في تثبيت ركائز دولته ، والحؤول دون انفصال الأقليات كالأكراد والآشوريين والاستقلال في شمال العراق ، ومن ثم محاولة التخلص تدريجيًا من هيمنة الإنكليز بعد توفر الظروف الملائمة .

أما التهديد الخارجي فقد تعرض العراق لهجمات القبائل النجدية على قبائل جنوب العراق في شهر آذار 1922 وألحقت بها خسائر جسيمة في الأرواح والأموال وقد تكررت تلك الغارات من العشائر النجدية على القبائل العراقية ، لذلك فقد عقد مؤتمر في كربلاء في 13 و 17 نيسان / أبريل 1922 ، حضره علماء الدين ورؤساء العشائر والوجهاء ، وحضره وزير الداخلية توفيق الخالدي ليشارك في المباحثات ، وبعد نقاشات ومفاوضات طويلة أدرك فيها المجتمعون وضع العراق المعرض للأخطار فوقعوا وثيقة رفعت للملك فيصل ليتخذ الإجراءات اللازمة لحفظ مصلحة البلاد العامة ، والحفاظ على الأماكن المقدسة وقبور الأولياء وسلامتها من جميع طوارئ

14) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ج 3 ، الفحات 15 ـ 17 .

العدوان وخصوصًا عادية الإخوان . . . أي القبائل النجدية الوهابية[15] .

لهذا السبب لم يكن أمام الملك فيصل وحكومته مندوحة سوى اللجوء إلى الدولة العظمى بريطانيا والإقرار بمطالبها بخدمة مصالحها مقابل الحصول على حمايتها إلى حين تتمكن المملكة حديثة الولادة من تثبيت وتماسك أركانها والتطور إلى الحد الذي يمكنها من الدفاع عن حياضها .

واستمرت المفاوضات بين أخذ ورد بين الملك وبريطانيا لمدة عام كامل ، واستطاع الملك فيصل أن ينتزع مبدأ مهمًا نحو استقلال العراق مفاده (يتعهد جلالة ملك بريطانيا أن يسعى لإدخال العراق في عضوية جمعية الأمم في أقرب وقت ممكن (انظر المادة السادسة من المعاهدة)[16] .

ولما أدركت الحكومة البريطانية أن الشعب العراقي يعارض بشدة المعاهدة التي أكرهت الوزارة النقيبية على توقيعها في 1922/10/10 وكانت الأحزاب المعارضة في إنكلترا تستنكر الاحتلال البريطاني للعراق ونفقاته الباهظة رأت أن تقلل مدة المعاهدة من عشرين سنة إلى أربع سنوات فاستدعت السير بيرسي كوكس إلى لندن وأصدرت بروتوكولاً في 1923/4/30 بتخفيض مدة المعاهدة وبذلك استطاع الملك من تخفيف سورة المعارضة إلى حد ما .

هذا وقد فاجأت الوزارة أزمة مالية شديدة اضطرتها إلى الاستقالة في يوم 1923/11/15 وقد وافق ذلك رغبات الملك فيصل ، فقد أراد تبديل تلك الوزارة بعد أن أنجزت الانتخابات المقتضاة للمجلس التأسيسي ، وبعد اسبوع كلف الملك جعفر العسكري لتأليف الوزارة العسكرية الأولى التي تألفت في يوم 1923/11/26 . وقد حسمت هذه الوزارة موضوع المعاهدة بشكل نهائي ،

15) كاظم نعمة ، الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال (بيروت : الدار العربية للموسوات ، 1988) الصفحات 108 ـ 109 .

16) انظر جريدة العراق ، عدد 767 ، في 1924/11/24 .

ثم أتمت الانتخابات للمجلس التأسيسي وجمعته في يوم 1924/3/27 ، واستحصلت مصادقة المجلس على دستور المملكة وقانون مجلس النواب ، ثم استقالت حسب البروتوكول الدستوري بعد إنجازها لتلك المهمات[17] .

بعد استقالة وزارة جعفر العسكري كلف الملك فيصل في 1924/8/4 السيد ياسين الهاشمي أن يؤلف الوزارة ، وقد كان السيد الهاشمي على رأس المعارضة في المجلس التأسيسي ، وترأس لجنة تدقيق المعاهدة العراقية ـ الانكليزية وعارضها باعتبارها مجحفة بحق العراق . والجدير بالذكر هنا أن السيد الهاشمي لعب دورًا هامًا لتحقيق إنجازات تاريخية مهمة في خدمة السياسة الخارجية للعراق . فخلال السنوات الثلاث التي مضت منذ اعتلاء فيصل العرش العراق اندمج «اقليم» البصرة مع بغداد وأصبح جزءًا من الدولة العراقية الناشئة ، ثم رُسمت الحدود بين العراق ونجد جنوبًا) استنادًا على معاهدة المحمرة لعام 1922 وبروتوكول العقير لعام 1923 واتفاقية بحرة التي كانت قيد المفاوضات[18] .

إلا أن القادة العراقيين بقوا يعتبرون الكويت جزءًا من لواء البصرة العراقي مما تسبب بمشاكل دولية كبرى استمرت خلال العهود التي مر بها العراق وحتى بداية القرن الواحد والعشرين[19] .

---

17) عبد الرزاق الحسنى ، تاريخ العراق السياسي الحديث ج3 ، مصدر سابق ، الصفحات 27 ، 28 .

18) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ج3 ، مصدر سابق صفحة 33 .

19) طالب الملك غازي بالكويت قبل وفاته في سني الثلاثينيات ، وفي عقدالخمسينيات حاول رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد دمج الكويت في الاتحاد الهاشمي مع العراق والأردن ، وبعد انقلاب 1958/7/14 أعلن (الزعيم) عبد الكريم قاسم الكويت كقضاء عراقي ، لكنه فشل في إلحاقه بالعراق وقتل . وأخيرًا اجتاح الرئيس صدام حسين الكويت عام 1990 مما أدى إلى حرب كبرى شنتها قوات الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة ، حسب المادة المتعلقة بـ (Collective Security) الأمن العام لميثاق الأمم المتحدة ، وقد تعرض العراق لهجوم كاسح وشامل وتكبد خسائر هائلة في الأرواح والأموال .

لم يشأ السيد ياسين الهاشمي أن يتحمل مسؤولية إمرار المعاهدة العراقية البريطانية ، لذلك فقد اعتذر عن الاضطلاع برئاسة الوزارة إلى أن استقالت وزارة جعفر العسكري التي استحصلت موافقة المجلس التأسيسي لإمرار المعاهدة والانتهاء من هذا الموضوع الشائك الذي سبب الكثير من الاحتجاجات الشعبية والاهتزازات داخل الدولة . هذا وقد واجهت الوزارة حركات تمردية من قبل الأقليات الأثنية والعشائرية في الشمال والجنوب إلا أن الدولة تمكنت من قمعها وإخضاعها لسلطة العاصمة بغداد .

أما التحدي الخارجي الأكبر الذي جابه الوزارة الجديدة والملك فيصل أثناء هذه الفترة فهو احتمال ضياع منطقة الموصل الشمالية العراقية الغنية بالمصادر إلى تركيا . ففي تلك الفترة بدأ البريطانيون يدركون الحجم الهائل لمخزون النفط في شمال العراق وضرورة السيطرة عليه لأجل تعويض خسائر الحرب العالمية الأولى التي استنزفت أموالًا ومصادر طبيعية جسيمة ثمنًا للنصر ضد ألمانيا وحلفائها .

في نفس الوقت أصبح الجنرال مصطفى كمال أتاتورك رئيسًا للجمهورية التركية بعد أن أسقط السلطنة العثمانية وألغى الخلافة الإسلامية وأعلن تركيا دولة قومية علمانية . وقد أدرك أتاتورك أن المناطق المحيطة بلواء كركوك في شمال العراق ، والتي تسكنها جالية تركمانية ، تحتوي على مخزون كبير من النفط فطمع بإلحاق شمال العراق بدولته خدمة للمصالح القومية التركية أما المملكة العراقية الوليدة فقد أعلن الملك فيصل والنخبة المحيطة به انتماءهم إلى القومية العربية وبأن العراق جزء من البلاد العربية ، وبما أن الموصل والمنطقة الشمالية تسكنها قبائل عربية عريقة فهي ترجع للعراق .

اعترضت تركيا على مطالبة العراق بالموصل وعلى اتفاقية الهدنة

ومؤتمر لوزان التي لم تكن بصالحها [20] . وتفاقمت القضية بين الجمهورية التركية ، الدولة الأكبر والأقوى عسكريًا ، والعراق الناشئ الضعيف والقابع تحت الانتداب البريطاني ، فأحيلت القضية إلى عصبة الأمم لحلها ، فتم تشكيل لجنة وصلت إلى بغداد في يوم 1925/1/15 ثم ذهبت إلى المنطقة المتنازع عليها فلبثت فيها أكثر من شهرين تحقق وتدقق ، وكانت اللجنة تضم ممثلين من السويد وهنغاريا وبلجيكا ، ولكن اتضح خلال المداولات بأن عصبة الأمم واللجنة المبعوثة من قبلها خاضعة كليًا للنفوذ البريطاني ، وأن قرار اللجنة لإدماج الموصل مع مساحة المملكة العراقية يتوقف على قبول العراق لاتفاقية نفط تمليها بريطانيا حسب مصالحها .

ولإيضاح موقفها بشكل قاطع ، قدمت لندن إلى فيصل والحكومة العراقية الإنذار التالي[21] :

يجب على الحكومة العراقية أن تفهم أن مسودة المعاهدة كما هي تمثل السبيل الوحيد الذي في وسع حكومة صاحب الجلالة أن تنال به للعراقيين الحدود التي يعدونها أساسية لمستقبل العراق . فإذا هم رفضوا قبول هذه المعاهدة أو خلقوا مصاعب في طريق قبولها ، فليس لهم أن يتوقعوا مساعدة في المستقبل من حكومة صاحب الجلالة .

هذا الإنذار الذي هو أقرب إلى التهديد أجبر الحكومة العراقية على الرضوخ لمطالب الإمبراطورية البريطانية العظمى ، لذا قرر مجلس الوزراء في جلسته الخاصة بتاريخ 1925/5/3 الموافقة على إبرام اتفاقية النفط لعام 1922 حسب الشروط التي أملتها الدولة العظمى .

وقد قرر مجلس الوزراء تخويل وزير المواصلات السيد مزاحم أمين

---

20) جاريت ستاتفيلد ، العراق : الشعب والتاريخ والسياسة (أبو ظبي/ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2007) صفحة 54 .

21) كاظم نعمة ، مصدر سابق ، صفحة 171 .

الباجچي توقيع الاتفاقية نيابة عن الحكومة حيث كانت شئون النفط في ذلك الحين تدار من قبل وزارة المواصلات . وقد قام السيد مزاحم الباجچي بتوقيع الاتفاقية بتاريخ 1925/3/14 تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء بعد أن كان الباجچي من المعارضين لتلك المعاهدة[22] ، وبعد أن اقتنع أن لا مناص من توقيعها .

انقسمت النخبة الحاكمة بين مؤيد ومعارض للمعاهدة ما يدل على المستوى الجيد للوعي السياسي لقادة العراق تحت إرشاد الملك فيصل الأول . أما السواد الأعظم من الناس فقد كانت معارضتهم للمعاهدة عنيفة وعلى أسس دينية كون إن الإنكليز (كفرة) وليسوا مسلمين ويجب التخلص من وجودهم في العراق .

كذلك هبت المعارضة والصحافة والانتلجينتسيا لشجب المعاهدة لأنها أدخلت الوطن تحت حكم الانتداب البريطاني البغيض وجعلت نفط العراق تحت هيمنة شركة نفط العراق (Co. IPC. Iraq Petroleum) ، والتي هي في الواقع شركة بريطانية ، ولأن المعاهدة لم تجعل الحكومة العراقية شريكًا في شركة النفط ولم تخول العراق في المشاركة بصناعة القرارات المتعلقة بنفطه ، وكان كل من رشيد عالي الكيلاني وزير العدل ومحمد رضا الشبيني وزير المعارف قد استقالا احتجاجًا بعد اطلاعهما على مسودة المعاهدة[23] .

بعد ذلك بادرت القيادة العراقية إلى استئناف المفاوضات مع بريطانيا لتعديل المعاهدة البريطانية ـ العراقية لسنة 1922 ، إلا إن اللجان التفاوضية الوزارية التي تألفت لهذا الغرض لم تجد من الجانب البريطاني

22) عبد الله إسماعيل ، مفاوضات العراق النفطية : 1925 إلى 1968 (لندن : LAAM، 1989، LID) الصفحات 6 ـ 17 .

23) Mushin AL- Mosawi: Iraq,s Oil, (Baghdad, AL. Jumhuiyah Printing, 1973) P.P .4-46.

أي تقبل للعروض العراقية وقد كان الملك فيصل يحرص أشد الحرص على تعديل المعاهدة والمطالبة باستقلال العراق ، إلا أنه لجأ إلى التعقل والهدوء ، عارضًا على الإنكليز مواقف الرأي العام العراقي المؤيد والرافض للمعاهدة محاولًا إقناعهم بعدم التمسك بمواقف استعلائية متصلبة تستثير الشعب وتؤجج قلاقل عنيفة . واستمر الملك بممارسة سياسته الرصينة والدبلوماسية الهادئة لكي لا يثير رد فعل سلبي من الدولة العظمى ويعرض جهوده للخطر . ومع ذلك فقد أثارت طموحات الملك شكوك الإنكليز .

يقول المؤرخ عبد الرزاق الحسني أن الملك فيصل شعر بأن الإنكليز غير راضين عنه رضا تامًا وإذا ما أصر على تعديل المعاهدة بما لا يلائمهم سيحدث ما لا تحمد عقباه ، ولن يتمكن من قيادة العراق نحو إلغاء معاهدة الانتداب وملحقاتها وتحقيق الاستقلال والحصول على عضوية عصبة الأمم . ولما طال النقاش بين فيصل والجانب الإنكليزي ، أرادت وزارة المستعمرات أن تقف على التفاصيل ، فكتب لها معتمدها في بغداد[24] :

إن الملك فيصل يناصب بريطانيا العظمى العداء . الملك فيصل يناصر المعارضة ويشجع سرًا المعارضين والمتطرفين ، ينبغي أن يعرف بأنه ملك دستوري لا يجوز له أن يتدخل في شئون الدولة فيتركها لرؤساء الحكومة والبرلمان ، ويجب عليه أن يترفع عن المنازعات السياسية .

هذه الوثيقة التاريخية تدحض جميع الاتهامات التي وجهتها المعارضة ويطلقها بعض المؤرخين جزافًا للانتقاص والتشكيك بإخلاص ووطنية الملك فيصل نحو العراق والعرب جميعًا ، وتظهر بوضوح حنكته ونضوجه

24) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، مصدر سابق ، ج2 الصفحة 137 .

الدبلوماسي في التعامل مع جبروت دولة عظمى تمتلك جميع الوسائل العسكرية والتقنية والاقتصادية والاستخباراتية لخلق وتدمير دول بكاملها ، أثناء تلك الحقبة الزمنية . فقد كان من السهل على رؤساء العشائر ورجال الدين والمثقفين والشعراء وجميع عناصر المعارضة أن ينتقدوا قرارات الملك فيصل والنخبة الحاكمة بدون التمعن بالظروف المحلية والدولية التي يواجهها الرجل وأتباعه المخلصين . وقد سمح النظام وأعطى الحق للانتقاد وإبداء الرأي والاعتراض على سياسة الدولة وقراراتها ، فاستغلت الجرائد الوطنية هذا الجو الحُر فحفلت وسائل الإعلام بالانتقادات التي كان بعضها منطقيًا بناءً بينما ان البعض الآخر لا يخلو من التجريح كما تبدي الأبيات التالية للشاعر العراقي المعروف معروف الرصافي الذي تمادي قائلا[25] :

لنـــا ملـــكٌ تأبـــى عصابـــة رأســـه
غيـــر ســـيف التيمســـيين عاصبًـــا
وليـــس لـــه مـــن أمـــره غيـــر أنـــه
يعـــدد أيامًـــا ويقبـــض راتبًـــا

وقد حز في نفس الملك فيصل وهو بخلفيته البدوية والذواقة للشعر والأدب والعارف بأثرها في نفوس العرب ، وآلمه أن يهجوه الرصافي بهذا الهجاء القاسي . ولكن هل عاقب الملك فيصل وهو ابن الملوك ومن سبط الرسول محمد (ص) الشاعر الرصافي؟ كلا بل أرسل إليه أحد أتباعه ، نوري السعيد واستدعى الرصافي لمقابلته وسأله الملك : «يا أستاذ الرصافي أنا الذي يعدد أيامًا ويقبض راتبًا ، وأنا منشغل بالمشاكل والتحديات أُمة بأسرها؟» .

25) عبد الكريم حسان خضير «شعراء في حياة الملك فيصل» ذاكرة عراقية ، بغداد ، العدد 1486 ، السنة السادسة ، 2009/4/2 .

ثم أجرت الحكومة للرصافي راتبًا سخيًا ودخل نائبًا في البرلمان العراقي ، ولو كان الرصافي قد هجأ بشعره السلطان العثماني أو الوالي أو أي موظف كبير لوجد نفسه نزيل السجون العثمانية الرهيبة حيث يتلقى (الفلقة) والضرب المبرح والإهانات . كذلك لو امتد به العمر وهجا أي من الحكام الدكتاتوريين الذين حكموا العراق بعد انقلاب 1958 لتلقى نفس المصير المشؤوم .

والنقطة الجديرة بالذكر هنا هي أنه لم يتفضل أي أحد من عناصر المعارضة بتقديم أي بديل منطقي وعملي لتلك السياسة وليخدم العراق والعرب بشكلٍ أفضل . بل اكتفى المعارضين بالصراخ والسباب والتجريح لأجل الغوغاءِ والبسطاء من الناس . فالحقيقة التاريخية هي أن الإنكليز هم الذين كونوا بنية العراق الحديث وهم الذين نصبوا فيصل ملكًا وهذه الحقيقة ينتقدها الكثير من المنتقدين ويعتبر سُبّة بالملك ويلصقون به صفة صنيعة أو عميل الإنكليز .

بعد الفراغ من عقد المعاهدة العراقية البريطانية ، بدأت الجهود تركز على تحسين العلاقات بين تركيا والعراق . فقد أولى الملك فيصل والقادة العراقيون أهمية خاصة للعلاقات مع دولتي الجوار الأكبر والأقوى ، تركيا وإيران ، نظرًا لأن معظم مصادر مياه بلاد الرافدين تتبع منهما إضافة إلى العلاقات التاريخية والدينية والحضارية التي تربطهم . وبعد اعتراضات مصطفى كمال أتاتورك على معاهدة سيفر ومؤتمر لوزان الذي لم تكن بصالح تركيا ، وبعد مفاوضات دبلوماسية قررت تركيا الخضوع للأمر الواقع ، وفي 1926/5/15 ، قرر مجلس الوزراء العراقي الموافقة على مسودة المعاهدة التي وضعتها الحكومة البريطانية ، وثبتت علاقات حسن الجوار بين العراق وتركيا . وقد أوفد نوري سعيد إلى أنقرة لتوقيع المعاهدة الثلاثية في يوم 1926/6/5 بالنيابة عن الحكومة العراقية ، والسير رونالد جارلس لندرزاي ،

السفير فوق العادة لبريطانيا العظمى في أنقرة ، والدكتور توفيق رشدي بيك وزير خارجية الجمهورية التركية[26] .

26) Turkey No.1 (1926) Treaty Between the United Kingdom and Iraq and Turkey. Regarding the Settlement of the Frontier between Turkey and Iraq – Angora, June 5, 1926.
Government of Great Britain, the Iraq Petroleum company, Letter No. 23616, 18 January 1934 to J. C walton, ESV C.B.M.C., LIP: 12/2882.

التقييم التاريخي لمعاهدة 1922 والمعدلة بمعاهدة 1926

كانت أول الخطوات الدبلوماسية التي حققها العهد الملكي هي توقيع معاهدة 1922 مع بريطانيا العظمى والتي تعهدت الدولة الكبرى بموجب مادتها رقم (1) بتأسيس دولة عربية ملكية ديمقراطية برلمانية دستورية باسم المملكة العراقية بعد أن توج الأمير فيصل بن الحسين الهاشمي ملكًا في عام 1921 . وقد فرضت تلك المعاهدة نظام الانتداب على المملكة الوليدة وأصبح العراق مستعمرة من ضمن المستعمرات العديدة للإمبراطورية البريطانية الكبرى التي كانت أقوى دولة في العالم وتوصف كونها الإمبراطورية التي لا تغيب الشمس عن حدودها . هذا فضلًا عن أن المعاهدة أعطت بريطانيا حق استغلال المصادر النفطية المتواجدة في العراق .

ثمة سؤالان يثاران بخصوص المعاهدة :

- السؤال الأول : هل كانت معاهدة 1922 عادلة أم مجحفة بحق العراق؟
- السؤال الثاني : هل كان ثمة مناص أو خيار آخر للقيادة العراقية بديلًا للمعاهدة؟

الجواب للسؤالين يتضمن في التقييم الآتي :

في بداية الحرب العالمية الأولى بدأ الجيش البريطاني اجتياح بلاد الرافدين ، وفي عام 1917 سقطت بغداد العريقة تحت احتلال الجنرال فردريك ستانلي مود . وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1920 تعين السير برسي كوكس (Sir Percey Cox) مندوبًا ساميًا وأخذ على عاتقه تأسيس دولة باسم (المملكة العراقية) تحت الانتداب البريطاني .

في بداية القرن العشرين كانت مصادر الوقود قد تحولت من استعمال الفحم الذي يفرز مواد تلوث كبيرة إلى الاعتماد على النفط الذي تقل إفرازات التلوث منه عن الفحم ، وقد أضحى النفط المصدر الأساسي للوقود . وقد كانت بريطانيا العظمى بحاجة ماسة للنفط حيث افترض علماء التربة الغربيون وجود كميات هائلة للنفط في منطقة الشرق الأوسط . لذلك فقد أصبحت بلاد الرافدين بعد سقوط الدولة العثمانية من المناطق المهمة لبريطانيا لأجل تأمين حاجتها إلى النفط كوقود لأساطيلها الكبرى التي كانت تجوب بحار العالم لأجل الحفاظ على مستعمرات إمبراطورتيها الشامخة ، فضلًا عن الأهمية الإستراتيجية لتلك المنطقة وإصرار بريطانيا على جعلها تحت هيمنتها مهما غلا الثمن .

قوبل قرار الانتداب بالرفض من قبل معظم السكان لتتصل بريطانيا عن وعودها السابقة للقادة العرب بمساعدتهم على خلق دولة مستقلة كاملة السيادة فانفجرت الثورة عارمة في معظم أنحاء البلاد في عام 1920 دعيت تاريخيًا (ثورة العشرين) ضد الانتداب ، إلا أن الجيش البريطاني تمكن من سحق الثورة ، ومضت السلطات البريطانية قدمًا في خطتها لتأسيس المملكة العراقية حسبما تقتضيه مصالحها كدولة استعمارية عظمى .

بعد تتويج الملك فيصل الأول وبعد أن أخمدت سلطات الاحتلال البريطانية الثورة العراقية ضد الانتداب في عام 1920 ، بوشر بإقامة الخطوط الأساسية للدولة الوليدة ، فقد صدرت الإدارة الملكية لانتقاء أعضاء

المجلس التأسيسي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1922 ، غير أن الخلافات التي اندلعت بين رؤساء العشائر ممثلي الأقليات المختلفة أخرت تأليف المجلس ولم يكتمل ذلك إلا في شباط/ فبراير 1924 ، وبعدها صدرت موافقة المجلس في يوم 10 حزيران/ يونيو 1924 على تبني دستور للدولة الذي أصبح نافذًا في يوم 27 آذار/ مارس 1925 بعد أن وقع وأعلن من قبل الملك وبذلك تم تأسيس العمدة الأساسية الثانية لدولة العراق تحت إشراف بريطانيا .

حين وُلِدَت المملكة العراقية كانت ثمة فوارق ذهنية عميقة بين النخبة الحاكمة والجماهير . ففي تلك الحقبة كانت الهوية والانتماء دينيًا وقد حكمت الدولة العثمانية وسلاطين آل عثمان المسلمون منطقة العراق لعدة قرون مما جعل الأكثرية الساحقة من الشعب يعتبرون أنفسهم مواطنين مسلمين عثمانيين لفترة طويلة بعد سقوط الدولة العثمانية . وقد كان السبب الأساسي لقبولهم فيصل ملكًا لهم هو خلفيته العائلية لكونه من آل بيت الرسول محمد (ص) . وقد توقع الكثير من العراقيين أن يقوم فيصل بتأسيس نظام حكم ديني يشابه الدولة العثمانية الإسلامية كما أن العديد من الناس كانوا بانتظار رجوع العثمانيين للتعاون مع فيصل .

إلا أن القيادة الجديدة آمنت بأفكار أخرى مبنية على الفكرة القومية الحديثة بدلًا من الهوية الدينية التقليدية . فقد اعتبروا العراق كدولة قومية تنتمي إلى العالم العربي ، وخففوا التأكيد على الانتماء الديني ، غير أن الفرد العراقي من الجيل الجديد لم يتخلص من الولاء العثماني حتى عقد الثلاثينات . وكان ذلك التغيير في الذهنية نتيجة تبني القيادة الجديدة مناهج تدريسية تؤكد على الانتماء القومي والعلوم الحديثة بدلًا من التأكيد على الدين ، وقد استحدث النظام الدراسي العراقي الجديد وبنى جميع مراحله على نفس أسس النظام الدراسي في بريطانيا .

وقد صاحب زيادة المستويات الدراسية ولادة الانتماء القومي انتشار الحركات الوطنية في العراق مطالبة لتحقيق الاستقلال التام من النفوذ الإنكليزي الذي هيمن على مقدرات واقتصاد وقرارات الدولة .

ونتيجة ذلك الوعي السياسي الذي انتشر بين الطبقة الوسطى المتعلمة والتي انتمت إلى الأحزاب السياسية بمختلف اتجاهاتها الأيديولوجية من اليمين المتطرف كالحركات القومية التي قادها حزب الاستقلال ، مرورًا بالإيديولوجية اللبرالية الوسطى ممثلة بمنهاج الاشتراكية الفابية للحزب الوطني الديمقراطي بزعامة الأستاذ كامل (بيك) الجادرجي ، وإلى الأحزاب اليسارية المتطرفة كالحزب الشيوعي السري الذي لم يكن مجازًا ولكن يمارس نشاطًا وفعاليات واسعة ، وقد أصدر جريدته (القاعدة) بشعارها الجذاب (وطن حرٌ وشعبٌ وسعيد) وتوزع في جميع أنحاء العراق . وكان أعضاء الحزب الشيوعي يتميزون بالثقافة العالية وجريدة القاعدة تنشر مقالات تحليلية عميقة من قبل عناصر الحزب الواسعة الاطلاع والتي تستمد أفكارها من النظرية الماركسية الغزيرة والمؤثرة في أفكار الطبقة الوسطى المتنورة والتي كسبت تأييد وتعاطف الطبقات الفقيرة .

الأحزاب والحركات الوطنية عارضت بعنف سياسات النظام الملكي والنخبة الحاكمة المحيطة بملوك العائلة الهاشمية ، وكانت أولى أهداف تلك الهجمات معاهدة 1922 والمعدلة بمعاهدة 1926 وبعد ذلك جميع المعاهدات التي وُقعت حتى الانقلاب 1958 . وقد اتُهِم النظام الملكي وقادته جميعًا بالخيانة والعمالة للإنكليز ، خصوصًا بعد وقوع الانقلاب العسكري في مصر عام 1952 بقيادة المقدم الشاب جمال عبد الناصر الذي أسقط النظام الملكي واجتاح بشخصيته الكارزمية وشعاراته القومية الثورية الداعية إلى توحيد الأمة العربية ومحاربة الصهيونية والاستعمار ، اجتاح عبد الناصر الساحة العربية وقررت الأوساط والأحزاب الوطنية في العراق

قرار إسقاط النظام الملكي في العراق بجميع مقوماته لأجل إنجاز التحرير الكامل من النفوذ الأجنبي أسوة بما حققه الزعيم العربي الثوري جمال عبد الناصر الذي قاد مصر إلى التحرر والخلاص من الاستعمار .

فهل كان قادة النخبة الحاكمة في العراق أثناء العهد الملكي فعلًا عملاء للاستعمار البريطاني؟ لنرجع للسؤال الذي أثير سابقًا حول معاهدة عام 1922 التي كانت أول خطوة دبلوماسية ارتبط بها العراق مع بريطانيا العظمى . جوابًا للسؤال الذي أثير سابقًا! هل كانت تلك المعاهدة مجحفة بحق العراق؟ نعم بلا شك ، فقد كبلت العراق بقيود ثقيلة وجعلت قرارات الدولة العراقية الوليدة رهن الأطماع والمصالح الاستعمارية البريطانية وقد فرضت المعاهدة فرضًا رغم اعتراض الملك فيصل وبطانته والطبقة المتنورة ـ على صغرها ـ من الشعب . ولكن هنالك السؤال الثاني المرتبط بالسؤال الأول : هل كان ثمة مناص أو خيار آخر للقيادة العراقية بديلًا للمعاهدة؟ الجواب : كلا بلا شك ، وقد أجبر الملك فيصل والقادة ، لأجل تحقيق مصلحة وطنهم الوليد ، على قبول المعاهدة على مضض للأسباب الآتية :

1 ـ الإنكليز هم الذين ركبوا أجزاء الكيان العراقي . فقبل عام 1921 لم يكن ثمة وطن يدعى العراق ، بل كانت تلك المنطقة تدعى حسب الاسم القديم (بلاد ما بين النهرين) . وكانت لقرون عديدة تحت حكم أقوام مختلفة احتلوها منذ سقوط الدولة العباسية على يد المغول عام 1258 وحتى عام 1921 ، أما أثناء الدولة العثمانية فقد كان الصقع منقسم إلى ما يدعى ثلاث أيالات : الأيالة الشمالية وتدعى أيالة الموصل ، والأيالة الوسطى أيالة بغداد ، والجنوبية وتدعى أيالة البصرة . ويقوم بحكم كل أيالة والٍ عثماني يعينهم الباب العالي من عاصمة الإمبراطورية العثمانية اسطنبول .

ويعود الفضل إلى القوات البريطانية التي احتلت بلاد الرافدين بعد

سقوط الدولة العثمانية في تركيب وربط الأيالات الثلاث وخلق كيان سياسي ووطن متكامل المقومات دعي (المملكة العراقية) وجيء بابن الرسول الأمير فيصل ابن الحسين الهاشمي الذي حاز على تأييد أكثرية سكان المنطقة ليعتلي عرش الكيان الجديد . ولم تخلق بريطانيا العراق حبًا لسكانه بل تحقيق مصالحها ولم يكن أمام القادة العراقيين الجدد سوى الرضوخ مؤقتًا ومحاولة الحصول على مساعدة الدولة العظمى في بقاء البلد داخليًا ومن ثم اللجوء إلى الدبلوماسية الهادئة والمفاوضات طويلة الأمد لتحقيق الاستقلال والأهداف القومية المتوخاة بدلًا من التعرض لكوارث مشابهة لمعركة ميسلون وفاجعة ثورة العشرين في العراق . إذن خلقت بريطانيا العظمى العراق لخدمة مصالحها الاستعمارية والإستراتيجية والاقتصادية في الشرق الأوسط ، ولم يكن ثمة إمكانية لقادة وسكان البلاد في الوقوف بوجه بريطانيا التي كانت اقوى دولة في العالم بلا منازع .

2 ـ كانت الأكثرية العظمى من سكان العراق في جهل وظلام وتأخر مطلق ، وقد احتاج الملك فيصل وورثته ومن بعده إلى التعليم العصري والتكنولوجيا الحديثة ومعظم متطلبات الحياة للقرن العشرين والتي لم تكن متوفرة لدى الشعب العراق وقد تعهدت الدولة بتزويد العراق بها . وقد كانت الحاجة ماسة لإرضاء بريطانيا لكي تستمر بتقديم المساعدات لأجل تقدم وعصرنة العراق . هذا وقد قامت بريطانيا بدور المستشار في بناء النظام العصري الدستوري البرلماني وممارسة الانتخابات وتعليم النساء والاضطلاع ببعض الفعاليات الديمقراطية الأخرى كالوعي بدور وسائل الإعلام وإبداء الرأي والإفصاح عن الانتقادات وغيرها .

3 ـ كانت المملكة الوليدة مهددة دومًا من قبل جيرانها الأقوياء إيران وتركيا طمعًا بخيراتها الوفيرة ، وكذلك كانت معرضة لهجمات القبائل الحجازية التي كانت تهجم وتستبيح عشائر جنوب العراق بالقتل والنهب

استنادًا على خلافات مذهبية فاحتاجت الدولة إلى جبروت القوة العظمى للدفاع عن حياضها .

وقد تمكنت القيادة العراقية عن طريق الدبلوماسية والمصالح المشتركة ، وبعد أقل من أربعة عقود من ولادة المملكة ، من تبوء مركز ثقل مصالح الدول الغربية العظمى والوقوف ندًا للند عسكريًا ودبلوماسيًا أمام جاراتها إيران وتركيا ، وقد وصلت مشاريع البناء والتطور في العراق أسرع وأكثر تقدمًا من معظم بلدان العالم الثالث قبل نهاية عقد الخمسينيات .

لهذه الأسباب لم يكن أمام النخبة الحاكمة للنظام الملكي مندوحة سوى اللجوء إلى قرار مرحلي تتطلبه الظروف السائدة آنذاك ، وكان أمامهم خياران فقط : إما الرضوخ لطلبات الدولة العظمى مؤقتًا واستحصال مساعدتها وحمايتها أو مجابهتها وتكون النتيجة انهيار الكيان العراقي الجديد وتمزق أركانه بين دول الجوار التي كانت تمتلك إمكانيات عسكرية وتقنية تفوق إمكانيات العراق بمراحل .

إذن كان قرار الملك فيصل بقبول المعاهدة التي عدلت لاحقًا ، قرارًا ناضجًا وحصيفًا حيث كانت معاهدة 1922 إحدى الدعامات الرئيسية التي جنبت إجهاض ولادة العراق وثبتت أركانه . والجدير بالذكر أن معاهدة 1922 عدلت بمعاهدة 1926 ، ومن ثم استبدلت بمعاهدة 1930 التي ضمنت للعراق استقلالًا نسبيًا ، ودخل في عصبة الأمم كدولة معترف بها من قبل العالم الحر ، وقد كان ذلك إنجازًا دبلوماسيًا باهرًا . كان العراق أول بلد عربي يحقق ذلك الهدف الدبلوماسي المهم ، ولم يكن أي بلد عربي قد توصل إلى تلك المكانة الدولية بما فيها مصر الدولة العربية الكبرى التي ابتعدت عن الدولة العثمانية العتيقة منذ زمن حكم الوالي محمد علي باشا في أوائل القرن التاسع عشر ، ولم تنل استقلالها إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

الفصل الثاني

النص الانكليزي لمعاهدة 1926



TURKEY No. 1 (1926)

TREATY

BETWEEN THE

United Kingdom and Iraq and Turkey

REGARDING THE

Settlement of the Frontier between Turkey and Iraq

together with Notes exchanged

Angora, June 5, 1926

[WITH A MAP]

[Ratifications have not yet been exchanged]

PRESENTED BY THE SECRETARY OF STATE FOR FOREIGN AFFAIRS TO PARLIAMENT BY COMMAND OF HIS MAJESTY

LONDON:
PRINTED & PUBLISHED BY HIS MAJESTY'S STATIONERY OFFICE
To be purchased directly from H.M. STATIONERY OFFICE at the following addresses:
Adastral House, Kingsway, London, W.C.2; 28, Abingdon Street, London, S.W.1;
York Street, Manchester; 1, St. Andrew's Crescent, Cardiff;
or 120, George Street, Edinburgh;
or through any Bookseller
1926
Price 9d. Net

Cmd. 2679.

Treaty between the United Kingdom and Iraq and Turkey regarding the Settlement of the Frontier between Turkey and Iraq, together with Notes exchanged.

Angora, June 5, 1926.

(Translation.)

Sa Majesté le Roi du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande et des territoires britanniques au delà des Mers, Empereur des Indes,

et Sa Majesté le Roi de l'Irak,

d'une part,

et Son Excellence le Président de la République turque,

d'autre part;

Ayant en vue les dispositions du Traité signé à Lausanne le 24 juillet 1923 concernant le règlement de la frontière entre la Turquie et l'Irak;

Reconnaissant l'Irak comme un État indépendant et les relations spéciales découlant des traités conclus entre lui et la Grande-Bretagne le 10 octobre 1922 et le 13 janvier 1926;

Désireux d'éviter tout incident dans la zone frontière susceptible de troubler l'harmonie et la bonne entente entre eux;

Ont décidé de conclure un Traité à cet effet et ont désigné pour leurs plénipotentiaires, savoir:

Sa Majesté le Roi du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande et des territoires britan-

His Majesty the King of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and of the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India,

and His Majesty the King of Iraq,

of the one part;

and His Excellency the President of the Turkish Republic,

of the other part;

Having regard to the provisions of the Treaty signed at Lausanne on the 24th July, 1923, regarding the settlement of the frontier between Turkey and Iraq;

Recognising Iraq as an independent State and the special relations resulting from the Treaties concluded between Iraq and Great Britain on the 10th October, 1922, and the 13th January, 1926;

Anxious to avoid all incidents on the frontier which might disturb the peace and harmony of their relations;

Have decided to conclude a Treaty for this purpose, and have appointed as their plenipotentiaries:—

His Majesty the King of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and of the British

niques au delà des Mers, Empereur des Indes :

Le Très-Honorable Sir Ronald Charles Lindsay, K.C.M.G., C.B., C.V.O., Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire de Sa Majesté britannique auprès de la République turque ;

Sa Majesté le Roi de l'Irak :

Le Colonel Nouri Said, C.M.G., D.S.O., Ministre de la Défense Nationale par intérim de l'Irak ;

Son Excellence le Président de la République turque :

Son Excellence Docteur Tewfik Rouchdi Bey, Ministre des Affaires étrangères de la République turque, Député de Smyrne ;

Lesquels, après avoir communiqué leurs pleins pouvoirs, reconnus en bonne et due forme, ont convenu les dispositions suivantes :

CHAPITRE I.

Frontière entre la Turquie et l'Irak.

ARTICLE 1er.

La ligne frontière entre la Turquie et l'Irak est fixée définitivement suivant le tracé adopté par le Conseil de la Société des Nations dans sa séance du 29 octobre 1924 et indiqué ci-dessous :

[*Description de la ligne de Bruxelles annexée.*]

Toutefois, la ligne ci-dessus est modifiée au sud d'Alamun et Ashuta de manière à comprendre dans le territoire turc la partie de la route qui relie ces deux endroits et qui traverse le territoire irakien.

Dominions beyond the Seas, Emperor of India :

The Right Honourable Sir Ronald Charles Lindsay, K.C.M.G., C.B., C.V.O., Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary of His Britannic Majesty to the Turkish Republic ;

His Majesty the King of Iraq :

Colonel Nouri Said, C.M.G., D.S.O., Acting Minister of National Defence of Iraq ;

His Excellency the President of the Turkish Republic :

His Excellency Doctor Tewfik Rouchdi Bey, Minister for Foreign Affairs of the Turkish Republic, Deputy for Smyrna ;

Who, having produced their full powers, found in good and due form, have agreed as follows :—

CHAPTER I.

Frontier between Turkey and Iraq.

ARTICLE 1.

The frontier line between Turkey and Iraq is definitively laid down following the line adopted by the Council of the League of Nations at its session on the 29th October, 1924, and set forth hereunder :

[*For description of the Brussels line, see annex.*]

Nevertheless the above-mentioned line is modified to the south of Alamun and Ashuta so as to include in Turkish territory that part of the road which connects these two places and which crosses Iraq territory.

3501 Wt. —— 2500 6/26 F.O.P. [14702]

ARTICLE 2.

Sous réserve du dernier alinéa de l'article premier la ligne frontière décrite au susdit article constitue la frontière entre la Turquie et l'Irak ; elle est tracée sur la carte (au $\frac{1}{250\,000}$me) annexée au présent Traité. En cas de divergence entre le texte et la carte, le texte fera foi.

ARTICLE 3.

Une commission de délimitation sera chargée de tracer sur le terrain la frontière décrite à l'article premier. Cette commission sera composée de deux représentants nommés par le Gouvernement turc, deux représentants nommés conjointement par le Gouvernement britannique et le Gouvernement de l'Irak, et un président nommé par le Président de la Confédération helvétique, s'il veut bien y consentir, parmi les ressortissants suisses.

La commission se réunira aussitôt que possible, et dans tous les cas dans les six mois qui suivront la mise en vigueur du présent Traité.

Les décisions de la commission seront prises à la majorité des voix et seront obligatoires pour toutes les Hautes Parties contractantes.

La commission de délimitation s'efforcera dans tous les cas de suivre au plus près les définitions données dans le présent Traité.

Les dépenses de la commission seront partagées également entre la Turquie et l'Irak.

Les États intéressés s'engagent à prêter assistance à la commission de délimitation, soit directement, soit par l'entremise des autorités locales, pour tout ce qui concerne le logement, la main-d'œuvre, les matériaux

ARTICLE 2.

Subject to the last paragraph of article 1, the frontier line described in the above-mentioned article constitutes the frontier between Turkey and Iraq, and is traced on the map (Scale $\frac{1}{250\,000}$) annexed to the present Treaty.* In case of divergence between the text and the map the text will prevail.

ARTICLE 3.

A boundary commission shall be appointed to trace on the ground the frontier defined in article 1. This commission shall be composed of two representatives appointed by the Turkish Government, two representatives appointed jointly by His Majesty's Government and the Government of Iraq, and a president, who shall be a Swiss national, to be nominated by the President of the Swiss Confederation, if he is willing to do so.

The commission shall meet as soon as possible, and in any case within six months from the coming into force of the present Treaty.

The decisions of the commission shall be taken by a majority and shall be binding on all the High Contracting Parties.

The boundary commission shall endeavour in all cases to follow as nearly as may be possible the definitions given in the present Treaty.

The expenses of the commission shall be divided equally between Turkey and Iraq.

The States concerned undertake to give assistance to the boundary commission, either directly or through local authorities, in everything that concerns the accommodation, labour, materials (sign posts, boundary

* See Reduced Map.

(poteaux, bornes) nécessaires à l'accomplissement de sa mission.

Ils s'engagent en outre à faire respecter les repères trigonométriques, signaux, poteaux, ou bornes-frontières placées par la commission.

Les bornes seront placées à distance de vue l'une de l'autre ; elles seront numérotées ; leur emplacement et leur numéro seront portés sur un document cartographique.

Le procès-verbal définitif de délimitation, les cartes et documents annexés seront établis en triple original, dont deux seront transmis aux Gouvernements des États limitrophes, le troisième sera transmis au Gouvernement de la République française, afin que des expéditions authentiques en soient délivrées aux Puissances signataires du Traité de Lausanne.

ARTICLE 4.

La nationalité des habitants des territoires cédés à l'Irak en vertu des dispositions de l'article premier est réglée par les articles 30–36 du Traité de Lausanne. Les Hautes Parties contractantes conviennent que le droit d'option prévu aux articles 31, 32 et 34 dudit Traité pourra s'exercer pendant un délai de douze mois à partir de l'entrée en vigueur du présent Traité.

La Turquie réserve, toutefois, sa liberté d'action en ce qui concerne la reconnaissance de l'option de ceux des habitants susmentionnés qui opteraient pour la nationalité turque.

ARTICLE 5.

Chacune des Hautes Parties contractantes accepte comme définitive et inviolable la ligne-frontière fixée par l'article premier, et s'engage à s'abstenir de toute tentative de la modifier.

marks) necessary for the accomplishment of its task.

They undertake further to safeguard the trigonometrical points, signs, posts or frontier marks erected by the commission.

The boundary marks shall be placed so as to be visible from each other. They shall be numbered, and their position and their number shall be noted on a cartographic document.

The definitive record of the boundary laid down, and the maps and documents attached thereto shall be made out in triplicate, of which two copies shall be forwarded to the Governments of the two interested States, and the third to the Government of the French Republic, in order that authentic copies may be delivered to the Powers signatory of the Treaty of Lausanne.

ARTICLE 4.

The nationality of the inhabitants of the territories ceded to Iraq in virtue of the provisions of article 1 is regulated by articles 30–36 of the Treaty of Lausanne. The High Contracting Parties agree that the right of option provided for in articles 31, 32 and 34 of the said Treaty may be exercised during a period of twelve months from the coming into force of the present Treaty.

Turkey reserves nevertheless her liberty of action in so far as concerns the recognition of the option of such of the abovementioned inhabitants as may opt for Turkish nationality.

ARTICLE 5.

Each of the High Contracting Parties accepts as definitive and inviolable the frontier line fixed by article 1 and undertakes to make no attempt to alter it.

Chapitre II.

Bon Voisinage.

Article 6.

Les Hautes Parties contractantes s'engagent réciproquement à s'opposer par tous les moyens en leur pouvoir aux préparatifs d'un ou de plusieurs individus armés dans le but de se livrer à des actes de pillage ou de banditisme dans la zone-frontière voisine et à les empêcher de franchir la frontière.

Article 7.

Quand les autorités compétentes désignées à l'article 11 apprendront que des préparatifs sont faits par un ou plusieurs individus armés dans le but de se livrer à des actes de pillage ou de banditisme dans la zone-frontière voisine, elles devront s'en aviser réciproquement et sans délai.

Article 8.

Les autorités compétentes désignées à l'article 11 s'avertiront réciproquement et le plus vite possible de tout acte de pillage et de brigandage qui serait commis sur leur territoire. Les autorités de la partie avisée s'efforceront par tous les moyens en leur pouvoir d'empêcher leurs auteurs de franchir la frontière.

Article 9.

Au cas où un ou plusieurs individus armés ayant accompli un crime ou un délit dans la zone-frontière voisine réussiraient à se réfugier dans l'autre zone-frontière, les autorités de cette dernière zone sont tenues d'arrêter ces individus pour les mettre conformément à la loi à la disposition des autorités de l'autre partie dont ils sont les ressor-

Chapter II.

Neighbourly Relations.

Article 6.

The High Contracting Parties undertake reciprocally to oppose by all means in their power any preparations made by one or more armed individuals with the object of committing acts of pillage or brigandage in the neighbouring frontier zone and to prevent them from crossing the frontier.

Article 7.

Whenever the competent authorities designated in article 11 learn that preparations are being made by one or more armed individuals with the object of committing acts of pillage or brigandage in the neighbouring frontier zone they shall reciprocally inform each other without delay.

Article 8.

The competent authorities designated in article 11 shall reciprocally inform each other as quickly as possible of any act of pillage or brigandage which may have been perpetrated on their territory. The authorities of the party receiving the notice shall make every effort in their power to prevent the authors of such acts from crossing the frontier.

Article 9.

In the event of one or more armed individuals, guilty of a crime or misdemeanour in the neighbouring frontier zone, succeeding in taking refuge in the other frontier zone, the authorities of the latter zone are bound to arrest such individuals in order to deliver them, in conformity with the law, to the authorities of the other party whose nationals

tissants, avec leur butin et leurs armes.

Article 10.

La zone-frontière dans laquelle ce chapitre du Traité s'appliquera sera toute la frontière qui sépare la Turquie de l'Irak, ainsi qu'une zone de 75 kilomètres en profondeur de part et d'autre de cette frontière.

Article 11.

Les autorités compétentes chargées de l'application de ce chapitre du Traité sont les suivantes :

Pour l'organisation de la collaboration générale et la responsabilité des mesures à prendre :

Du côté turc : le commandant militaire de la frontière ;

Du côté irakien : les mutessarifs de Mossoul et d'Arbil ;

Pour l'échange des renseignements locaux et de communications urgentes :

Du côté turc : les autorités désignées avec le consentement des Valis ;

Du côté irakien : les kaïmakams de Zakho, Amadia, Zibar et Rowandouz.

Les Gouvernements turc et irakien pourront pour des raisons administratives modifier la liste de leurs autorités compétentes en donnant avis soit par la commission permanente de frontière prévue à l'article 13, soit par la voie diplomatique.

Article 12.

Les autorités turques et les autorités irakiennes s'abstiendront de toute correspondance de nature officielle ou politique avec

they are, together with their booty and their arms.

Article 10.

The frontier zone to which this chapter of the present Treaty shall apply is the whole of the frontier which separates Turkey from Iraq and a zone 75 kilometres in width on each side of that frontier.

Article 11.

The competent authorities to whom the execution of this chapter of the Treaty is entrusted are the following :—

For the organisation of general co-operation and responsibility for the measures to be taken :—

On the Turkish side : the military commandant of the frontier ;

On the Iraq side : the mutessarifs of Mosul and of Arbil.

For the exchange of local information and urgent communications :—

On the Turkish side : the authorities appointed with the consent of the Valis ;

On the Iraq side : the kaimakams of Zakho, Amadia, Zibar and Rowanduz.

The Turkish and Irak Governments may, for administrative reasons modify the list of their competent authorities, giving notice of such modification either through the permanent frontier commission provided for in article 13 or through the diplomatic channel.

Article 12.

The Turkish and Iraq authorities shall refrain from all correspondence of an official or political nature with the chiefs,

les chefs ou cheiks ou autres membres de tribus ressortissants de l'autre État et qui se trouvent effectivement sur le territoire de celui-ci.

Elles ne permettront dans la zone-frontière aucune organisation de propagande, ni réunion dirigées contre l'un ou l'autre État.

sheikhs, or other members of tribes which are nationals of the other State and which are actually in the territory of that State.

They shall not permit in the frontier zone any organisation for propaganda or meeting directed against either State.

Article 13.

Afin de faciliter l'exécution des dispositions du présent chapitre de ce Traité et en général le maintien de relations de bon voisinage à la frontière, il sera constitué une Commission permanente de Frontière composée d'un nombre égal de fonctionnaires nommés de temps en temps à cette fin par les Gouvernements turc et irakien respectivement. Cette commission se réunira au moins une fois tous les six mois ou plus souvent si les circonstances le demandent.

Il sera du devoir de cette commission, qui se réunira alternativement en Turquie et en Irak, de s'efforcer de régler à l'amiable toute question concernant l'exécution des dispositions de ce chapitre du Traité, et toute autre question de frontière sur laquelle un accord ne sera pas intervenu entre les fonctionnaires régionaux de frontière qu'elle intéresse.

La commission se réunira pour la première fois à Zakho dans les deux mois qui suivront l'entrée en vigueur du présent Traité.

Article 13.

In order to facilitate the execution of the provisions of the present chapter of this Treaty, and, in general, the maintenance of good neighbourly relations on the frontier, there shall be set up a permanent Frontier Commission composed of an equal number of officials appointed from time to time for this purpose by the Turkish and Iraq Governments respectively. This commission shall meet at least once every six months, or oftener if circumstances require it.

It shall be the duty of this commission, which shall meet alternately in Turkey and in Iraq, to endeavour to settle amicably all questions concerning the execution of the provisions of this chapter of the Treaty, and any other frontier question on which an agreement shall not have been reached between the local frontier officials concerned.

The commission shall meet for the first time at Zakho within two months from the coming into force of the present Treaty.

Chapitre III.

Dispositions générales.

Article 14.

Dans le but d'élargir le champ d'intérêts communs entre les deux pays, le Gouvernement de l'Irak paiera au Gouvernement

Chapter III.

General Provisions.

Article 14.

With the object of enlarging the field of common interests between the two countries, the Iraq Government shall pay to the

turc pendant une période de vingt-cinq ans à partir de l'entrée en vigueur du présent Traité, 10 pour cent sur toutes redevances qui lui reviendront :

(*a.*) de la Turkish Petroleum Company en vertu de l'article 10 de sa concession du 14 mars 1925 ;

(*b.*) des compagnies ou personnes qui pourront exploiter le pétrole en vertu des termes de l'article 6 de la concession susindiquée ;

(*c.*) des compagnies subsidiaires qui pourraient être constituées en vertu des termes de l'article 33 de la concession susindiquée.

Article 15.

Le Gouvernement turc et le Gouvernement irakien conviennent d'entrer en négociations aussitôt que possible en vue de la conclusion d'un traité d'extradition conforme aux usages reconnus entre États amis.

Article 16.

Le Gouvernement de l'Irak s'engage à n'inquiéter ni molester les personnes établies sur son territoire en raison de leur opinion et conduite politiques en faveur de la Turquie jusqu'à la signature du présent Traité et à leur accorder amnistie pleine et entière.

Toutes condamnations prononcées de ce chef seront annulées et toutes poursuites en cours seront arrêtées.

Article 17.

Le présent Traité entrera en vigueur dès l'échange des ratifications.

Turkish Government for a period of twenty-five years from the coming into force of the present Treaty 10 per cent. on all royalties which it shall receive :—

(*a.*) from the Turkish Petroleum Company under article 10 of its concession of the 14th March, 1925 ;

(*b.*) from such companies or persons as may exploit oil under the provisions of article 6 of the abovementioned concession ;

(*c.*) from such subsidiary companies as may be constituted under the provisions of article 33 of the above-mentioned concession.

Article 15.

The Turkish and Irak Governments agree to enter into negotiations as soon as possible for the purpose of concluding an extradition treaty in accordance with the usages prevailing among friendly States.

Article 16.

The Irak Government undertakes not to disturb or molest any persons established on its territory on account of their political opinions or conduct in favour of Turkey up to the time of the signature of the present Treaty, and to grant them full and complete amnesty.

All sentences pronounced under the above heading shall be annulled, and all proceedings already instituted shall be stayed.

Article 17.

The present Treaty shall come into force on the date of exchange of ratifications.

Le chapitre II du présent Traité restera en vigueur pour une période de dix ans à partir de la mise en vigueur du présent Traité.

A l'expiration d'un délai de deux ans à partir de la mise en vigueur du présent Traité, chacune des Parties contractantes aura le droit de dénoncer ce chapitre, pour autant qu'il la concerne, la dénonciation devant produire son effet un an après que préavis en serait donné.

Chapter II of the present Treaty shall remain in force for a period of ten years from the date of the coming into force of the present Treaty.

After the termination of a period of two years from the coming into force of the present Treaty each of the Contracting Parties shall have the right to denounce this chapter in so far as its provisions concern that party, the denunciation taking effect one year after the date on which notice thereof shall have been given.

ARTICLE 18.

Le présent Traité sera ratifié par chacune des Hautes Parties contractantes et les ratifications seront échangées à Angora aussitôt que possible. Des copies certifiées du Traité seront communiquées à chacun des États signataires des Traités de Lausanne.

En foi de quoi les plénipotentiaires susnommés ont signé le présent Traité et y ont apposé leur cachet.

Fait à Angora, le 5 juin 1926, en triple exemplaire.

R. C. LINDSAY.
DR. T. ROUCHDI.
NOURY SAID.

ARTICLE 18.

The present Treaty shall be ratified by each of the High Contracting Parties, and the ratifications shall be exchanged at Angora as soon as possible. Certified copies of the Treaty shall be communicated to each of the States signatory of the Treaties of Lausanne.

In faith whereof the above-named plenipotentiaries have signed the present Treaty and affixed thereto their seals.

Done at Angora, the 5th day of June, 1926, in triplicate.

R. C. LINDSAY.
DR. T. ROUCHDI.
NOURI SAID.

Annexe.

Du confluent du fleuve Tigre et de la rivière Khabur, la ligne médiane ou le thalweg de la rivière Khabur jusqu'à son confluent avec la rivière Hazil; la ligne médiane ou le thalweg de la rivière Hazil, jusqu'en un point situé à 3 kilomètres en amont du confluent de la rivière passant par Sirnez. De ce point, une ligne droite vers l'est jusqu'à la crête

Annex.

From the junction of the River Tigris and the River Khabur, along the river Khabur in mid-stream, up to its junction with the river Hazil; in mid-stream, along the river Hazil to a point three kilometres upstream of the junction of that river with the side-stream which passes by Sirnez. From this point in a direct line eastwards to the

nord du bassin de l'affluent passant par Sirnez. La crête nord de ce bassin jusqu'au mont Bilakish. Une droite de ce point jusqu'à la source de la rivière affluent du Baijo à Robozak. Cette rivière jusqu'à son confluent situé au sud de Robozak avec une rivière descendant de la cote 6834 à l'est-sud-est de Robozak. Une droite jusqu'au col du nord-nord-est de la cote 6834. Le thalweg de la petite rivière descendant de ce col dans la direction de l'est jusqu'à son confluent avec la rivière Khabur. La rivière Khabur en aval sur une longueur d'environ 1½ kilomètres jusqu'à son confluent avec une rivière descendant de la région d'Arush et de Géramus. Cette rivière (en laissant au nord la rivière venant de Qashura) jusqu'à la réunion des deux branches importantes, la première descendant de Géramus, la seconde d'Arush. De ce confluent, le thalweg d'une vallée aboutissant vers l'est à la cote 6571 sur la crête de partage des eaux entre les deux branches dont il est question ci-dessus. Cette crête de partage jusqu'à la cote 9063, située à l'est de la précédente, * [puis la crête du bassin de la branche passant par Géramus jusqu'à son point de rencontre avec la crête sud du bassin de la rivière Lizan]. Cette dernière crête prolongée le long de la crête nord du bassin de l'affluent de la rivière Zab qui descend d'Ora jusqu'au sommet à l'ouest-nord-ouest et à 2·5 km. environ de Duskia. Une droite de ce sommet jusqu'à la source de l'affluent du Zab, situé à proximité et au nord-est de Duskia.

* See footnote opposite.

northern crest of the valley of the side-stream which passes by Sirnez. The northern crest bordering this valley up to Mount Bilakish, and in a straight line from this point to the source of the tributary of the Baijo at Robozak. Along this tributary to its junction south of Robozak with a river coming down from point 6834 east-south-east of Robozak, then following a straight line to the hill north-north-east of point 6834. Along the small river in mid-stream which comes down in an easterly direction from this hill to its junction with the river Khabur. The river Khabur downstream for about a kilometre and a half to its junction with the river coming from the Arush and Geramus district. Along this river (leaving to the north the river coming from Qashura) to the junction of its two large branches, the first coming from Geramus and the second from Arush. From this junction along the bottom of a valley eastwards to point 6571 on the watershed between the two tributaries mentioned above. Following this watershed to point 9063 east of point 6571, *[then along the crest bordering the valley of the tributary, which passes by Geramus up to its junction with the crest on the south side of the valley of Lizan.] From the latter crest along the crest on the north side of the valley of the tributary of the river Zab which comes down from Ora, then up to a point west-north-west of Duskia and about two-and-a-half kilometres from that place. A straight line from this point to the

* Note.—The part in square brackets is that affected by the modification in the Brussels line leaving the Alamun-Ashuta road in Turkish territory.

Le cours de cet affluent jusqu'à la rivière Zab. La rivière Zab en aval jusqu'en un point situé à 1 km. au sud de Baishuka. Une ligne droite dans la direction de l'est jusqu'à la crête sud du bassin de la rivière qui passe au sud de Bayhi et au nord de Chal prolongée le long de la crête sud de l'affluent du Zab qui passe à Borijan jusqu'au point le plus rapproché de la source de l'Ave Marek à l'ouest-sud-ouest de Shiluk. Une droite jusqu'à cette source. La branche occidentale de l'Ave Marek de cette source, jusqu'au confluent de la petite rivière qui descend du col entre Quasrik et Nervek. Cette petite rivière jusqu'à sa source. La plus courte distance de cette source à l'affluent de la branche orientale de l'Ave Marek dont le confluent est au nord de Nervek. Cet affluent jusqu'à son embouchure. La plus courte distance de ce confluent à la crête de séparation des eaux de l'Ave Marek et du Rudbar i Shin. Cette crête jusqu'au point le plus rapproché de la source de l'affluent du Rudbar i Shin, qui se jette dans cette rivière à proximité et au nord de Shaikh Momar. Une droite jusqu'à cette source (l'affluent mentionné ci-dessus est le Rudbar i Shin, qui passe en aval jusqu'à l'embouchure de la rivière un peu au sud de Deh). Cette rivière jusqu'à sa source. La plus courte distance de cette source à la crête de séparation des eaux de Rudbar i Shin, et de l'affluent du Shemsdinan Su qui passe à proximité et à l'est de Herki. La plus courte distance de ce point au tributaire le plus rapproché dudit affluent. Ce tributaire, puis l'affluent susmentionné jusqu'au Shemsdinan Su. La plus courte distance de ce confluent à la crête Sud du Bassin du Shemsdinan Su. Cette crête

source of this tributary of the Zab, a little north-east of Duskia—the course of the tributary to the river Zab—downstream along the river Zab to a point one kilometre south of Baishuka—a straight line eastwards up to the southern crest of the river valley which runs south of Bayhi and north of Chal—along the southern crest of the valley of the tributary of the Zab which passes by Borijan, up to the point nearest to the source of the Ave Marek west-south-west of Shiluk—a straight line of this course—the western arm of the Ave Marek from this source to the junction of the small river which comes down from the pass between Quasrik and Nervek—along this small river up to its source—following a straight line between this source and the tributary of the eastern arm of the Ave Marek which flows into the Ave Marek north of Nervek—along this tributary to its junction—following a straight line from this junction to the watershed between the Ave Marek and the Rudbar i Shin—along this watershed to the nearest point to the source of that river—following this tributary and down that river just north of Shaikh Momar—in a straight line up to the source of that river—following this tributary and down the Rudbar i Shin to the mouth of the river which flows just south of Deh—along this river to its source—in a straight line from the source of that river to the watershed between the Rudbar i Shin and the tributary of the Shemsdinan Su which flows just east of Herki—in a straight line thence to the side-stream nearest to this tributary—along this side-stream and then along the tributary to the

jusqu'à son point de rencontre avec la ligne de faite entre les bassins de la rivière Haji Beg et de son affluent qui passe à proximité et à l'est de Upah. Cette ligne de faite prolongée jusqu'à la rivière Haji Beg par la droite la plus courte. La rivière Haji Beg en amont jusqu'à la frontière persane.

Sir R. Lindsay et Nouri Said à Tewfik Rouchdi Bey.

Angora, le 5 juin 1926.

Excellence,

En nous référant à l'article 14 du Traité signé aujourd'hui entre nous, nous avons l'honneur de déclarer que si, dans les douze mois qui suivront la mise en vigueur de ce Traité, le Gouvernement turc désirerait capitaliser sa part des redevances dont il est question dans ledit article, il avisera le Gouvernement irakien de son désir et celui-ci, dans les trente jours qui suivront réception de cet avis, paiera au Gouvernement turc en pleine satisfaction sous le chef de cet article la somme de cinq cent mille livres sterling.

D'autre part, il est entendu que le Gouvernement turc s'engage à ne pas se dessaisir de ses intérêts dans lesdites redevances sans donner au préalable au Gouvernement de l'Irak l'occasion de s'en acquérir à un prix pas plus élevé que celui qu'une tierce partie quelconque pourrait être prête à payer.

Il est convenu que le présent échange de notes constitue partie intégrante du Traité signé aujourd'hui.

Nous saisissons, &c.

R. C. LINDSAY.
NOURI SAID.

Shemsdinan Su—in a direct line from the junction of these two streams to the southern crest of the valley of the Shemsdinan Su—along this crest to the point where it meets the watershed between the River Haji Beg and its tributary which runs just east of Upah along the line of this watershed direct to the River Haji Beg—up the River Haji Beg to the Persian frontier.

Sir R. Lindsay and Nouri Said to Tewfik Rushdi Bey.

Angora, June 5, 1926.

Your Excellency,

With reference to article 14 of the Treaty signed by us to-day, we have the honour to declare that if, within twelve months from the coming into force of this Treaty, the Turkish Government desires to capitalise its share of the royalties mentioned in the said article, it shall notify the Iraq Government of its desire, and the latter, within thirty days after the receipt of this notice, shall pay to the Turkish Government in full satisfaction on account of this article the sum of £500,000 sterling.

On the other hand, it is understood that the Turkish Government undertakes not to divest itself of its interests in the said royalties without previously giving the Iraq Government the opportunity of acquiring those interests at a price not higher than that which any third party may be ready to pay.

It is agreed that the present exchange of notes constitutes an integral part of the Treaty signed to-day.

We avail, &c.

R. C. LINDSAY.
NOURI SAID.

Tewfik Rouchdi Bey à Sir R. Lindsay et au Colonel Nouri Said.

Angora,
Excellence, *le 5 juin* 1926.

J'ai l'honneur d'accuser réception à la note de votre Excellence en date d'aujourd'hui dont je prends acte, et par laquelle votre Excellence, en se référant à l'article 14 du Traité signé entre nous aujourd'hui, a bien voulu déclarer que:

"Si dans les douze mois qui suivront la mise en vigueur de ce Traité le Gouvernement turc désirerait capitaliser sa part des redevances dont il est question dans ledit article, il avisera le Gouvernement irakien de son désir, et celui-ci dans les trente jours qui suivront réception de cet avis paiera au Gouvernement turc en pleine satisfaction sous le chef de cet article la somme de cinq cent mille livres sterling.

"D'autre part il est entendu que le Gouvernement turc s'engage à ne pas se dessaisir de ses intérêts dans lesdites redevances sans donner au préalable au Gouvernement de l'Irak l'occasion de s'en acquérir à un prix pas plus élevé que celui qu'une tierce partie quelconque pourrait être prête à payer.

"Il est convenu que le présent échange de notes constitue partie intégrante du Traité signé aujourd'hui."

Veuillez agréer, &c.
T. ROUCHDI.

Tewfik Rushdi Bey to Sir R. Lindsay and Colonel Nouri Said.

Angora,
Your Excellency, *June* 5, 1926

I have the honour to acknowledge the receipt of your Excellency's note of to-day's date of which I take note, and by which your Excellency, referring to article 14 of the Treaty signed between us to-day, has been so good as to declare that—

"If, within twelve months from the coming into force of this Treaty, the Turkish Government desires to capitalise its share of the royalties mentioned in the said article, it shall notify the Iraq Government of its desire, and the latter, within thirty days after the receipt of this notice, shall pay to the Turkish Government in full satisfaction on account of this article the sum of £500,000 sterling.

"On the other hand, it is understood that the Turkish Government undertakes not to divest itself of its interests in the said royalties without previously giving the Iraq Government the opportunity of acquiring those interests at a price not higher than that which any third party may be ready to pay.

"It is agreed that the present exchange of notes constitutes an integral part of the Treaty signed to-day."

I avail, &c.
T. RUSHDI.

ترجمة معاهدة 1926

تركيا رقم 1 (1926)

ترجمة معاهدة

بين

المملكة المتحدة والعراق وتركيا

بخصوص تسوية الحدود بين تركيا والعراق

مرفق بها المراسلات المتبادلة

5 حزيران (يونيو) ، 1926

مع الخارطة

قدمت من قبل وزير الدولة للشئون الخارجية

إلى البرلمان حسب أمر صاحب الجلالة

لندن

طبعت ونشرت بواسطة دائرة قرساطية صاحب الجلالة

يمكن شراءها مباشرة من دائرة قرساطية صاحب الجلالة

من العناوين الآتية :

Adasral House, Kingsway. London, w.c. 2 28.

Abingndon street, London, S. W.1:

York street, Manchester: 1, st, Andrew's crescent,

Cardiff: or 120, George street , Edinburgh

Or through any book seller

1926

Cmd. 2079 Price 9d Net

ترجمة

معاهدة بين المملكة المتحدة والعراق وتركيا

بخصوص تسوية الحدود بين تركيا والعراق

مرفقة بالرسائل المتبادلة

(المعاهدة كتبت باللغتين الفرنسية والإنجليزية ، وترجمت إلى اللغة العربية من قبل المؤلف)

انكورا 5 حزيران (يونيو) 19

(الترجمة) من اللغة التركية إلى اللغة الإنجليزية

صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وايرلندا والممتلكات البريطانية عبر البحار ،

امبراطور الهند

وجلالة ملك العراق

من الطرف الأول

وفخامة رئيس الجمهورية التركية من الطرف الثاني

نظرًا لشروط المعاهدة الموقعة في لوزان في يوم الرابع والعشرين من تموز (يوليو) 1923 . بخصوص تجديد تسوية الحدود بين تركيا والعراق :

الاعتراف بالعراق كدولة مستقلة وللعلاقة الخاصة الناتجة من المعاهدات الموقعة بين العراق وبريطانيا العظمى في اليوم العاشر/ تشرين الأول (أكتوبر) 1922 ويوم 13 كانون الثاني (يناير) 1926 حرصًا على تلافي كل حوادث الحدود التي قد تؤدي إلى اضطراب السلام والتوافق بين البلدين ، فقد تقرر عقد معاهدة لهذه الغاية ، وقد عينوا مبعوثيهم :

صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة ـ ملك بريطانيا وأيرلندا والدومنيون البريطاني (المناطق الخاضعة لبريطانيا) عبر البحار .

إمبراطور الهند :

صاحب الشرف ، السيد رونالد تشارلس لندساي .

K.G.M.G, C.B, C.V.D, السفير فوق العادة ومبعوث صاحب الجلالة البريطانية إلى الجمهورية التركية و

صاحب الجلالة ملك العراق

العقيد نوري السعيد .C.M.G, D.S,O القائم بأعمال وزارة الدفاع القومية العراقية .

فخامة رئيس الجمهورية التركية :

معالي الدكتور توفيق رشدي بك ، وزير الشئون الخارجية للجمهورية التركية ، نائب سميرنا ، الذين جاءوا بكل صلاحياتهم ، واتفقوا بالشكل المناسب على الآتي :

الفصل الأول : الحدود بين تركيا والعراق

المادة 1

الحدود بين تركيا والعراق

المادة 1

إن خطوط الحدود بين تركيا والعراق قد تم وضعها وتحديدها حسب الخطوط التي قررها مجلس عصبة الأمم في اجتماعه في اليوم التاسع والعشرين من شهر أكتوبر (تشرين الأول) 1924 وقدم أدناه :

(لأجل الحصول على مواصفات خط بروكسل انظر الملحق) .

مع ذلك فإن الخط المذكور أعلاه يُعدل إلى الجنوب من ألامون وأشوتا لكي تدخلا ضمن الأراضي التركية وذلك الجزء من الطريق الذي يربط هاتين المنطقتين ، والتي تتقاطع مع المنطقة العراقية .

3501 wt- 2500 6/26 F.O.P (14702).

مادة 2

حسب الفصل الأخير من المادة 1 ، فإن خط الحدود الموصوف في المادة أعلاه يكون الحدود بين تركيا والعراق ، ويتبع على الخارطة (بمقياس 1/250000) والملحق بهذه المعاهدة ، وفي حالة الاختلاف بين النص والخارطة فسيتغلب النص .

مادة 3

- سوف تعين هيئة تخطيط لتتبع على الأرض الحدود المحددة في المادة 1 ، سوف تتكون هذه الهيئة من مندوبين يعينان بالمشاركة من قبل حكومة جلالته والحكومة العراقية ورئيس يحمل الجنسية السويسرية يرشح من قبل رئيس الكونفدرالية السويسرية ، إذا رغب بذلك .
- سوف تجتمع الهيئة بأقرب وقت ممكن وبكل الأحوال خلال ستة أشهر من تفعيل هذه المعاهدة .
- إن قرارات الهيئة سوف تتخذ استنادًا على تصويت الأكثرية وسوف تكون القرارات ملزمة لجميع الأطراف المتعاقدة .
- سوف تضطلع هيئة الحدود في جميع الأحوال وحسب الإمكانية لإتباع التحديدات الواردة في هذه المعاهدة .
- سوف تقسم التكاليف المالية بالتساوي بين تركيا والعراق .

- سوف تقوم الدول المعنية بمساعدة هيئة الحدود إما مباشرة أو عن طريق مؤسسة محلية توفر جميع ما تحتاجه كمواد العمل (الأعمدة الدالة على الطرق ، العلامات والمواقع أو معالم الحدود) المتطلبة لإنجاز المهمة .
- إضافة إلى ذلك سيضطلعون بصيانة نقاط المثلثية ، والمعالم والمواقع أو علامات الحدود التي تشيد من قبل الهيئة .
- إن معالم الحدود سوف توضع بحيث تكون مرئية من الجانبين ، وسوف يرقمون ، ومواقعهم وأرقامهم سوف توضح على خرائط موثقة .
- إن السجل النهائي للحدود المخططة والخرائط والوثائق المرفقة ، سوف تطبع بثلاث نسخ ، نسختان منها سوف تقدم لحكومتي الدولتين المعنيتين والثالثة إلى الجمهورية الفرنسية لأجل إيصال نسخ حقيقية للقوى الموقعة على معاهدة لوزان .

مادة 4

إن قومية الساكنين في المناطق التي أعطيت للعراق حسب فقرات المادة 1 المنظمة حسب مواد 36 ـ 30 لمعاهدة لوزان . تتفق الجهات العليا الموقعة على أن حق الاختيار المطروح في مواد 31 ، 32 ، 34 للمعاهدة المذكورة سوف يطبق لمدة اثنى عشر شهرًا حال تنفيذ هذه المعاهدة . ومع ذلك .

المادة 5

توافق كل من الجهات العليا المتعاقدة بشكل نهائي وغير قابل للانتهاك بقبول خطوط الحدود المعنية بالمادة أولن تحاول تغييرها .

الفصل الثاني : علاقات الجوار

المادة 6

تتعهد الجهات العليا المتعاقدة متبادلة وحسب جميع الإمكانيات المتوفرة في قدراتهم بمنع أي محاولة يقوم بها أفراد مسلحون لغرض اقتراف أعمال نهب أو لصوصية وقطع طرق في مناطق الحدود المتجاورة والقيام بإخطار بعضهم لبعض لأجل منعهم من عبور الحدود .

المادة 7

كما تعلم الجهات المختصة والمعنية في المادة 11 بأن ثمة محاولات من قبل شخص أو عدة أشخاص مسلحين لغرض اقتراف أعمال نهب أو لصوصية وقطع طريق في مناطق الحدود المتجاورة ، سوف يتبادلون المعلومات بدون تأخير .

المادة 8

سوف تتبادل الجهات المختصة والمعنية في المادة 11 المعلومات فيما بينها بأسرع وقت ممكن في حالة وقوع سرقة أو قطع طريق والتي قد تقترف على أراضيهم . وعلى الجهة التي تستلم الإخطار أن تقوم بجميع الجهود التي بإمكانها لمنع الذين اقترفوا تلك الأعمال من عبور الحدود .

المادة 9

في حالة اقتراف شخص مسلح أو أشخاص مسلحين جريمة أو جنحة في إحدى مناطق الحدود المتجاورة أو يتخذ مخبأ في منطقة حدودية أو أخرى فيجب على سلطات تلك المنطقة إلقاء القبض على أمثال هؤلاء الأشخاص لأجل ترحيلهم ، حسب القانون ، لسلطات الجهات الأخرى مع مسروقاتهم وأسلحتهم .

المادة 10

يطبق هذا الفصل من هذه المعاهدة على جميع منطقة الحدود التي تفصل تركيا عن العراق وبمنطقة عرضها 75 كيلو متر على كلا طرفي تلك الحدود .

المادة 11

إن السلطات المختصة مخولة لتنفيذ هذا الفصل من هذه المعاهدة كالآتي :

لأجل تنظيم التعاون العام ومسئولية الخطوات التي تتخذ .

على الجانب التركي : القيادة العسكرية للحدود .

على الجانب العراقي : متصرف لواء الموصل ومتصرف لواء أربيل .

ولتبادل المعلومات المحلية والاتصالات المستعجلة .

على الجانب التركي : السلطات المعنية بموافقة الولاة .

على الجانب العراقي : كل من قائم مقام زاخو ، عمادية ، زيبار وراوندوز .

يحق لحكومتي تركيا والعراق ولأسباب إدارية تعديل سلطاتهم المختصة ، بعد إعطاء إخطار لمثل هذه التعديلات ، إما عن طريق هيئة الحدود الدائمية المذكورة في مادة 13 أو عن طريق القنوات الدبلوماسية .

المادة 12

سوف تمتنع الحكومة التركية والحكومة العراقية عن كل المراسلات الرسمية أو ذات طابع سياسي مع الرؤساء والشيوخ ، أو بقية أفراد العشائر من الذين هم مواطنون للدولة الأخرى والقاطنون في تلك الدولة . ولن تسمح السلطات في مناطق الحدود لأي منظمة للقيام بالدعاية أو الاجتماعات الموجهة ضد أي من الدولتين .

المادة 13

لأجل تسهيل تنفيذ شروط هذا الفصل لهذه المعاهدة ، وعمومًا للحفاظ على علاقات الجيرة الجيدة على الحدود ، ستستحدث هيئة حدودية دائمية تتكون من أعداد متساوية من الموظفين المعينين بين فترة وفترة ، لهذه الغاية من قبل حكومتي تركيا والعراق وسوف تجتمع هذه الهيئة كل ستة أشهر على الأقل أو أكثر إذا دعت الظروف .

وسيكون من واجب هذه الهيئة والتي ستجتمع بالتناوب في تركيا والعراق لأجل المبادرة لإيجاد حلول سلمية لجميع المسائل المتعلقة بتنفيذ هذا الفصل من المعاهدة ، وأي مسألة حدودية أخرى والتي لم يتوصل إلى توافق حولها من قبل الموظفين المحليين المسئولين .

سوف تجتمع الهيئة للمرة الأولى في زاخو خلال شهرين بعد أن تصبح المعاهدة نافذة المفعول .

الفصل الثالث : شروط عامة

مادة 14

لأجل توسيع مجال المصالح العامة للبلدين ، سوف تدفع الحكومة العراقية إلى الحكومة التركية ولمدة خمسة وعشرين عامًا تنفيذ هذه المعاهدة عشرة بالمئة من كل الموارد التي سوف تستلم من المصادر الآتية :

1 ـ من شركة النفط التركية تحت فقرة عشرة من امتياز 14/ مارس آذار 1925 .

ب ـ من الشركات والأشخاص الذين يستغلون النفط تحت شروط مادة 6 من الامتياز المذكور أعلاه .

مادة 15

توافق حكومتا تركيا والعراق على الدخول في مفاوضات بأسرع وقت ممكن لأجل عقد معاهدة تسليم المجرمين حسب المصلحة المتبعة بين الدول الصديقة .

مادة 16

تتعهد الحكومة العراقية بأنها لن تزعج أو تعتدي على أي شخص متواجد على أرضها بسبب آرائهم السياسية أو أي سلوك موالي لتركيا وحتى موعد توقيع المعاهدة الحالية ، وأن تمنحهم عفو عام تام .

مادة 17

- سوف تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بتاريخ تبادل التواقيع .
- سوف يبقى الفصل الثاني من هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرة سنوات بعد أن أصبحت هذه المعاهدة نافذة المفعول .
- بعد انتهاء فترة سنتين من تفعيل هذه المعاهدة ، يحق لكل جهة من المتعاقدين أن يقدم إبلاغًا رسميًا لرفض هذا الفصل إذا كانت شروط الفصل تتعلق بمصلحة تلك الجهة ، ويصبح الرفض نافذًا بعد سنة من تقديمه .

مادة 18

سوف يتم تصديق هذه المعاهدة من قبل كل الجهات المتعاقدة العليا ، وسيتم تبادل التصديق في أنكورا بأسرع وقت ممكن وسوف ترسل نسخ موقعة للمعاهدة لكل من الدول الموقعة لمعاهدة لوزان .

قام المندوبون المفوضون فعليًا بتوقيع المعاهدة الحالية علاوة على تثيبت أختامهم .

أنجزت في أنكورا في اليوم الخامس من يونيو / حزيران 1926 .

ر .س . لندساي	R.C.Lindcay
الدكتور ت رشدي	Dr. T. Rouchdi
نوري سعيد	Nouri Said

ملحق (مترجم بدون تصرف . انظر النسختين باللغتين الفرنسية والإنجليزية) .

من نقطة تلاقي نهر دجلة ونهر الخابور وبمحاذاة مجرى نهر الخابور ، صعودًا إلى التقائه مع نهر هازل في وسط مجرى نهر هازل وحتى نقطة ثلاث كيلو مترات إلى الأعلى من التقاء ذلك النهر مع المجرى الجانبي الذي يمر بمحاذاة سيرنيز ومن هذه النقطة وباتجاه الشرق إلى شمال قمة الوادي للتيار الجانبي والذي يمر بمحاذاة سيرنيز . إن القمة الشمالية المحاذية لهذا الوادي صعودًا إلى جبل بيلاكيش وبخط مستقيم من تلك النقطة وحتى منبع رافد بايجو في روبوزاك . بمحاذاة هذا الرافد وحتى التقائه ، جنوب روبوزاك ، مع النهر المنحدر من نقطة 6834 على الجانب الشرقي - الجنوبي- الشرقي من ربوزاك ، ومن ثم يتبع خطأ مستقيمًا إلى الشمالي ، الشمال الشرقي لنقطة 6834 بمحاذاة النهر الصغير في وسط التيار الذي ينحدر نازلًا نحو الاتجاه الشرقي لهذا التل نحو ملتقاه بنهر الخابور ، ينحدر نهر الخابور بمسافة تقارب الكيلو متر ونصف نحو ملتقاه من النهر القادم من الغروش ومنطقة جيراموس ، بمحاذاة هذا النهر القادم من الغروش ومنطقة جيراموس ، بمحاذاة هذا النهر (تاركًا للشمال النهر الجاري من قاشورا) إلى ملتقى فرعيه الكبيرين ، الأول يجري من جيراموس والثاني من أروش ، من هذا الملتقى بمحاذاة أسفل وادٍ باتجاه الشرق وحتى نقطة 6571 لتجمع المياه الواقع بين الرافدين المذكورين أعلاه ، وبمحاذاة نقطة التجمع تلك

وحتى نقطة 9063 شرق نقطة 6571 [27] [بعدئذ بمحاذاة القمة من الجانب الشمالي لوادي رافد نهر الزاب الذي ينحدر من أورا ، ومن ثم صاعدًا إلى نقطة غرب ـ شمال ـ غرب دسكيا وبما يقارب كيلو مترين ونصف من ذلك المكان] .

وبخط مستقيم من هذا الملتقى نحو منبع رافد الزاب قليلًا شمال شرق جسكيا ـ مجرى الرافد نحو نهر الزاب ـ نزولًا بمحاذاة نهر الزاب إلى نقطة تبعد كيلو متر واحد جنوب بايشوكا ـ بخط مستقيم نحو الشرق وصعودًا إلى جنوب قمة وادي النهر الذي يجري جنوب بيجي وشمال جال– بمحاذاة القمة الجنوبية لوادي رافد الزاب ، الذي يمر بجانب بوريجان ، صعودًا إلى أقرب نقطة من منبع أوماريك غرب ـ جنوب ـ غرب من شيلوك بخط مستقيم لهذا المسار من هذا المنبع وحتى ملتقى النهر الصغير وصعودًا إلى منبعه ـ باتِّباع الخط المستقيم بين هذا المنبع والرافد على الذراع الغربي من أوماريك شمال سيرفيك ـ بمحاذاة الرافد وحتى ملتقاه ـ تابعًا خطًا مستقيمًا من هذا الملتقى وحتى منطقة تجمع المياه الواقعة بين آوماريك والردبار ي شم بمحاذاة منطقة تجمع المياه هذه وحتى أقرب نقطة لمنبع ذلك النهر ـ متتبعًا الرافد ونزولًا مع ذلك النهر وبالضبط شمال شيخ معمر ـ وبخط مستقيم صعودًا إلى منبع ذلك النهر ـ وبمتابعة هذا الرافد ونزولًا نحو رودبار ي شن وحتى فوهة النهر الذي يجري جنوب ديه ـ بجانب هذا النهر وحتى منبعه ـ وفي خط مستقيم من منبع ذلك النهر وحتى منقطة تجمع المياه بين الردبار ي شن ورافد شمس الدين سو والذي يجري بالضبط شرق هيركي ـ وبخط مستقيم وبعدئذ بمحاذاة المجرى الأقرب لهذا الرافد ، ومن ثم بمحاذاة الرافد وحتى شمس الدين سو ـ بخط مباشر من التقاء هذين

27) ملاحظة : القسم الواقع في منطقة الربع هو الذي تأثر بالتحوير في خط برسل تاركًا طريق الأمن ـ آشوتا في المنطقة االتركية . انظر الخارطة المرفقة .

المجريين وإلى القمة الجنوبية لوادي شمس الدين سو ـ بمحاذاة هذه القمة وإلى النقطة حيث تلتقي بمنطقة تجمع المياه بين نهر حاجي بيك ورافده الذي يجري مباشرة شرق أوبا وبمحاذاة منقطة تجمع المياه هذه ومباشرة إلى نهر حاجي بيك ـ صاعدًا لنهر حاجي بيك وإلى الحدود الفارسية .

Sir R. Lindcay and Nouri Said to Tewfik Rushdi Bey. Angana. Junne 5, 1926.

إلى السيد ر . لندساي ونوري سعيد إلى توفيق رشـــدي بي الاء انكورا 5 يونيو/حزيران 1926 .

صاحب المعالي ،

بالإشارة إلى مادة 14 من هذه المعاهدة والموقعة من قبلنا ، في هذا اليوم ، لنا الشرف أن نعلن بأنه إذًا ، لفترة اثنى عشر شهرًا من تفعيل المعاهدة ، ترغب الحكومة التركية أن تمول حصتها من الأرباح المذكورة بالمادة المذكورة ، وسوف تبلغ الحكومة العراقية برغبتها وبعد مدة ثلاثين يومًا على الحكومة العراقية أن توافق على أن تدفع إلى الحكومة التركية ، بتعويض كامل حسب هذه المادة ، مبلغ 500000 باوند سترلنغ .

ومن الناحية الثانية فالمفهوم إن الحكومة التركية سوف لن تصفي أو تبيع الفوائد المتأتية من تلك الأموال قبل أن تمنح الحكومة العراقية الفرصة للحصول على تلك الفوائد بسعر لا يتجاوز ما يقبل أن يدفعه أي طرف ثالث آخر .

وقد اتفق الطرفان على أن التبليغ المتبادل الحالي يكون من ضمن المعاهدة الموقعة في هذا اليوم .

نحن الموافقون ، و س . | We avail, & c
ر . س . لندساي | R.C. Lindcay
نوري سعيد | Nouri Said
توفيق رشدي بيك إلى | Tewfik Rushdi Beg to
السير ر . لندساي و | Sir R. Lindcay
العقيد نوري سعيد | Colonel Nouri Said
أنكورا ،

يونيو 5 ، 1926

أصحاب المعالي :

لي الشرف بإقرار استلامي لإخطار معاليكم بتاريخ هذا اليوم والذي أشار معاليكم فيه إلى مادة 14 من المعاهدة الموقعة بيننا في هذا اليوم ، ويطيب لي أن أصرح بأن :

خلال اثني عشر شهرًا من تفعيل هذه المعاهدة ، إذا رغبت الحكومة التركية باستثمار مبالغ الأسهم المذكورة في المادة المذكورة ، فسوف تخبر الحكومة العراقية برغبتها ، وأن على الحكومة العراقية ، خلال ثلاثين يومًا بعد استلام الأخطار ، أن ترفع إلى الحكومة التركية ، بتعويض كامل ، حسب هذه المادة مبلغ 500000 باوند استرليني .

ومن الجهة الثانية ، فالمفهوم أن الحكومة التركية سوف لن تصفي أو تبيع الفوائد المذكورة في تلك المدخولات بدون أن تقدم سبق إخطار إلى الحكومة العراقية ، لإعطاء الحكومة العراقية الفرصة للحصول على تلك الفوائد بسعر لا يزيد على ما يوافق طرف ثالث على دفعه .

نحن الموافقون	We avail. & c.
ر . س . لندساي	R.C.Lindcay
نوري سعيد	Nouri Said

الفصل الثالث

النص الانكليزي لمعاهدة 1930

Anglo-Iraqi Treaty (1930)

From Wikipedia, the free encyclopedia

The **Anglo-Iraqi Treaty** of 1930 was a treaty of alliance between the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the British-Mandate-controlled administration of the Hashemite Kingdom of Iraq. The treaty was between the governments of George V of the United Kingdom and Faisal I of Iraq. High Commissioner Francis Humphrys signed for the United Kingdom and Prime Minister Nuri as-Said signed for Iraq. The 1930 treaty was based upon an earlier Anglo-Iraqi Treaty of 1922 but took into account Iraq's increased importance to British interests given new oil finds made in 1927.

Contents

Background

admission to the League of Nations in the year One thousand nine hundred and thirty-two and announced to the Council of the League on the fourth day of November, One thousand nine hundred and twenty-nine, that this was their intention; and

Whereas the mandatory responsibilities accepted by His Britannic Majesty in respect of 'Iraq will automatically terminate upon the admission of 'Iraq to the League of Nations; and Whereas His Britannic Majesty and His Majesty the King of 'Iraq consider that the relations which will subsist between them as independent sovereigns should be defined by the conclusion of a Treaty of Alliance and Amity:

Have agreed to conclude a new Treaty for this purpose on terms of complete freedom, equality and independence which will become operative upon the entry of 'Iraq into the League of Nations, and have appointed as their Plenipotentiaries:

His MAJESTY THE KING OF GREAT BRITAIN, IRELAND, AND THE BRITISH DOMINIONS BEYOND THE SEAS, EMPEROR OF INDIA, FOR GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND: Lieutenant-Colonel Sir Francis Henry HUMPHRYS, Knight Grand Cross of the Royal Victorian Order, Knight Commander of the Most Distinguished Order of Saint Michael and Saint George, Knight Commander of the Most Excellent Order of the British Empire, Companion of the Most Eminent Order of the Indian Empire, High Commissioner of His Britannic Majesty in 'Iraq; and

His MAJESTY THE KING OF 'IRAQ: General Nuri Pasha al SA'ID, Order of the Nadha, Second Class, Order of the Istiqlal, Second Class, Companion of the Most Distinguished Order of Saint Michael and Saint George, Companion of the Distinguished Service Order, Prime Minister of the 'Iraq Government and Minister for Foreign Affairs; Who having communicated their full powers, found in due form, have agreed as follows:

Article 1.

There shall be perpetual peace and friendship between His Britannic Majesty and His Majesty the King of 'Iraq. There shall be established between the High Contracting Parties a close alliance in consecration of their friendship, their cordial understanding and their good relations, and there shall be full and frank consultation between them in all matters of foreign policy which may affect their common interests.

Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance or might create difficulties for the other party thereto.

Article 2.

Each High Contracting Party will be represented at the Court of the other High Contracting Party by a diplomatic representative duly accredited.

Article 3.

Should any dispute between 'Iraq and a third State produce a situation which involves the risk of a rupture with that State, the High Contracting Parties will concert together with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations and of any other international obligation which may be applicable to the case.

Article 4.

Should, notwithstanding the provisions of Article 3 above, either of the High Contracting Parties become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of Article 9 below, immediately come to his aid in the capacity of an ally. In the event of an imminent menace of war the High Contracting Parties will immediately concert together the necessary measures of defence. The aid of His Majesty the King of 'Iraq in the event of war or the imminent menace of war will consist in furnishing to His Britannic Majesty on 'Iraq territory all facilities and assistance in his power including the use of railways, rivers, ports, aerodromes and means of communication.

Article 5.

It is understood between the High Contracting Parties that responsibility for the maintenance of internal order in 'Iraq and, subject to the provisions of Article 4 above, for the defence of 'Iraq from external aggression rests with His Majesty the King of 'Iraq. Nevertheless His Majesty the King of 'Iraq recognises that the permanent maintenance and protection in all circumstances of the essential communications of His Britannic Majesty is in the common interest of the High Contracting Parties.

For this purpose and in order to facilitate the discharge of the obligations of His Britanic Majesty under Article 4 above His Majesty the King of 'Iraq undertakes to grant to His Britannic Majesty for the duration of the Alliance sites for air bases to be selected by His Britannic Majesty at or in the vicinity of Basra and for an air base to be selected by His Britannic Majesty to the west of the Euphrates. His Majesty the King of 'Iraq further authorises His Britannic Majesty to maintain forces upon 'Iraq territory at the above localities in accordance with the provisions of the Annexure of this Treaty on the understanding that the presence of those forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of 'Iraq.

Article 6.

The Annexure hereto shall be regarded as an integral part of the present Treaty.

Article 7.

This Treaty shall replace the Treaties of Alliance signed at Baghdad on the tenth day of October, One thousand nine hundred and twenty-two of the Christian Era 1, corresponding to the nineteenth day of Safar, One thousand three hundred and forty-one, Hijrah, and on the thirteenth day of January, One thousand nine hundred and twenty-six, of the Christian Era 2, corresponding to the twenty-eighth day of Jamadi-al-Ukhra, One thousand three hundred and forty-four, Hijrah, and the subsidiary agreements thereto, which shall cease to have effect upon the entry into force of this Treaty. It shall be executed in duplicate, in the English and Arabic languages, of which the former shall be regarded as the authoritative version.

Article 8.

The High Contracting Parties recognise that, upon the entry into force of this Treaty, all responsibilities devolving under the Treaties and Agreements referred to in Article 7 hereof upon His Britannic Majesty in respect of 'Iraq will, in so far as His Britannic Majesty is concerned, then automatically and completely come to an end, and that such responsibilities, in so far as they continue at all, will devolve upon His Majesty the King of 'Iraq alone.

It is also recognised that all responsibilities devolving upon His Britannic Majesty in respect of 'Iraq under any other international instrument, in so far as they continue at all, should similarly devolve upon His Majesty the King of 'Iraq alone, and the High Contracting Parties shall immediately take such steps

as may be necessary to secure the transference to His Majesty the King of 'Iraq of these responsibilities.

Article 9.

Nothing in the present Treaty is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve, upon either of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations or the Treaty for the Renunciation of War signed at Paris on the twenty-seventh day of August, One thousand nine hundred and twenty-eight.

Article 10.

Should any difference arise relative to the application or the interpretation of this Treaty and should the High Contracting Parties fail to settle such difference by direct negotiation, then it shall be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

Article 11.

This Treaty shall be ratified and ratifications shall be exchanged as soon as possible. Thereafter it shall come into force as soon as 'Iraq has been admitted to membership of the League of Nations. The present Treaty shall remain in force for a period of twenty-five years from the date of its coming into force. At any time after twenty years from the date of the coming into force of this Treaty, the High Contracting Parties will, at the request of either of them, conclude a new Treaty which shall provide for the continued maintenance and protection in all circumstances of the essential communications of His Britannic Majesty. In case of disagreement in this matter the difference will be submitted to the Council of the League of Nations. In faith whereof the respective Plenipotentiaries have signed the present Treaty and have affixed thereto their seals. Done at Baghdad in duplicate this thirtieth day of June, One thousand nine hundred and thirty, of the Christian Era, corresponding to the fourth day of Safar, One thousand three hundred and forty-nine, Hijrah.

(L. S.) F. H. HUMPHRYS.

(L. S.) Noury SAID.

Annexure To Treaty of Alliance.

Clause 1.

The strength of the forces maintained in 'Iraq by His Britannic Majesty in accordance with the terms of Article 5 of this Treaty shall be determined by His Britannic Majesty from time to time after consultation with His Majesty the King of 'Iraq. His Britannic Majesty shall maintain forces at Hinaidi for a period of five years after the entry into force of this Treaty in order to enable His Majesty the King of 'Iraq to organise the necessary forces to replace them. By the expiration of that period the said forces of His Britannic Majesty shall have been withdrawn from Hinaidi. It shall be also open to His Britannic Majesty to maintain forces at Mosul for a maximum period of five years from the entry into force of this Treaty. Thereafter it shall be open to His Britannic Majesty to station his forces in the localities mentioned in Article 5 of this Treaty, and His Majesty the King of 'Iraq will grant to His Britannic Majesty for the duration of the Alliance leases of the necessary sites for the accommodation of the forces of His Britannic Majesty in those localities.

Clause 2.

His Majesty the King of 'Iraq agrees to afford, when requested to do so by His Britannic Majesty, all possible facilities for the movement of the forces of His Britannic Majesty of all arms in transit across 'Iraq and for the transport and storage of all supplies and equipment that may be required by these forces during their passage across 'Iraq. These facilities shall cover the use of the roads, railways, waterways, ports and aerodromes of 'Iraq, and His Britannic Majesty's ships shall have general permission to visit the Shatt-al-Arab on the understanding that His Majesty the King of 'Iraq is given prior notification of visits to 'Iraq ports.

(Initialled)

F. H. H.

N. S.

See also

- Sykes–Picot Agreement
- Anglo-French Declaration of November 1918
- Treaty of Sèvres
- Anglo-Iraqi Treaty of 1922
- Treaty of Lausanne
- British Mandate of Mesopotamia
- United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
- Kingdom of Iraq
- RAF Iraq Command
- RAF Habbaniya
- RAF Hinaidi
- RAF Shaibah
- 1941 Iraqi coup d'état
- Anglo-Iraqi War

Notes

1. Lyman, p. 8
2. Time Magazine, 14 July 1930
3. Churchill, p. 224

References

- Churchill, Winston (1950). *The Second World War, Volume III, The Grand Alliance*. Boston: Houghton Mifflin Company.
- Lyman, Robert (2006). *Iraq 1941: The Battles for Basra, Habbaniya, Fallujah and Baghdad*. Campaign. Oxford, New York: Osprey Publishing. p. 96. ISBN 1-84176-991-6.

الترجمة العربية وتقييم معاهدة 1930

توطئة

بعد 7 سنوات من ولادة المملكة العراقية ، كان العراق قد حقق تطورات أساسية في مجالات التعليم والجيش والاقتصاد والصحة . وبدأت المفاوضات مجددًا مع لندن وسط آمال القيادة والشعب بالتطلع نحو عام 1928م حين تنتهي معاهدة 1922م حسب بروتوكول عام 1923/4/30 وتنتهي الظروف الاستثنائية التي استوجبت توقيع تلك المعاهدة المفروضة من قبل الشعب والقيادة . غير أن ظهور مصطفى كمال أتاتورك بأطماعه بضم منطقة الموصل وما جاورها إلى تركيا ، ولحاجة العراق الحيوية للاحتفاظ بتلك المناطق ، أدت تلك الظروف إلى هروع القادة العراقيين إلى توقيع معاهدة 1926م التي مددت أجل المعاهدة السابقة لمدة 25 عامًا أخرى . وبذلك تعطلت جهود فيصل لتحقيق حلم العراقيين بالاستقلال التام والتخلص من هيمنة الإمبراطورية البريطانية وأي هيمنة أجنبية أخرى . إلا أن الملك فيصل لم يحبط واستمر بجهوده الحثيثة وكفاحه لأجل تحقيق أهدافه وبقي على اتصال مستمر مع بعض الساسة الإنجليز الكبار ممن اقتنعوا بوجهة نظره ، إلى أن تكللت جهوده في يوم 4 أيلول (سبتمبر) 1929 باستحصال وعد من الحكومة البريطانية بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم وإلغاء المعاهدات القديمة وتنظيم علاقات دبلوماسية جديدة مبنية على كون العراق دولة مستقلة عضو في العصبة[1] .

وقد ابتهج الملك فيصل بهذا التطور التاريخي في علاقة العراق مع بريطانيا ، واستلم السيد عبد المحسن السعدون ـ الذي تولى رئاسة الوزراء

---

1) علاء نورس : فيصل الأول (جامعة الإمارات العربية المتحدة ـ إدارة المطبوعات ، 2008م) .

في تلك الأثناء ـ كتابًا جاء فيه أن الحكومة البريطانية طلبت من السكرتير العام لعصبة الأمم في يوم 4 تشرين الثاني ، نوفمبر 1929م «قررت حكومة صاحب الجلالة بعد إمعانها النظر في جميع الظروف أن نقترح عملًا بأحكام الفقرة (1) من المادة (3) من المعاهدة العراقية ـ الإنجليزية المعقودة في 13/1/1926م أن توصي بإدخال العراق عضوًا في عصبة الأمم عام 1932م» . وقد علق رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون في جلسة مجلس النواب في 1929/11/11م أن تلك الخطوة ذات أهمية تاريخية كبرى ، فبدخول العراق في عصبة الأمم تلغي جميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة وتعقد اتفاقيات جديدة على أساس استقلال العراق[2] .

لم يكن هذا الإنجاز التاريخي بالأمر الهين ، بل أن الملك فيصل دخل في نقاشات ماراثونية وصلت في بعض الأحيان إلى العنف مع المندوب السامي السير هنري دوبس الذي اقتنع أخيرًا أن عدم موافقة بلاده قد تجر الأوضاع إلى ما لا تحمد عقباه من العنف وتتعرض مصالح بلاده الاقتصادية والإستراتيجية إلى الخطر فوافق على طلب الملك بدخول عصبة الأمم .

إلا أن المعارضة والانتلجنسيا الكارهة للإنجليز هاجموا المعاهدة بعنف في الجرائد ومجلس النواب وركزوا انتقاداتهم على الوزارة ورئيسها السيد عبد المحسن السعدون واتهموه بعبارات مهينة بالخنوع للإنجليز مما جرح كبرياءه ، وهو السيد الجليل وشيخ مشايخ عشائره وكبير قومه والحريص على سمعته وشرفه فانتابه اكتئاب عميق وقرر أن ينهي حياته بعد أن كتب الرسالة المؤثرة الآتية الموجهة لولده والتي تبين البون العميق بين إدراك الدولة البراغماتي للواقع العراقي الضعيف والعاجز تجاه الدولة العظمى وبين الاندفاع العاطفي اللا عملي للمعارضة والفئة المتعلمة من الشعب[3] :

---

2) المصدر السابق .

3) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث . ج2 ، ص 178 .

«**ولدي وعيني ومستندي علي :**

اعف عني لما ارتكبته من جناية لأني سئمت هذه الحياة التي لم أجد فيها لذة وذوقًا وشرفًا ، الأمة تنتظر خدمة ، الإنجليز لا يوافقون ، ليس لي ظهير ، العراقيون طلاب الاستقلال ضعفاء عاجزون ، بعيدون كثيرًا عن الاستقلال ، هم عاجزون عن تقدير نصائح أرباب الناموس مثلي ، يظنون أني خائن للوطن ، وعبد الإنجليز ، ما أعظم هذه المصيبة ، أنا الفدائي الأشد إخلاصًا لوطني ، قد كابدت أنواع الاحتقارات ، وتحملت المذلات ، محضًا في سبيل هذه البقعة المباركة التي عاش فيها آبائي وأجدادي مرفهين .

ولدي! نصيحتي الأخيرة لك هي :

1 . أن تحترم أخوتك الصغار الذين سيبقون يتامى وتحترم والدتك وتخلص لوطنك .

2 . أن تخلص للملك فيصل وذريته إخلاصًا مطلقًا .

كان السيد السعدون على علم بمشاعر الغضب والكراهية المتغلغلة بين جماهير الشعب ضد الإنجليز ، إلا أنه كان بنفس الوقت يفرق بين مشاعر العواطف الجياشة الساذجة والحماس العنيف ، وما بين واقع العراق المأساوي والعاجز عن مقارعة قوة عظمى كبريطانية . فوقع الرجل الحساس الشريف في حيص بيص ولم تتحمل كرامته اتهامات الرأي العام والنواب له ووصمه بكونه صنيعة للإنجليز فقرر إنهاء حياته وأطلق النار على نفسه في يوم 1929/11/13م[4] .

بعد وفاة عبد المحسن السعدون تسلم رئاسة الوزارة السيد ناجي السويدي الذي حاول حثيثًا لتغيير بعض بنود المعاهدة ، إلا أن حكومة بريطانيا رفضت إجراء أي تعديل حرصًا على مصالحها العسكرية والمالية والإستراتيجية في العراق ومنطقة الخليج .

4) نفس المصدر السابق ص154 .

وفي يوم 1930/4/23م اختار الملك فيصل السيد نوري السعيد لرئاسة الوزارة نظرًا لتوافق أفكارهما السياسية وخصوصًا بصدد المعاهدة ، وبعد أن اختار نوري السعيد زملائه للوزارة كتب رسالة للملك جاء فيها[5] :

أن أهم مسألة سنضعها أنا وزملائي نصب أعيننا ونبذل كل ما في وسعنا لإنجازها طبق رغبات جلالتكم ورغبات الأمة هي وضع المعاهدة الجديدة بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية التي سنبدأ بعون الله تعالى في البحث فيها خلال العشرة أيام على أساس الاستقلال التام . يعلم صاحب الجلالة أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد وعدت في تصريحها المؤرخ 1929/9/14م بأنها تتعهد بإدخال العراق عصبة الأمم في سنة 1932م بلا قيد ولا شرط ، وأنها ستشرع في مفاوضات الحكومة العراقية لعقد المعاهدة بروح حرة لتعيين صلاتها بل على أساس مقترحات المشروع البريطاني المصري ، وقد صرحت مرارًا بأنها لا ترغب إلا في تأسيس دولة عراقية تكون صديقة .

وتكللت المفاوضات بإنجاز معاهدة في 1930/6/30م وقعها رئيس الوزراء نوري السعيد عن الجانب العراقي ، والسير فرنسيس همفري عن الجانب البريطاني ، كما تبين التفاصيل التالية :

الترجمة الحرفية لمعاهدة 1930م

التي أدخلت العراق عضو في عصبة الأمم

المعاهدة الإنجليزية ـ العراقية (1930م)

تحتوي هذه الصفحة على بعض القضايا المهمة

كانت المعاهدة الإنكليزية ـ العراقية حلف بين المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وإدارة سيطرة الانتداب البريطاني على مملكة العراق الهاشمية . المعاهدة كانت بين الحكومة جورج (الخامس) للملكة

5) نفس المصدر السابق ص 178 .

المتحدة وملك العراق فيصل الأول . وقع المندوب السامي فرنسيس همفريز عن المملكة المتحدة ووقع رئيس الوزراء نوري السعيد عن العراق . كانت معاهدة 1930م مبنية على المعاهدة ـ الإنكليزية السابقة لسنة 1922م . ولكن أخذت بنظر الاعتبار أهمية العراق المتزايد مصلحة بريطانيا استنادًا على اكتشافات نفط جديدة وُجدت في 1927م .

الخلفية :

أثناء حملة ما بين النهرين في الحرب العالمية الأولى ، دحرت القوات المسلحة للملكة المتحدة التي كانت تحارب مع الحلفاء ـ قوات الإمبراطورية العثمانية التي كانت تحارب بجانب القوات المركزية . وبعد أن وضعت الحرب أوزارها بقيت قوات المملكة المتحدة في المنطقة التي ستصبح المملكة العراقية في عام 1920م ، احتلت المملكة المتحدة رسميًا ما سوف يصبح العراق تحت انتداب عصبة الأمم(6) . وقد تأسست المملكة العراقية بتتويج الملك فيصل في 23 آب (أغسطس) 1921م . وبقي العراق تحت الانتداب حتى توقيع معاهدة 1930م التي مهدت الطريق نحو استقلال اسمي للعراق بعد عامين من انتهاء الانتداب وحال دخول العراق كعضو في عصبة الأمم . أن الهدف الأساسي من المعاهدة إعطاء بريطانيا حقوق تجارية وعسكرية متنوعة في البلاد بعد الاستقلال وبالمقابل لا يحظى العراق بأي شيء . أشار المنتقدون بأن المعاهدة لم تعقد نتيجة مفاوضات مع حكومة ما بعد الانتداب .

كتب رئيس الوزراء ونستون تشرشل أن معاهدة 1930م اشترطت أن باستطاعة بريطانيا أن تبقي قواعد جوية قرب البصرة والحبانية «في أوقات السلام» ولها حق مرور القوات العسكرية والذخائر «في كل الأوقات» .

6) Hyman, Rebort, Iraq 1941: The Battle for Basra, Habbaniyah, Fallwi And Baghdad Vompaian, (Oxpord, Newrork. Osprey publishing 2006) p.96..

وأضاف تشرشل أن المعاهدة توفر «كل التسهيلات الممكنة» بضمنها استعمال السكك الحديدية ، والأنهار ، والموانئ ، وخطوط الطيران لأجل مرور القوات العسكرية «أثناء أوقات الحرب»[7] .

تعطي المعاهدة لبريطانيا ما يقرب من حقوق غير محدودة لتواجد قوات عسكرية في العراق . هذا فضلًا على أن المعاهدة تعطي حقوق غير مشروطة وغير محدودة لبريطانيا لتحركات العسكر داخل أو في جميع أنحاء العراق . (في عام 1941م استعملت هذه الشروط لتبرير الاجتياح والاحتلال البريطاني للعراق) .

فبعد الانقلاب القومي الذي ارتبط زعماؤه مع قوى المحور استعمل البريطانيون الشروط في المعاهدة كأساس للاحتلال الذي بقي إلى نهاية عام 1947م . وبينما كانوا يتحضرون لمغادرة العراق ، قامت الحكومة العراقية التي نصبتها بريطانيا بمحاولة للتوقيع على معاهدة عسكرية جديدة تمنح بريطانيا صلاحيات أكثر من تلك التي تحت معاهدة 1930 . وبينما صدقت المعاهدة إلا أنها لم تنفذ بسبب الاضطرابات والمظاهرات الواسعة ضدها في العراق .

يعتبر منتقدو المعاهدة كونها ليست إلا غطاء للبريطانيين ليحدوا من استقلال العراق وأن يحصلوا على حق التدخل في شئون العراق كما يحلو لهم . هدفت المعاهدة دائمًا على المحافظة على وصول الشركات البريطانية إلى نفط العراق وحق بريطانيا للتدخل العسكري في البلاد ، فقد كان ونستون تشرشل أحد عتاة المؤمنين بتثبيت الاستعمار البريطاني عالميًا .

7) Churchill. Winston, The Second World War, Nol.lll, The Gran Alliance (London: Cassell & co. £: 1950), P.224.

النص الكامل للمعاهدة :

معاهدة تحالف بين جلالة الملك . بخصوص المملكة المتحدة وجلالة ملك العراق . وقعت في بغداد ،30 حزيران (يونيو) 1930م . صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى ، أيرلندا والممتلكات البريطانية عبر البحار ، إمبراطور الهند ، وجلالة ملك العراق ، بما أنهما يرغبان لترسيخ الصداقة ولإبقاء وإدامة علاقات التفاهم الجيدة بين بلديهما ، وبما أن جلالته البريطانية تعهد في معاهدة التحالف التي وقعت في بغداد في اليوم الثالث عشر من كانون الثاني (يناير) ألف وتسعمائة وستة وعشرين بالسنة المسيحية ، المصادف في اليوم الثامن والعشرين من جمادي الآخر ، ألف وثلاثمائة وأربعة وأربعين هجري ، أن يأخذ بنظر الاعتبار الفعلي خلال فترات متوالية لأربع سنوات قضية إمكانية الضغط لقبول العراق في عصبة الأمم ، وبما أن صاحب الجلالة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا أخبر الحكومة العراقية بدون اعتبار أو شروط في اليوم الرابع عشر من أيلول (سبتمبر) ألف وتسعمائة وتسعة وعشرين بأنه مستعد لتأييد ترشيح العراق للقبول في عصبة الأمم في سنة ألف وتسعمائة واثنين وثلاثين وأعلن مجلس العصبة في اليوم الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ـ ألف وتسعمائة وتسعة وعشرين برغبتهم تلك وبما أن المسئوليات الانتدابية المقبولة من قبل جلالته البريطانية بخصوص العراق سوف تلغي مباشرة بعد قبول العراق في عصبة الأمم ، وبما أن جلالته البريطانية وجلالة ملك العراق يأخذان بنظر الاعتبار أن العلاقات سوف تستمر بينهما كدول مستقلة ذات سيادة ، ينبغي أن تحدد بتوقيع معاهدة تحالف وصداقة .

وقد اتفقوا على توقيع معاهدة جديدة لغاية هذه الشروط ، الحرية والمساواة والاستقلال والتي ستصبح نافذة المفعول حال دخول العراق في عصبة الأمم وبعد تعيين مفوضيهم .

جلالة ملك بريطانيا العظمى ، وأيرلندا ، والممتلكات البريطانية عبر البحار ، إمبراطور الهند ، بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا ، المقدم السير فرانسيس هنري همفري ، فارس الصليب الأعظم لمنظمة فكتوريا الملكية ، الفارس القائد لمنظمة القديس مايكل المعظمة والقديس جورج ، والفارس القائد الأعلى منظمة للإمبراطورية البريطانية ، مشارك مع أعظم منظمة لإمبراطورية الهند والمندوب السامي للجلالة البريطانية في العراق .

جلالة ملك العراق : الجنرال نوري السعيد ، منظمة النهضة ، والدرجة الثانية لمنظمة الاستقلال ، ومشارك بأعلى منظمة للقديس مايكل والقديس جورج ، مشارك مع منظمة الخدمات الممتازة .

رئيس وزراء حكومة العراق ووزير الخارجية ، بعد تبادل سلطاتهم الكاملة ، وافقوا حسب الأوضاع على الآتي :

المادة 1

سيكون ثمة سلام دائم وصداقة بين جلالة الإمبراطورية وجلالة ملك العراق ، سيؤسس بين الجهات العليا المتعاقدة تحالف لتعزيز صداقتهم ، وتفاهمهم المهذب ولعلاقتهم الجدية ، وستكون استشارات تامة وصريحة بينهما بجميع قضايا السياسة الخارجية التي تمس مصالحهما .

كلا الجهتين العاليتين المتعاقدتين تتعهدان بأن لن تُتخذ في الدول الأجنبية أي موقف لا يتلاءم مع التحالف أو قد علاوة على ذلك يخلق صعوبات للجانب الآخر .

المادة 2

سيمثل كل من الجهتين المتعاقدتين العليا في كلا بلاطيهما ممثل دبلوماسي معترف به .

المادة 3

إذا حصل أي نزاع بين العراق ودولة ثالثة والذي قد يؤدي إلى خلق وضع قطع العلاقات مع تلك الدولة ، فإن الجهات العليا المتعاقدة سوف تتعاون بخصوص تسوية ذلك النزاع بطرق سليمة حسب شروط ميثاق عصبة الأمم أو أي تعاقد دولي الذي يمكن استعماله لتلك الحالة .

المادة 4

إذًا بالرغم من مادة 3 المذكورة أعلاه ، أي واحد من الجهات المتعاقدة العليا دخل في حرب ، فالجهات العليا المتعاقدة الأخرى سوف ، دائمًا تحت شروط المادة 9 أدناه ، مباشرة تهرع بمساندته باعتباره حليف . وفي حالة التهديد الوشيك بحرب ستبادر الجهات العليا المتعاقدة حالًا باتخاذ الخطوات الضرورية للتعاون للدفاع . إن مساعدات جلالة ملك العراق في حالة الحرب أو التهديد الوشيك للحرب سوف يحتوي على توفير لصاحب الجلالة البريطانية جميع التسهيلات على أرض العراق وكل المساعدات التي تحت سلطته من ضمنها السكك الحديدة ، والأنهار ، والموانئ ، والمطارات ، ووسائل الاتصالات .

المادة 5

حسب التفاهم بين الجهات العليا المتعاقدة بأن مسئولية الحفاظ على النظام الداخلي في العراق وتحت شروط المادة 4 أعلاه ، لأجل الدفاع عن العراق ضد الاعتداءات الخارجية على عاتق جلالة ملك العراق ، ومع ذلك فإن جلالة ملك العراق يدرك بأن الحفاظ الدائم والحماية في جميع الظروف على الاتصالات الحيوية لصاحب الجلالة البريطانية تحت المادة 4 أعلاه ، فإن صاحب الجلالة ملك العراق يتعهد أن يوفر لصاحب الجلالة البريطانية طوال مدة الحلف مواقع للقواعد الجوية يختارها صاحب الجلالة

البريطانية غرب نهر الفرات . هذا فضلًا على أن صاحب الجلالة ملك العراق يخول صاحب الجلالة البريطانية لإبقاء قوات على أرض العراق في المواقع المذكورة أعلاه حسب شروط ملاحق هذه المعاهدة وعلى الاتفاق على أن وجود تلك القوات سوف لن تكون بأي شكل من أشكال الاحتلال ولا تظلم حق السيادة للعراق .

المادة 6

سيعتبر الملحق المرفق حاليًا كجزء متكامل من المعاهدة الحالية .

المادة 7

ستحل هذه المعاهدة محل معاهدة التحالف الموقعة في بغداد في اليوم العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) ألف وتسعمائة واثنين وعشرين للتاريخ المسيحي ، والموافق لليوم التاسع عشر - صفر - ألف وتسعمائة وواحد وأربعين هجري ، وفي اليوم الثالث من كانون الثاني (يناير) - ألف وتسعمائة وستة وعشرين للتاريخ المسيحي ، الموافق في اليوم الثامن والعشرين - جمادي الآخر - ألف وثلاثمائة وأربعة وأربعين هجري والملحقات المرفقة ، والتي سوف يتوقف مفعولها حال دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ . سوف تصور بنسخ باللغتين الإنجليزية والعربية وستعتبر النسخة الأولى هي النسخة الرسمية .

المادة 8

تدرك الجهات العليا المتعاقدة بأنه حال دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ، فإن المسئوليات المدرجة تحت هذه المعاهدة والاتفاقيات المذكورة في المادة 7 المنوطة بجلالته البريطانية بهذا الخصوص . وحسبما يتعلق بصاحب الجلالة البريطانية ، سوف ينتهي العمل بها مباشرة وبشكل نهائي ، وبأن إذا استمرت تلك المسئوليات فسوف تحول إلى صاحب الجلالة ملك

العراق وحده . وكذلك يعلم بأن المسئوليات المناطة بجلالته البريطانية بخصوص العراق إذا استمرت تحت أي اعتبارات دولية ، فستحول كذلك إلى صاحب الجلالة ملك العراق وحده ، وستتخذ الجهات العليا الموقعة جميع الخطوات اللازمة لتحويل هذه المسئوليات إلى صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة 9

لا توجد في المعاهدة الحالية أي وسيلة متعمدة للإجحاف بالحقوق والالتزامات التي تناط ، أو قد تناط إلى أي من الجهات العليا الموقعة تحت ميثاق عصبة الأمم أو معاهدة عدم اللجوء للحرب الموقعة في باريس في اليوم السابع والعشرين من آب (أغسطس) ـ ألف وتسعمائة وثماني وعشرين .

المادة 10

في حالة حدوث خلاف يتعلق بتنفيذ أو تفسير هذه المعاهدة ، وإذا فشلت الجهات العليا المتعاقدة بتسوية مثل هذا الخلاف عن طريق المفاوضات المباشرة فسوف يعالج حسب شروط ميثاق عصبة الأمم .

المادة 11

هذه المعاهدة سوف تُصدقْ ويحصل تبادل التصديق بأسرع وقت ممكن . بعدئذٍ سوف تصبح نافذة المفعول مباشرة بعد أن يُقبل العراق عضوًا في عصبة الأمم . سوف تبقى المعاهدة الحالية نافذة المفعول لمدة خمسة وعشرين عامًا من تاريخ تنفيذها . وفي أي وقت بعد خمسة وعشرين عامًا من دخولها لحيز التنفيذ ، فإن الجهات العليا المتوقعة سوف ، حسب طلب أي منهما تعقد معاهدة جديدة التي سوف تؤدي إلى إدامة الصيانة والحماية في جميع ظروف العلاقات الجوهرية لصاحب الجلالة البريطانية . وفي حالة

حدوث خلاف حول هذه القضية فسوف يقدم الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم . وقع الموظفون المخولون بمشيئاتهم المعاهدة الحالية وثبتوا أختامهم عليها . عقدت في بغداد في هذا اليوم الثلاثين من حزيران (يونيو)– ألف وتسعمائة وثلاثين حسب التاريخ المسيحي المصادف لليوم الرابع من صفر ـ ألف وثمانمائة وتسعة وأربعين هجري .

(ل .س) هـ . همفريز	(L.S) F.H Humphrys
(ل .س) نوري سعيد	(L.S)Noury Said

ملحق لمعاهدة التحالف :

فقرة 1

إن مدى بقاء قوات جلالته البريطانية في العراق حسب شروط مادة 5 لهذه المعاهدة سوف يحدد من قبل صاحب الجلالة البريطانية بين فترة وفترة بعد المشاورة مع صاحب الجلالة ملك العراق . سوف يبقى صاحب الجلالة البريطانية قوة في الهنيدي لمدة خمس سنوات بعد دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ لأجل تمكين صاحب الجلالة ملك العراق أن يتدبر القوات الضرورية للحلول محلها . وبعد انتهاء تلك الفترة فإن تلك القوات لصاحب الجلالة البريطانية تكون قد انسحبت من الهنيدي ، وسيتاح المجال لصاحب الجلالة البريطانية لإبقاء قوات في الموصل لمدة أقصاها خمس سنوات ابتداءً من دخول هذه المعاهدة لحيز التنفيذ . بعدئذٍ سوف يتمكن صاحب الجلالة البريطانية من إسكان قواته في المناطق المذكورة في المادة 5 من هذه المعاهدة ، وسيمنح صاحب الجلالة ملك العراق إلى صاحب الجلالة البريطانية طوال فترة التحالف تأجير المواقع الضرورية لاستضافة قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك المواقع .

فقرة 2

أي تبديل يتفق علي تقديمه الجهتان العليا المتعاقدتان في المستقبل ، فإن الحصانات والامتيازات المتعلقة بقضايا السلطات والمالية ، من ضمنها عدم الخضوع للضرائب التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق سوف تستمر وتشمل القوات المذكورة في الفقرة رقم 1 أعلاه وكذلك لجميع الأسلحة المتواجدة في العراق استنادًا على المعاهدة الحالية وملحقاتها ، وفي حالات اتفاقات أخرى بين الجهات العليا المتعاقدة والشروط الواردة في التشريعات المحلية التي تمس القوات العسكرية المسلحة لصاحب الجلالة البريطانية في العراق سوف تبقى قائمة ، ستتخذ حكومة العراق الخطوات لضمان أي تعديلات الشروط سوف لن تؤدي بأي طريقة إلى الإقلال من جودة أوضاع القوات البريطانية بخصوص الحصانة والامتيازات التي يتمتعون بها منذ تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة .

فقرة 3

يوافق صاحب الجلالة ملك العراق أن يوفر جميع التسهيلات الممكنة لتحرك ، وتدريب والمحافظة على القوات المذكورة في الفقرة 1 أعلاه وأن يوفر لتلك القوات نفس التسهيلات لاستعمال الرسائل اللاسلكية كتلك التسهيلات التي كانت متاحة لهم منذ تاريخ دخول هذه المعاهدة لحيز التنفيذ .

فقرة 4

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق ، حسب مطالبه ، وعلى حساب الجلالة البريطانية وحسب شروط يُتفق عليها بين الجهات العليا المتعاقدة ، أن يوفر حراس خصوصيين من قواته الخاصة لأجل المحافظة على تلك القواعد الجوية التي قد تُستعمل من قبل قوات جلالته البريطانية حسب

شروط هذه المعاهدة ، ولأجل تأمين أن تُسن تشريعات قد تكون ضرورية لأجل إنجاز الشروط المذكورة أعلاه .

فقرة 5

يتعهد جلالته البريطانية أن يوفر متى ما يطلبه جلالة ملك العراق جميع التسهيلات التالية ،وستدفع تكاليفها من قبل صاحب الجلالة ملك العراق .

1 . التعليم البحري والعسكري والجوي للضباط العراقيين في المملكة المتحدة .

2 . توفير الأسلحة والعتاد والمعدات والسفن والطيارات من أحدث الأنواع لقوات جلالة ملك العراق .

3 . تزويد الضباط الطيارين والبحارة والعسكريين البريطانيين لأجل أن يخدموا بصفة مستشارين لقوات جلالة ملك العراق .

فقرة 6

بالنظر للرغبة بتشابه التدريب والوسائل للجيشين العراقي والبريطاني ، فإن جلالة ملك العراق يتعهد إذا اعتبر ضرورة الاستعانة بمدربين أجانب ، سوف يختارهم من المواطنين البريطانيين . إضافة فإن أي عضو للقوات التي قد تُرسل عبر الحدود لأجل التدريب العسكري سوف يبعثون إلى المدارس والكليات ومراكز التدريب في مناطق جلالته البريطانية ، غير أن هذا الشرط لا يمنعه من إرسال أي موظفين إلى بلد آخر إذا لم يكن بالإمكان استلامهم في المؤسسات والمراكز المذكورة . ويتعهد كذلك بأن الأسلحة وبقية الأجهزة المهمة في قواته سوف لن تختلف نوعيتها عن تلك التي تعود لصاحب الجلالة البريطانية .

وافق جلالة ملك العراق حين يطلب منه صاحب الجلالة البريطانية أن يتحمل أعباء كل التسهيلات الممكنة لحركة قوات جلالته البريطانية

وكل الأسلحة المارة عبر العراق والنقل وتخزين كل المنتوجات والأجهزة التي قد تحتاجها تلك القوات خلال مرورها عبر العراق . هذه التسهيلات سوف تشتمل على استعمال الطرق ، والسكك الحديدية ، وممرات المياه ، والموانئ ، ومطارات العراق ، وإن قوات جلالته البريطانية سوف يكون لها سماح عام لزيارة شط العرب بعد الاتفاق أن جلالة ملك العراق سوف يزود بإخطار بالزيارات لموانئ العراق .

(الحروف الأول للأسماء)	(Initials)
ف . هـ . هـ	F.H.H
ن . س	N.S

انظر كذلك

- اتفاقية سايكس ـ بيكو
- الإعلان الإنكلو ـ فرنسي لشهر تشرين الثاني (نوفمبر ـ 1918م)
- معاهدة سيفرز
- المعاهدة الانجلو ـ عراقية لسنة 1922م .
- معاهدو لوزان
- الانتداب الإنجليزي لبلاد ما بين النهرين
- المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
- المملكة العراقية
- RAF (القوة الجوية الملكية) قيادة العراق
- RAF (القوة الجوية الملكية) الحبانية

- RAF (القوة الجوية الملكية) الشعبية
- 1941م الانقلاب العراقي
- الحرب الإنجليزية ـ العراقية

ملحق بالعدد 880 من الوقائع العراقية الصادر في 1930/7/21

المعاهدة العراقية ـ البريطانية وملحقها

والكتب المتبادلة بين فخامة رئيس الوزراء وبين فخامة المعتمد السامي حولها

صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة ملك بريطانيا وأيرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند .

لما كانا راغبين في توثيق أواصر الصداقة والاحتفاظ بصلات حُسن التفاهم وإدامتها ما بين بلاديهما .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني ستة وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادي الآخرة سنة أربع وأربعين وثلاثمائة بعد الألف هجرية بأن ينظر نظرًا فعليًا في فترات متتالية مدة كل منها أربع سنوات في هل في استطاعته الإلحاح على إدخال العراق جمعية الأمم .

ولما كانت حكومة جلالته في بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قد أعلمت الحكومة العراقية بلا قيد ولا شرط في الرابع عشر من شهر أيلول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الألف أنها مستعدة لعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الأمم سنة اثنتين وثلاثين بعد الألف وأعلنت لمجلس العصبة

في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الأول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الألف أن هذه هي نيتها .

ولما كانت المسئوليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية في ما يتعلق بالعراق ستنتهي من تلقاء نفسها عند إدخال العراق عصبة الأمم ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق صاحب الجلالة البريطانية يريان إن الصلات التي ستقوم بينهما بصفة كونهما مرتبطان معاهدة تحالف وصداقة عند دخول العراق عصبة الأمم وقد عين عنهما مندوبين مفوضين وهما :

- عن جلالة ملك العراق : نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، حامل وسامي النهضة من الصنف الثاني سي . ام . جي . دي . اس . او .
- وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند :

ـ عن بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

ـ اللفتنت كرنل السر فرنيس هنري همفريز

جي . سي . ف . أو . كي . سي . ام . جي .

كي . بي . اي . سي . آي . اي .

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق اللذان بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي :

□ **المادة الأولى**

يسود السِّلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيدًا لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة .

وتجري بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع شئون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقفا في وجه مصالحهما .

□ المادة الثانية

يمثل كل من الفريقين السامين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسي (دبلوماتيكي) يعتمد وفقًا للأصول المرعية .

□ المادة الثالثة

إذا أدى أي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة يوحد حينئذٍ الفريقان الساميين المعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفق لأحكام ميثاق عصبة الأمم ووفقًا لأي تعهدات دولية أخرى يمكن تطبقها على تلك الحالة .

□ المادة الرابعة

إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه يبادر حينئذٍ الفريق السامي المتعاقد الآخر فورًا إلى معونته بصفة كونه حليفًا ولذلك دائمًا وفق أحكام المادة التاسعة أدناه .

وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورًا إلى توخي المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية أن معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب أو خطر حرب محدق تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهار والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات .

□ **المادة الخامسة**

من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسئولية حفظ الأمن الداخلي في العراق وأيضًا بشرط- مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه- مسئولية الدفاع عن العراق إزاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق .

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة في جميع الأحوال هم من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك فمن أجل ذلك وتسهلًا للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقًا للمادة الرابعة أعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها وموقعًا واحدًا لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات .

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في أن يقيم قوات في الأراضي العراقية في الأماكن الآنفة الذكر وفقًا لأحكام ملحق هذه المعاقدة على أن يكون مفهوما أن وجود هذا القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالًا ولن يمس على الإطلاق حقوق سيادة العراق .

□ **المادة السادسة**

يعتبر ملحق هذا المعاهدة جزءًا لا يتجزأ منها .

□ **المادة السابعة**

تحل هذا المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر لسنة إحدى وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون

الثاني للسنة تسعة وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادي الأخرى لسنة أربع وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية من الاتفاقات الفرعية الملحقة بهما التي تسمى ملغاة عند دخول هذا المعاهدة حيز التنفيذ .

وتوضع هذا المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والإنجليزية ويعتبر النص الأخير النص المعول عليه .

□ **المادة الثامنة**

يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها وبصورة نهائية جميع المسئوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقًا للمعاهدات والاتفاقات المشار إليها في المادة السابعة من هذا المعاهدة وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية ، وبما أنه بقي شيء من هذا المسئوليات فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده ومن المعترف به أيضًا أن كل ما يبقى من المسئوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقًا لأي وثيقة دولية أخرى ينبغي أن يترتب كذلك على جلالة ملك العراق وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين أن يبادرا فورًا إلى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسئوليات إلى صاحب الجلالة ملك العراق .

□ **المادة التاسعة**

ليس في هذه المادة ما يرمي بوجه من الوجوه إلى الإخلال أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين أو عليه وفقًا لميثاق عصبة الأمم أو معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثماني وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية .

□ **المادة العاشرة**

إذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها ولم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى الفصل فيه بالمفاوضة رأسًا بينهما يعالج الخلاف حينئذ وفقًا لأحكام ميثاق عصبة الأمم .

□ **المادة الحادية عشر**

تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الإبرام بأسرع ما يمكن ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضوًا في عصبة الأمم . وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداءً من تاريخ تنفيذها . وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة على الفريقين الساميين المتعاقدين أن يقوما بناءً على طلب أحدهما بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على استمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الأحوال . وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم .

وإقرارًا لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه .

كتبت في بغداد في نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الألف الميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر صفر لسنة تسعة وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية .

التوقيع : نوري السعيد .

التوقيع : ف . هـ . همفريز .

ملحق 1

يعين صاحب الجلالة البريطانية من حين إلى آخر مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقًا لأحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الأمر .

ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهنيدي لمدة خمس سنوات بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة و ذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية للحلول محل تلك القوات وعند انقضاء تلك المدة تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهنيدي . ولصاحب الجلالة البريطانية أيضًا أن يقيم قوات في الموصل لمدة حدها الأعظم خمس سنوات تبتدئ من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة . وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية أن يضع قواته في الأماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة . ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف صاحب الجلالة البريطانية المواقع المقتضية لإسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الأماكن .

ملحق 2

بشرط مراعاة أي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل تظل الحصانات والامتيازات في شئون القضاء والعائدات الأميرية (وفي ذلك الإعفاء من الضرائب) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق شاملة القوات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه وتشمل أيضًا قوات صاحب الجلالة البريطانية في جميع الصنوف وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق عملًا بأحكام هذه المعاهدة وملحقها أو وفقًا لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين وأيضًا يواصل العمل بأحكام أي تشريع محلي له مساس

بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة . وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبت من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية فيما يتعلق بحصانات والامتيازات أقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوت في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

ملحق 3

يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتنقل قوات المذكورة في الفترة الأولى من هذا الملحق وتدريبها واعالتها وعلى منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في هذه المعاهدة .

ملحق 4

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ووفقًا للشروط التي يتفق عليها الفريقين الساميين المتعاقدين حرسًا خاصًا من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية مما قد تشغله قوات جلالته البريطانية وفقًا لأحكام هذه المعاهدة وأن يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر .

ملحق 5

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية أن يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة في الأمور التالية وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي :

1 . تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المملكة المتحدة .

2 . تقديم الأسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطيارات من أحدث طراز متيسر إلى قوات جلالة ملك العراق .

3 . تقديم ضباط بريطانيين بحريين بريطانيين وعسكريين وجويين للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق .

ملحق 6

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب في الجيشين العراقي والبريطاني يتعهد جلالة ملك العراق بأنه إذا رأى ضرورة الالتجاء إلى مدربين عسكريين أجانب فإنهم يختارون من الرعاية البريطانيين .

ويتعهد أيضًا بأن أي أشخاص من قواته من الذين قد يوفدون إلى الخارج للتدريب العسكري يرسلون إلى مدارس وكليات ودور تدريب عسكرية في بلاد جلالته البريطانية بشرط أن لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من إرسال الأشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة إلى أي قطر آخر كان .

ويتعهد أيضًا بأن التجهيزات الأساسية لقوات جلالته وأسلحتها لا تختلف في نوعها عن أسلحة قوات صاحبة الجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

ملحق 7

يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ولنقل وخزن جميع المؤن وتجهيزات التي قد تحتاج إليها هذه القوات في أثناء مرورها في العراق . وتتناول هذا التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراته ، ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية أذنًا

عامًا في زيارة شط العرب بشرط إعلام جلالة ملك العراق قبل القيام لتلك الزيارات للموانئ العراقية .

ن . س

ف . هـ . هـ .

. . . .

دار الاعتماد

بغداد

في 30 حزيران سنة 1930

يا صاحب الفخامة

أتشرف بتبليغكم في ما يتعلق بالمادة الثانية من المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم أن النية أن الممثل السياسي لصاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك العراق يكون بدرجة سفير .

التوقيع : ف . هـ . همفريز

فخامة نوري باشا السعيد

رئيس الوزراء ووزير الخارجية ـ بغداد

. . . .

ديوان مجلس الوزراء

بغداد

في 30 حزيران سنة 1930

يا صاحب الفخامة

جوابًا عن مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم أتشرف بتبليغكم أن الحكومة

العراقية وهي شديدة الرغبة في الأعراب عن ارتياحها الباعث عليه تعيين ممثل صاحب الجلالة البريطانية أول سفير في العراق ـ تنوي منح سفراء جلالته الذين يخلفون سفير جلالته البريطانية الأول امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول .

وكذلك تنوي الحكومة العراقية أن ممثل جلالة ملك العراق السياسي لدى بلاط سانت جيمس سيكون بدرجة وزير مفوض طيلة مدة العمل بهذه المعاهدة .

التوقيع : نوري السعيد .

فخامة السر ف . هـ . همفريز . جي . سي . في . أو . كي . سي . أم . جي . بي . ئي . سي . آي . اي .

المعتمد السامي لصاحب البريطانية بالعراق ـ بغداد

. . . .

ديوان مجلس الوزراء

بغداد

في 30 حزيران سنة 1930

يا صاحب الفخامة

عطفًا على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم أتشرف بأن أسجل أنه قد تم الاتفاق على جميع المسائل المالية المعلقة ـ وهي المسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية ومن البصرة والمسائل التي يقتضي تسويتها بنية تنفيذ المعاهدة وملحقها ـ ستكون موضوع اتفاق آخر يعقد بأسرع ما يستطاع وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءًا لا يتجزأ من هذه المعاهدة وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد .

التوقيع : نوري السعيد .

فخامة السر ف . هـ . همفريز جي . سي . في . أو . كي . سي . أم . جي . كي . بي ئي . سي . آي . اي .

المعتمد السامي لصاحب البريطانية بالعراق

. . . .

دار الاعتماد

بغداد

30 حزيران سنة 1930

صاحب الفخامة

عطفًا على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم أتشرف بأن أسجل أنه قد تم الاتفاق على أن جميع المسائل المالية المعلقة هي المسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية وميناء البصرة والمسائل التي يقتضي تثبيتها بنسبة تنفيذ المعاهدة وملحقها- ستكون موضوعًا لاتفاق آخر بأسرع ما يستطاع وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءًا لا يتجزأ من هذه المعاهدة وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد .

التوقيع : ف . هـ . همفريز .

فخامة نوري باشا السعيد .

رئيس الوزراء ووزير الخارجية ـ بغداد

. . . .

ديوان مجلس الوزراء

بغداد

في 30 حزيران سنة 1930

يا صاحب الفخامة

عطفًا على المعاهدة التي وقعنا عليها هذا اليوم أتشرف بأعلام فخامتكم بأنه نظرًا إلى الصداقة الوثيقة والتحالف بين بلادينا فإن الحكومة العراقية تستخدم اعتياديًا الرعايا البريطانيين عند حاجتها إلى خدمات موظفين أجانب . وينتقي أولئك الموظفين بعد المشاورة بين حكومتنا . ومن المفهوم أن هذا لا يخل بحرية الحكومة العراقية في استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين الملائمون وأتشرف بأعلام فخامتكم أيضًا بأنه ليس في المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ما يمس صحة العقود المعقودة والقائمة بين الحكومة العراقية وبين الموظفين البريطانيين .

التوقيع : نوري السعيد

فخامة السر ف . هـ . همفريز جي . سي . في . أو . كي . سي . أم جي . كي . بي ئي . سي . آي . اي المعتمد السامي لصاحب البريطانية بالعراق

. . . .

دار الاعتماد

بغداد

في 30 حزيران سنة 1930

يا صاحب الفخامة

أتشرف بأن أشعركم بتسلم مذكرة فخامتكم بتاريخ اليوم المتعلقة باستخدام الموظفين الأجانب أن أؤيد البيان المسجل فيها بشأن التفاهم الذي توصلنا إليه .

التوقيع : ف . هـ . همفريز .

فخامة نوري باشا السعيد .

رئيس الوزراء ووزير الخارجية ـ بغداد

. . . .

ديوان مجلس الوزراء

بغداد

في 30 حزيران سنة 1930

يا صاحب الفخامة

أتشرف بإعلام فخامتكم بأنه في نية الحكومة العراقية بالنظر إلى رغبتها في تحسين كفاءة قواتها البرية والجوية أن تطلب بعثة استشارية عسكرية بريطانية التي يتعين عددًا قبل دخول المعاهدة في حيز التنفيذ والتي ستكون شروط خدمتها مماثلة لشروط خدمة البعثة العسكرية الآن .

التوقيع : نوري السعيد .

فخامة السر ف . هـ . همفريز . جي . سي . بي .ئي . سي . آي .اي .

المعتمد السامي لصاحب البريطانية بالعراق .

. . . .

دار الاعتماد

بغداد

في 30 حزيران سنة 1930

يا صاحب الفخامة

أتشرف بأن أشعر فخامتكم بتسلم مذكرتكم المتعلقة بموضوع البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية التي تنوي الحكومة العراقية دعوتها إلى العراق .

التوقيع : ف . هـ . همفريز .

فخامة نوري باشا السعيد .

رئيس الوزراء ووزير الخارجية ـ بغداد

تقييم معاهدة 1930 وملحقها

في 1932/5/9م تقدمت لجنة مجلس الأمة بتقريرها ومسودة البيان الصادر عن الحكومة العراقية .

وفي 1932/11/3م صوتت جمعية عصبة الأمم لصالح انضمام العراق إلى عصبة الأمم[8] .

وهكذا أصبح العراق أول دولة عربية تنال استقلالها السياسي وتعين السير همفريس سفيرًا لبريطانيا لدى العراق ، واعترفت بسيادته أمم العالم .

بعد الجهود المضنية والمساومات الدبلوماسية المعقدة التي ذللت العقبات الكأداء وبعد تحقيق ذلك الإنجاز التاريخي الكبير ألقى الملك فيصل الأول خطابًا في المهرجان الشعبي الذي شهدته بغداد في يوم 1932/11/6م بمناسبة هذا الحدث التاريخي ، جاء فيه : [9]

أشكر وأهنئ نفسي وشعبي على هذا اليوم الذي نفضنا فيه غبار الذل وفزنا بعد جدال سياسي دام ما ينوف عن أحد عشر سنة بالأماني الكبرى التي كنا نصبو إليها ، وهي إلغاء الانتداب ، واعتراف الأمم بنا ، وبأننا أمة حرة ذات سيادة تامة ، وأرى نفسي سعيدًا أن أصرح بأن هذا الفوز لم يكن ثمرة جهد شخص أو أشخاص ، بل هو محصول سعي أمة بأجمعها .

حيث كانت في أثناء هذا الجهاد مثالًا للصبر والحكمة وطول الأناة ، ولم أر منها طول مدة هذا الكفاح سوى المعضدة والتباعد عن وضع حجر عثرة في السبيل الذي سرت عليه للوصول إلى هذا اليوم السعيد ، هذا اليوم الذي أخذنا فيه مقعدنا بين الأمم . لقد قطعنا هذه المرحلة الشاقة المحفوفة بالمخاطر ، وها نحن على أبواب عهد جديد إلا أن المعارضة التي كانت

8) علاء نورس : مصدر سابق صفحات 144 ـ 145 .

9) الحسني : مصدر سابق الصفحات 223 ـ 224 .

واقفة بالمرصاد لقرارات الدولة وخصوصًا في علاقاتها مع الإنجليز هبت مناهضة لمعاهدة 1930م واندلعت المظاهرات في بعض المناطق وشهد مجلس النواب نقاش حاد ، فقد كان المجلس مكون من ثمانية وثمانين مقعدًا ، أيد المعاهدة تسعة وستون نائبًا وعارضها ثلاث عشر وتغيب عن الجلسة خمسة نواب[10] .

واتفق نواب حزبين هما حزبا الإخاء الوطني والحزب الوطني العراقي على تأليف جبهة متحدة ضد قرارات الهيئة الوزارية ووقع الحزبان المعارضان هجومًا في مساء 22/11/1930م جاء فيه :

1 . المعاهدة (معاهدة 1930/6/30م) فاسدة وجائرة ويجب تعديلها .

2 . إن المجلس النيابي الحالي (الذي وافق على المعاهدة) لا يمثل البلاد ويجب أن يُحل .

3 . إن الوزارة التي ستؤلف في المستقبل يجب أن تعمل على الأساسين الأول والثاني .

وكان الاعتراض الأهم موجه نحو تضمن المعاهدة بناء بريطانيا لقواعد عسكرية لها في العراق مما جعل أولئك النواب يعتبرون ذلك انتقاصًا من السيادة الكاملة للعراق وبقائه تحت الاحتلال ، وطالبوا بإلغاء السماح للإنجليز ببناء قواعد عسكرية في أي منطقة من مناطق العراق .

وقد ألقى النائب المعارض محمود رامز بيك كلمة شديدة اللهجة في مجلس النواب العراقي مثل فيها موقف المعارض ، أقتبس منها ما يلي :

رأي الشعب عن المعاهدة : نداء إلى أبناء الأمة . إنكم على علم بنفسية رجالنا ووطننا ، لذلك فقد اتبعتم أساليب لإبعاد الوطنيين عن الميدان ومحاربتهم بشراسة . وإني أحذركم بأن للصبر حدود ، فإننا محبطون وفاقدو

10) الحسني ص 159 .

الأمل . فالأسى واليأس يؤديان إلى الانفجار . . . وقد حلت الساعة التي نواجه فيها مصيرنا مهما غلا الثمن . فالعض على الشوارب والتنهد بأسى لن يحقق شيء بعد فوات الفرص . لذلك فأنا أنادي على أبناء هذا الوطن أن يتوحدوا ويرفضوا هذه المعاهدة والكفاح ضدها لأجل إلغائها لأنها تهدف إلى إبقاء الانتداب والاستغلال والاحتلال والاستهتار بحقوق الوطن . ويجب أن نبدأ جهود مقاومة المعاهدة قبل افتتاح المجلس النيابي . وأنا أدعو أبناء هذه الأمة أن يحافظوا على شرف آبائهم وأجدادهم الحزينين والمدفونين في تربة هذا الوطن . كفانا مهازل . . . أيها الإخوة[11] .

هذه نبذة من كلمة ألقاها أحد النواب أمام المجلس النيابي ونشرتها الصحف العراقية ، وهنا أود أن أتساءل في أي عهد من العهود التاريخية التي مر بها العراق سواء أثناء الحكم العثماني أو أي نظام يشهده العراق بعد انقلاب 1958/7/14م كان يتسنى لشخص مسئول أو غير مسئول أن يتجرأ ويوجه انتقادًا للدولة بمثل هذا الهجوم العنيف دون أن يتعرض للسجن والتعذيب وحتى الموت؟

هذه الممارسات التي ولدت واتبعت في عهد الملك فيصل الأول بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تثبت بأن النظام السياسي والبرلماني في العراق كان يشهد بداية نمو إحدى الركائز الأساسية للديمقراطية الصحيحة ، ألا وهي إتاحة المجال للإفصاح عن الآراء والاعتراض على سياسة الدولة بشكل لم يسبق له مثيل ولم يسمح بممارسة هذا الحق أثناء حكم النخبة الحاكمة العسكرية (1958 إلى 1977) ونظام حكم صدام حسين التكريتي (1978 إلى 2003) .

فإن تلك الاعتراضات والاستقالات تدل على أن نواب وأعيان المجلس

11) انظر جريدة البلاد ، بغداد ، عدد 210 في 1930/7/21 المقالة الافتتاحية للنائب محمود رامز .

والوزراء لم يكونوا دمى محاطة بهيبة كاذبة ويجلسون على مقاعدهم الوثيرة لأجل التصويت بـ (موافق) وإمرار قرارات الملك والوزراء الذين يأتمرون بأوامر بريطانيا ، بل في الواقع كان لبعض النواب والأعيان آرائهم الخاصة التي يتمسكون بها ويعربون عنها بحرية وصراحة وبأن مجلس الأمة في تلك الفترة كان يمثل ولادة صحيحة وواعدة لمؤسسة تشريعية تمثل مختلف المواقف تجاه سياسة الدولة ، وأن الشاعر المعارض الشهير معروف الرصافي قد تجنى على نظام المملكة العراقية الفتية حين أطلق شعره واسع الانتشار والذي صفق له الكثيرون حين قال :

علـم ودسـتور مجلـس أمـة

كل عن المعنـى الصحيح محرف

إذن جوبهت المعاهدة باعتراض من بعض الفئات الشعبية وحتى من قبل بعض السياسيين الكبار من أتباع الملك فيصل من أمثال ياسين الهاشمي وعلي جودت الأيوبي وناجي السويدي فكتبوا مقالات في الجرائد العراقية شاجبين المعاهدة لكونها مجحفة بحق العراق وتبقيه تحت الهيمنة البريطانية ، مما جعل رئيس الوزراء نوري السعيد أن يعقد اجتماعًا معهم ويؤكد بأن توقيع المعاهدة بدون أي تعديل هو الشرط الأساسي الذي فرضته بريطانيا لأجل منح العراق الاستقلال ومن ثم مساعدته للدخول في عصبة الأمم ، وإلا ضاعت الفرصة . وأكد نوري السعيد أن المعاهدة لا تخلو من بعض البنود التي تخدم مصلحة العراق ، كالمادة الرابعة التي تستوجب بريطانيا أن تحمي العراق في حالة تعرضه لأي اعتداء ، علمًا بأن تركيا وإيران ما انفكتا طامعتان بأراضي وموارد العراق . هذا فضلًا عن أن المادتين الرابعة والخامسة من الملحق المالي الصادر في 1930/8/19م ترجعان إدارة السكة الحديدية وميناء البصرة إلى الحكومة العراقية مما يوفر مصدرين

اقتصاديين مهمين للعراق[12] .

ثم اقتراح نوري السعيد أنه مستعد للاستقالة مباشرة إذا ارتأى الساسة وبقية نواب المعارضة أن باستطاعتهم عقد معاهدة أحسن مع بريطانيا العظمى . إلا أن الساسة أحرجوا ولم يتمكن أي منهم أن يتقدم ببديل للمعاهدة واقترحوا على نوري السعيد البقاء في منصبه وقبول المعاهدة وسينظر بها مستقبلًا .

وفي مذكرة قدمها رئيس الوزراء نوري السعيد للمجلس النيابي يبرر فيها إبرام المعاهدة قال فيها :

لقد مضت على البلاد سنوات عشر سار بها بخطوات متتابعة نحو الهدف الأساسي ألا وهو الاستقلال التام . إن هذه المعاهدة لم توقع إلا بعد جهود عظيمة . وقد ضمنت دخولنا في العصبة وإلغاء الانتداب وتمتع البلاد بالحقوق التامة . . . إن الأمم لا تدار بالعواطف فحسب ، مهما كانت تلك العواطف شريفة ، ولا بالسعي وراء المستحيلات ، وإنما تدار بالسعي وتدبير الواقع الممكن .

كان الرمز الأعلى للمعارضة المنظمة في الدولة العراقية هو الأستاذ كامل (بيك) الجادرجي ، زعيم الحزب الوطني الديمقراطي الذي اعتنق أيديولوجية الاشتراكية الفابية . وقد كان الأستاذ الجادرجي خصمًا لنوري السعيد وهاجم المعاهدات وجميع قرارات الدولة ، بدون اعتبار الظروف المحلية والدولية التي أحاطت بتلك القرارات ونشر المقالات المطولة شاجبًا النظام الملكي العراقي وقادته (عملاء الاستعمار) كما وصفهم مما جعله يتبوأ مكانه (البطل) الجماهيري الذي يهاجم الاستعمار وأذناب الاستعمار ، ولم يصمت الأستاذ الجادرجي إلا بعد أن سقط الحكم الملكي

12) الحسني ج2 : مصدر سابق ص180 .

عام 1958م وبعد أن هدده الحكام العسكريون الجدد وكل من تسول له نفسه بالانتقاد بأسوأ العواقب . وقد ثبت أن معظم فعاليات الجارجي كانت غوغائية تهدف لإثارة الرعاع وتثبت مكانته كزعيم وطني وعدو عنيد للاستعمار ، وأفكار طوبائية تنادي بخلق نظام اشتراكي فأبي يحاكي نظام حزب العمال البريطاني في العراق البلد المتأخر ذي الغالبية العظمى من سكانه أميين ينتمون إلى عشائر تدين بالولاء لشيوخهم الذين هم لا يقلون عنهم جهلًا وتأخرًا .

فلنراجع ماذا كانت الحلول المتوفرة أمام الملك فيصل الأول وبقية أعضاء النخبة الحاكمة؟ هل اللجوء إلى الانتحار الجماعي والخلاص من جور الإنجليز وانتقادات المعارضة كما فعل عبد المحسن السعدون؟ هل هو إعلان الجهاد ضد قوة عسكرية غاشمة لا تضاهي جبروتها أي قوة في العالم ومواجهتها بواسطة جيش وشعب لا يملك سوى السلاح الضئيل وتكبد نفس النتائج الكارثية لثورة العشرين في العراق والتعرض لضربة عسكرية تبيد ألوف الأبرياء وتحرق الأخضر واليابس وتكون النتيجة الحتمية دخول العراق تحت الاحتلال العسكري الإنجليزي كما حدث في سوريا بعد معركة ميسلون ضد فرنسا؟

أم أن الحل الأفضل هو اللجوء إلى الأناة والتعقل والدبلوماسية وإعطاء التنازلات الآنية ومن ثم المطالبة بالحقوق الشرعية والحصول عليها على المدى البعيد؟ وقد آثر الملك فيصل وبقية أعضاء النخبة الحاكمة الحل الأخير وقبول المعاهدات على علاتها مؤقتًا وتحقيق شبه استقلال ودخول عصبة الأمم وبعد ذلك تحقيق المزيد تدريجيًا . وفعلًا حقق النظام الملكي ، قبل سقوطه عام 1958م ، تقدمًا واضحًا في جميع مناحي الحياة للمجتمع العراقي .

كان أهم الأوجه الذي اتسم بها الملك فيصل الأول وقادة العهد الملكي

هي صفة البراغماتية والتقدير الواقعي لإمكانياتهم وكيفية استعمال الموجودات في الحدود المتاحة لهم وعدم الانجرار خلف العواطف الجياشة والشعارات الحماسية الخاوية التي لا تؤدي سوى إلى الكوارث والندم .

وأوضح دليل على حكمة وواقعية قيادة ذلك العهد ما نشرته المجلة الأمريكية (Time) واسعة الانتشار عالميًا في عددها الصادر في حزيران (يونيو) 1957م ، والتي حللت شخصية السياسي الكبير نوري السعيد الذي قام بدور رئيسي في قيادة سياسة العراق ما بين عامي 1921م إلى 1958م ، كما يلي[13] :

لقد كنت دائمًا أتبع الأفكار العلمية وأتجنب المثاليات غير الواقعية . أما الأشخاص الذين عارضوني فهم يتوخون المثاليات والأفكار الطوبائية . إن عقيدتي دائمًا تجنب الاعتماد على المثاليات ، لكن ما هو متوفر واستعمله بشكل عملي . لا تنتظر أن تصبح جميع الأمور متوفرة بشكل كامل لأجل صناعة القرار ، لأن ذلك يفوت الفرص المتاحة لتحقيق ما يمكن أن يكون حقق ما هو مستطاع وخطط للمستقبل .

13) Time, June 17, 1957, P. 24..

الفصل الرابع

السياسة الخارجية في عهد الملك غازي الأول
1933 ـ 1939

بعد وفاة الملك فيصل الأول استلم العرش ابنه اليافع (21 عامًا) الأمير غازي وتوج ملكًا على العراق عام 1933 ، وقد كانت خبراته السياسية والإدارية والدبلوماسية ضئيلة قياسًا بخبرة والده وحنكته التي اكتسبها من مشاركته عبر السنين بأحداث تاريخية كبرى كالثورة التي قام بها والده الشريف على ملك الحجاز ضد العثمانيين عام 1916 ، ومن ثم مشاركته في الحرب العالمية الأولى بجانب الحلفاء وغيرها من التجارب التي عركته وصقلت شخصيته ليصبح رجل دولة كفوء . لذلك وبعد وفاة فيصل فقد اتصف عهد حكم المالك غازي بعدم الاستقرار السياسي والإداري وتغلب نفوذ القيادات العسكرية على نفوذ العناصر المدنية ، واجتاحت البلاد مطبات واهتزازات سياسية فقد ثارت بعض الأقليات الدينية والاثنية كالآشوريين المسيحيين والأكراد مما حدا بالملك الشاب إلى اللجوء إلى العنف فحدثت مجازر ذهب ضحيتها نساء وأطفال ورجال ما سبب حدوث أزمة دبلوماسية مع عصبة الأمم . بعد ذلك قام الفريق الركن بكر صدقي بانقلاب عسكري أدى إلى ارتجاجات عنيفة انتهت بمقتل الفريق صدقي ،

إلا أن هيمنة الجيش على شئون الدولة استمرت فهمشوا النخبة الحاكمة المدنية التي صاحبت الملك فيصل الأول وخلقت دولة تطمح للتطور تحت إشراف مستشارين انكليز ساعدوا في بناء أركان الدولة .

إلا أن الملك غازي استطاع أن يكسب شعبية واسعة وإن يرضي الحركات الوطنية باتخاذه سياسة تتصف بالحماس القومي واتخاذه مواقف متشددة ضد الإنكليز وهيمنتهم على شئون العراق السياسية والاقتصادية . وأسس الملك غازي إذاعة خاصة في مسكنه الخاص (قصر الزهور) وبدأ استعمالها للتواصل بخطاباته ذات الطابع القومي الحماسي مع الجماهير العربية في سوريا وفلسطين والعراق والكويت ، مهاجمًا الاستعمار والانكليز خصيصًا . إلا أنه ركز خطاباته لتأجيج شباب الكويت لكسب تأييدهم مؤكدًا ضرورة دمج الكويت مع الوطن الأم ، العراق .

وهاجم حكام الكويت ووصمهم بالإقطاعيين عملاء الاستعمار ، وضرورة تمرد الشعب الكويتي على حكامهم . وقد لاقت دعوات غازي استجابة من قبل الشباب الكويتيين كما تبين الرسالة التلغرافية الآنية التي نشرتها جريدة البلاد العراقية وترجمتها السلطات البريطانية في العراق وبعثتها إلى لندن .

شباب الكويت يؤيدون ملك العراق

وصلت البرقية الآتية من البصرة

بعد صدور التصريح الذي نُشر في الجرائد العراقية والذي أذيع من محطة قطر الزهور الملكي بخصوص الأوضاع الحالية في الكويت ، فقد استمع شباب الكويت وهتفوا عاليًا بطول حياة ملك العراق ونعتوه ملكًا على الأمة العربية الموحدة[1] .

1) Government of Great Britain, Translation of an article Published in newspaper al-Bilad,(iraq) 2 February 1939.L/P & S/ 12/2869..

وقد اكتسبت دعوات غازي خطورة على مستوى العالم العربي وأثارت قلق الإنكليز حين استجاب لها قسم كبير من الشعب الكويتي وخرجت تظاهرات واسعة تطالب بالاندماج مع العراق، وصولًا إلى المجلس التشريعي الذي استجاب لمطالب الشعب وأصدر قرار بتأييد الاندماج مع العراق . إلا أن الكويت كانت محمية بريطانية ، فوقف الإنكليز بجانب حاكم الكويت الذي اتخذ موقفًا حازمًا ضد مشروع الوحدة ، وانبرى لسحق الحركات المطالبة بالاندماج مع العراق وحل المجلس التشريعي وقضى قضاءً مبرمًا على العناصر المؤيدة للملك غازي . كانت فكرة الملك غازي بإدماج الكويت بالعراق من ضمن مخططات العراق لتوحيد البلاد العربية كما طمح القادة العرب الأوائل قبل الحرب العالمية ، وقد وئدت محاولة توحيد الكويت مع العراق بوفاة الملك الشاب في عام 1939 .

إلا أن عهد الملك غازي لم يخل من بعض الإنجازات الدبلوماسية المهمة . ففي 4 آب (أغسطس) 1935 ، ووفق سياسة الملك المتحدية ضد نفوذ الإنكليز ، فقد وقع العراق معاهدة تجارية مع ألمانيا وتم إبرامها في كانون الثاني (يناير) 1936 . إلا أن النجاح التاريخي الذي حققه العراق كان توقيع حلف سعد آباد في عام 1937 .

النص الانكليزي لمعاهدة 1937

N° 4402.

AFGHANISTAN, IRAK, IRAN ET TURQUIE

Traité de non-agression. Signé à Téhéran, le 8 juillet 1937.

AFGHANISTAN, IRAQ, IRAN AND TURKEY

Treaty of Non-Aggression. Signed at Teheran, July 8th, 1937.

[1] TRADUCTION. — TRANSLATION.

No. 4402. — TREATY[2] OF NON-AGGRESSION BETWEEN THE KINGDOM OF AFGHANISTAN, THE KINGDOM OF IRAQ, THE EMPIRE OF IRAN AND THE REPUBLIC OF TURKEY. SIGNED AT TEHERAN, JULY 8TH, 1937.

French official text communicated by the Minister for Foreign Affairs of Iran. The registration of this Treaty took place July 19th, 1938.

PREAMBLE.

HIS IMPERIAL MAJESTY THE SHAHINSHAH OF IRAN,
HIS MAJESTY THE KING OF AFGHANISTAN,
HIS MAJESTY THE KING OF IRAQ,
THE PRESIDENT OF THE REPUBLIC OF TURKEY ;

Being desirous of contributing by every means in their power to the maintenance of friendly and harmonious relations between them ;

Actuated by the common purpose of ensuring peace and security in the Near East by means of additional guarantees within the framework of the Covenant of the League of Nations, and of thus contributing to general peace ; and

Deeply conscious of their obligations under the Treaty[3] for Renunciation of War, signed at Paris on August 27th, 1928, and of the other treaties to which they are parties, all of which are in harmony with the Covenant of the League of Nations and the Treaty for Renunciation of War ;

Have decided to conclude the present Treaty and have for that purpose appointed :

HIS IMPERIAL MAJESTY THE SHAHINSHAH OF IRAN :

His Excellency Monsieur Enayatollah SAMIY, Minister for Foreign Affairs of Iran ;

HIS MAJESTY THE KING OF AFGHANISTAN :

His Excellency Monsieur FAIZ MOHAMMAD Khan, Minister for Foreign Affairs of Afghanistan ;

HIS MAJESTY THE KING OF IRAQ :

His Excellency Dr. NADJI-AL-ASIL, Minister for Foreign Affairs of Iraq ;

THE PRESIDENT OF THE REPUBLIC OF TURKEY :

His Excellency Dr. Tevfik RUSTU ARAS, Minister for Foreign Affairs of Turkey ;

[1] Traduit par le Secrétariat de la Société des Nations, à titre d'information.

[1] Translated by the Secretariat of the League of Nations, for information.

[2] The ratifications were deposited at Teheran, June 25th, 1938.

[3] Vol. XCIV, page 57 ; Vol. CXXXIV, page 411 ; Vol. CLII, page 298 ; and Vol. CLX, page 354, of this Series.

Who, having exchanged their full powers, found in good and due form, have agreed upon the following provisions :

Article 1.

The High Contracting Parties undertake to pursue a policy of complete abstention from any interference in each other's internal affairs.

Article 2.

The High Contracting Parties expressly undertake to respect the inviolability of their common frontiers.

Article 3.

The High Contracting Parties agree to consult together in all international disputes affecting their common interests.

Article 4.

Each of the High Contracting Parties undertakes in no event to resort, whether singly or jointly with one or more third Powers, to any act of aggression directed against any other of the Contracting Parties.

The following shall be deemed to be acts of aggression :

1. Declaration of war ;
2. Invasion by the armed forces of one State, with or without a declaration of war, of the territory of another State ;
3. An attack by the land, naval or air forces of one State, with or without a declaration of war, on the territory, vessels or aircraft of another State ;
4. Directly or indirectly aiding or assisting an aggressor.

The following shall not constitute acts of aggression :

1. The exercise of the right of legitimate self-defence, that is to say, resistance to an act of aggression as defined above ;
2. Action under Article 16 of the Covenant of the League of Nations ;
3. Action in pursuance of a decision of the Assembly or Council of the League of Nations, or under Article 15, paragraph 7, of the Covenant of the League of Nations, provided always that in the latter case such action is directed against the State which was the first to attack ;
4. Action to assist a State subjected to attack, invasion or recourse to war by another of the High Contracting Parties, in violation of the Treaty for Renunciation of War signed in Paris on August 27th, 1928.

Article 5.

Should one of the High Contracting Parties consider that a breach of Article 4 of the present Treaty has been or is about to be committed, he shall at once bring the matter before the Council of the League of Nations.

The foregoing provision shall not affect the right of such High Contracting Party to take any steps which, in the circumstances, he may deem necessary.

Article 6.

Should one of the High Contracting Parties commit an aggression against a third Power, any other High Contracting Party may denounce the present Treaty, without notice, as towards the aggressor.

Article 7.

Each of the High Contracting Parties undertakes to prevent, within his respective frontiers, the formation or activities of armed bands, associations or organisations to subvert the established institutions, or disturb the order or security of any part, whether situated on the frontier or elsewhere, of the territory of another Party, or to change the constitutional system of such other Party.

Article 8.

The High Contracting Parties, having already recognised, in the General Treaty for Renunciation of War of August 27th, 1928, that the settlement or solution of all disputes or conflicts, whatever their nature or origin, which may arise among them, shall never be sought by other than pacific means, reaffirm that principle and undertake to rely upon such modes of procedure as have been or shall be established between the High Contracting Parties in that respect.

Article 9.

No Articles of the present Treaty shall be considered as in any way diminishing the obligations assumed by each of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations.

Article 10.

The present Treaty, drawn up in the French language and signed in quadruplicate, one copy having, as they severally recognise, been delivered to each of the High Contracting Parties, is concluded for a period of five years.

On the expiry of that period, and failing its denunciation, with six months' notice, by one of the High Contracting Parties, the Treaty shall be deemed to be renewed for successive periods of five years, until its denunciation with six months' notice by one or more of the High Contracting Parties. On its denunciation as towards one of the Parties, the Treaty shall nevertheless remain in force as between the others.

The present Treaty shall be ratified by each of the High Contracting Parties in accordance with its Constitution, and registered at the League of Nations by the Secretary-General, who shall be requested to bring it to the knowledge of the other Members of the League.

The instruments of ratification shall be deposited by each of the High Contracting Parties with the Iranian Government.

On the deposit of instruments of ratification by two of the High Contracting Parties, the present Treaty shall at once come into force as between those two Parties. It shall come into force as regards the third and fourth Parties respectively on the deposit of their instruments of ratification.

On the deposit of each instrument of ratification, the Government of Iran shall immediately notify all the signatories of the present Treaty.

Done at the Palace of Saad-Abad (Teheran), on the eighth day of July, one thousand nine hundred and thirty-seven.

Enayatollah SAMIY,
Minister for Foreign Affairs of Iran.

FAIZ MOHAMMAD Khan,
Minister for Foreign Affairs of Afghanistan.

Dr. NADJI-AL-ASIL,
Minister for Foreign Affairs of Iraq.

Dr. Tevfik RUSTU ARAS,
Minister for Foreign Affairs of Turkey.

No. 4402

ترجمة وتقييم معاهدة 1937

معاهدة سعد آباد رقم 4402

أفغانستان، العراق، إيران وتركيا

معاهدة عدم الاعتداء.

وقعت في طهران، تموز (يوليو) 1937

مترجمة[2] من اللغة الفرنسية إلى الإنكليزية ، وترجمت من الإنكليزية إلى العربية من قبل المؤلف رقم 4402 . معاهدة[3] عدم الاعتداء بين مملكة أفغانستان ، المملكة العراقية ، وإمبراطورية إيران وجمهورية تركيا ، وُقعت في طهران تموز (يوليو) 8 ، 1937 .

النص الرسمي الفرنسي الذي جاء به وزير خارجية إيران . سجلت هذه المعاهدة في تموز (يوليو) 19 ، 1938 .

مقدمة

جلالة الإمبراطور شاهنشاه إيران

جلالة ملك أفغانستان

جلالة ملك العراق

حسب رغباتهم لتحقيق ، وبكل الوسائل المتاحة لهم ، تأمين علاقة صداقة وتعاون بينهم واستحدثت حسب الهدف المشترك لتحقيق السلام والأمان في الشرق الأوسط عن طريق ضمانات إضافية حسب ميثاق عصبة الأمم ، ولأجل تحقيق السلام العام ، وحسب شعورهم العميق بالتزامهم حسب معاهدة رفض الحرب الموقعة في باريس في آب (أغسطس) 27 ، 1928 والمعاهدة الأخرى التي ينتمون إليها ، وكلها تتفق مع ميثاق عصبة الأمم ومعاهدة رفض الحرب ، فقد قرروا إدخال المعاهدة ولهذا الهدف عينوا :

جلالة الإمبراطور شاهنشاه إيران

معالي السيد عناية الله سامي ، وزير خارجية إيران ،

2) ترجمت إلى اللغة الإنكليزية من قبل سكرتير عصبة الأمم للمعلومات .
3) ج 96 ص57 ، ج134 ص 411 ، ج152 ص 298 ، ج 160 ص 334 .

جلالة ملك أفغانستان

معالي السيد فايز محمد خان ، وزير خارجية أفغانستان ،

جلالة ملك العراق ،

معالي الدكتور ناجي الأصيل ، وزير خارجية العراق ،

رئيس جمهورية تركيا :

معالي الدكتور توفيق رشدي آراس ، وزير خارجية تركيا

الذين تبادلوا سلطاتهم الكاملة ، توصلوا بشكل جيد ومناسب ، وافقوا على الشروط الآتية :

□ **مادة 1**

تتعهد الجهات العليا المتعاقدة أن تتبع سياسة عدم التدخل مطلقًا في الشئون الداخلية للآخرين .

□ **مادة 2**

أعربت الجهات العليا المتعاقدة أن تتعهد بعدم الاعتداء على الحدود المشتركة .

□ **مادة 3**

وافقت الجهات العليا المختصة أن تتشاور مع بعضها في جميع الخلافات الدولية التي تؤثر على مصالحهم المشتركة .

□ **مادة 4**

تتعهد كل جهة من الجهات العليا المتعاقدة ألا تلجأ ، بأي حال من الأحوال ، فيما إذا كان أحدهم أو جميعهم مع قوة أو قوات ثالثة ، لأي اعتداء ضد أي من الجهات الأخرى المتعاقدة .

تعتبر الأفعال الآتية اعتداءات :

1 ـ إعلان حرب .

اجتياح قوات عسكرية لواحدة من الدول ، مع أو بدون إعلان حرب ، لأراضي دولة أخرى .

2 ـ اجتياح قوات عسكرية لواحدة من الدول ، مع أو بدون إعلان حرب ، لأراضي دولة أخرى .

3 ـ هجوم أرضي ، بحري أو قوة جوية لإحدى الدول ، سواء بإعلان أو بدون إعلان حرب ، على أراضي ، سفينة أو طائرة تعود لدولة أخرى .

4 ـ تأييد أو مساعدة ، بشكل مباشر أو غير مباشر لأي معتدي .

الأفعال الآتية سوف لن تعتبر اعتداءات :

1 . ممارسة الحق القانون للدفاع عن النفس ، أي مقاومة أي فعل اعتداء كما هو معرف أعلاه .

2 . فعل يتوافق مع قرار الجمعية أو مجلس عصبة الأمم .

3 . فعل يتوافق مع قرار الجمعية أو مجلس عصبة الأمم أو تحت مادة 15 ، فقرة 7 لميثاق عصبة الأمم . ويشترط في الحالة الأخيرة دائمًا أن مثل هذا الفعل موجه ضد الدولة التي تعرضت للاعتداء أولًا .

4 . فعل مساعدة الدولة التي تعرضت لهجوم ، اجتياح أو اللجوء إلى حرب من قبل دولة أخرى من الجهات العليا المتعاقدة ، فيما يتعارض مع معاهدة رفض الحرب الموقعة في باريس آب (أغسطس) 27 ، 1928 .

□ **مادة 5**

إذا اعتبرت أي من الجهات العليا المتعاقدة ، أن خرقًا لمادة 4 من

المعاهدة الحالية قد اقترف أو سوف يُقترف فيجب جلبه مباشرة إلى مجلس عصبة الأمم .

أن الشرط أعلاه سوف لن يؤثر على حق أي من الجهات العليا المتعاقدة لاتخاذ أي خطوة تعتبر ضرورية حسب الظروف .

□ **مادة 6**

إذا اقترفت واحدة من الجهات العليا المتعاقدة اعتداء ضد جهة ثالثة ، فإن لأي واحدة من الجهات العليا المتعاقدة الحالية التدخل بدون إخطار موجه نحو المعتدي .

□ **مادة 7**

تتعهد كل من الجهات العليا المتعاقدة أن تمنع ، داخل حدودها الخاصة ، تأليف أو إقامة مجاميع ، أو مؤسسات أو منظمات مسلحة تهدف إلى هدم المؤسسات القائمة أو تخل بنظام أو أمان أي بقعة إذا كانت واقعة على الحدود أو أي مكان آخر لأراضي أي جهة أخرى ، أو لتغيير النظام الدستوري لتلك الجهة .

□ **مادة 8**

على الجهات العليا المتعاقدة ، بعد أن اعترفت بالمعاهدة العامة لحظر الحرب الموقعة في آب (أغسطس)27 ، 1928 ، تتعهد بالتوصل إلى تسوية أو حل جميع الخلافات أو الصدامات ، بغض النظر عن طبيعتها أو أصولها ، والتي قد تنشب بينهم ، إلا عن طريق التهدئة والتأكيد على ذلك المبدأ والتعهد على الاعتماد على طرق الإجراءات التي أقيمت بين الجهات العليا المتعاقدة بذلك الخصوص .

□ **مادة 9**

لن تُغير أي مادة من المعاهدة الحالية ، بأي طريقة تضعف التزامات اتخذت من قبل الجهات العليا المتعاقدة تحت ميثاق عصبة الأمم .

□ **مادة 10**

المعاهدة الحالية كتبت باللغة الفرنسية ووقعت من قبل أربعة جهات ، كما اعترفوا بها جميعًا ، أعطيت نسخة منها لكل من الجهات العليا المتعاقدة ومدة العقد لمدة خمس سنوات .

وبعد انقضاء تلك المدة ، وبحالة عدم الإشعار بإلغائها ، ولمدة ستة أشهر ، من قبل إحدى الجهات العليا المتعاقدة ، فستعتبر المعاهدة مجددة لمدة خمسة سنوات أخرى إلى أن تلغي بعد إخطار لمدة ستة أشهر من قبل أحد أو أكثر من الجهات العليا المتعاقدة . من إحدى الجهات فإن المعاهدة سوف تبقى نافذة المفعول بين الجهات الأخرى .

سوف يصادق على المعاهدة الحالية من قبل كل واحدة من الجهات العليا المتعاقدة كل حسب دستورها ، وتسجل في عصبة الأمم من قبل السكرتير العام الذي سوف يطالب بإعلام بقية أعضاء عصبة الأمم .

سوف تودع الوثائق المصدقة من قبل كل واحدة من الجهات العليا المتعاقدة مع حكومة إيران بعد إيداع كل وثيقة ، فإن حكومة إيران سوف تقوم حالًا بإعلام جميع الموقعين للمعاهدة الحالية .

في قصر سعد آباد (طهران) في اليوم الثامن من تموز (يوليو) ألف وتسعمائة وسبعة وثلاثين .

فايز محمد خان	عناية الله سامي
وزير خارجية أفغانستان	وزير خارجية إيران
دكتور توفيق رشدي آراس	دكتور ناجي الأصيل
وزير خارجية تركيا	وزير خارجية العراق

تحليل وتقييم معاهدة سعد آباد لعام 1937

تحقق هذا الإنجاز الدبلوماسي الكبير أثناء حكم المغفور له جلالة الملك غازي الأول والدول المجاورة إيران وتركيا وامتدادًا إلى أفغانستان . وقد خففت تلك المعاهدة من شدة التوتر التي ترجع جذوره إلى القرون الوسطى بين الإمبراطورية العثمانية السنية والإمبراطورية الفارسية الشيعية وقد أدى ذلك الصراع المذهبي إلى حروب طاحنة استمرت عبر السنين . وكانت حدود بلاد ما بين النهرين والتنازع على شط العرب من الأسباب الأخرى لذلك الصراع . كانت العلاقات بين الإمبراطوريتين المسلمتين في فترة سابقة تتسم بالود والاتفاق . إلا أن الخلاف شب بينهم غداة تبني الشاه إسماعيل صفوي الفارسي (1489 ـ 1524) للمذهب الشيعي الجعفري واتخاذه دين الدولة الرسمي وأخذ باضطهاد السنة مما أجج السلطان العثماني سليم الأول (1470 ـ 1520) الملقب سليم ياووز أي المتجهم أو القاسي وقد كان السلطان سليم والعثمانيين سُنة ، يعتبرون المذهب الشيعي أي الجعفري المنحرف عن الدين الإسلامي ، لذلك فقد جرد السلطان سليم حملة عسكرية كبرى واصطدم مع الجيش الفارسي في وادي جالديران في عام 1514 حيث انتصر الجيش العثماني انتصارًا ساحقًا وكان للمدافع الثقيلة التي امتلكها الجيش العثماني دورًا أساسيًا في النصر في تلك المعركة التاريخية الكبرى[4] .

وفي عام 1555 وقع الطرفان معاهدة أماسيا التي رسمت الحدود بين الإمبراطوريتين . إلا أن الخلاف شب مجددًا حين انتهك الفرس بنود معاهدة أماسيا وتجاوزوا حدودها فاندلعت حرب ضروس ثانية ، انتصر فيها السلطان مراد الرابع (1612 ـ 1640) على جيوش الفرس ، ثم وقع الطرفان

4) Kinross, Lord, The Ottoman Centuries: The Rise and Fall of the Turkish Empire (New York: Morrow Quill Paperbacks, 1977), P.167.

معاهدة قصر شيرين في عام 1739 والتي قضت أن يكون شط العرب بجانبيه داخل أيالة بلاد الرافدين العثمانية .

شط العرب كان المنفذ المائي الأساسي إلى الخليج العربي لأيالة بلاد الرافدين العثمانية والتي أصبحت بعد الحرب العالمية الأولى دولة العراق . وهو نهر عميق صالح للملاحة طوله 218 كم ومعدل عرضه 700متر وهو يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات في مدينة القرنة العراقية يجري بطوله داخل حدود العراق ، فهو نهر عراقي وليس نهرًا دوليًا .

ولكن مع ذلك كان النهر السبب في اندلاع عدة حروب مدمرة وتوقيع العديد من المعاهدات بين الإمبراطوريتين الإسلاميتين كان آخرها بروتوكول إسطنبول الذي وُقع في عام 1913 تحت رعاية لجنة رباعية دولية تكونت من روسيا وبريطانيا والدولة الفارسية والدولة العثمانية . وفي عام 1914 خططت تلك اللجنة الدولية الحدود بين الإمبراطوريتين وأصبح شط العرب بشاطئيه داخل بلاد ما بين النهرين ، وبتوقيع ذلك البروتوكول بقيت الحدود هادئة بين الفرس والأتراك لبضعة سنوات .

ولكن ما أن أُعلن ولادة المملكة العراقية واعتلاء الملك فيصل الأول لعرشها في عام 1921 حتى أعلنت حكومة فارس عدم التزامها بأي معاهدة سابقة لأنها جميعًا وُقعت مع الدولة العثمانية التي زالت عن الوجود ، ولم تعترف بحكومة العراق الجديدة وطالبت بإلحاق شط العرب بأرضها . إلا أن الخلاف حُسم تدريجيًا وتبادل البلدان المتجاوران الزيارات وبقي أمر الحدود بينهما في حالة سبات .

ولكن بعد وفاة الملك فيصل الأول بدأت إيران تحرشها بخصوص الحدود وشط العرب كما يبين التصريح التالي :

تقول طهران :

إن الوضع الحالي يبقى للعراق كل مياه شط العرب ما عدا بعض المواقع وخصوصًا في المحمرة .

إن الحكومة الفارسية التي تطالب إما بالثالوج أو باقتسام النهر ، ترفض حاليًا الاعتراف بالحدود التي رسمت في عام 1914 .

وبدأت حكومة الشاه رضا بهلوي لا تعترف بتلك الحدود وقامت بعدة انتهاكات لها كالآتي :

أ ـ بناء وتعزيز عدة مراكز بوليس داخل الحدود العراقية .

ب ـ عدم مراعاة الأنظمة التي تبناها وأعلنها مدير ميناء البصرة والتي تنظم الملاحة في شط العرب .

ج ـ قطع مصادر المياه التي يعتمد عليها قرويو العراق وخصوصًا في منطقة خانقين[5] .

إلا أن الدولة العراقية بزعامة الملك غازي الأول وقفت بوجه الفرس وأكدت على حقها في حدودها المرسومة استنادًا على بروتوكول اسطنبول لعام 1913 وتخطيط الحدود من قبل اللجنة الدولية الرباعية لعام 1914 . وتصاعد التوتر بين الجانبين خصوصًا بعد أن وردت أخبار تفيد أن إيران[6] تستورد سلاحًا جديدًا ومتطورًا . من أوروبا ، مما حدى بالحكومة العراقية أن

---

5) Zaki, Mamoon Amin "The Iraq War" International Development and A lternative Future: The Coming Challenge. Ed. Mekki Mtewa (New Delhi: Allied Pub,1990) p:446.

بُحثت هذه المعلومات من ضمن دراسة للحرب العراقية الإيرانية قدمها الدكتور مأمون زكي في المؤتمر الذي عقدته جمعية الدراسات الدولية للعالم الثالث في عام 1987 في مدينة Palm Beach ، ولاية فلوريدا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ونالت الدراسة الجائزة الأولى .

6) في تلك الفترة بُدِّل اسم بلاد فارس إلى إيران ، وتعني أرض الإريين ؛ أي العرق الآري .

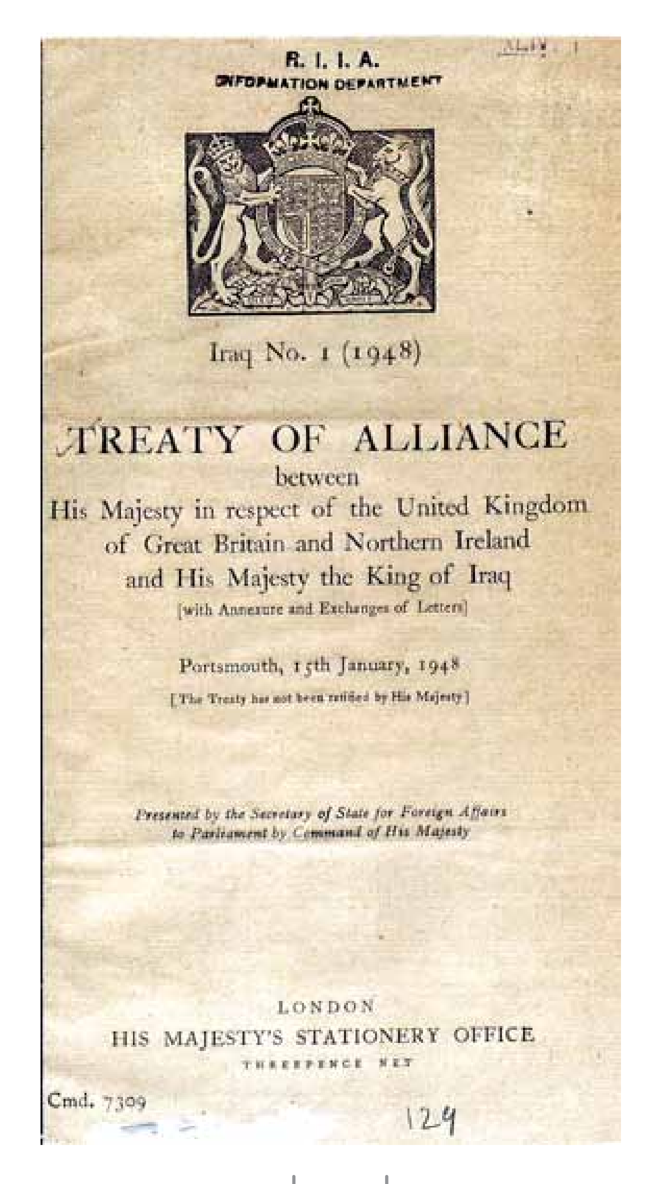
تحسن وضعها العسكري وتعزز ترسانة أسلحتها . ولجأ العراق إلى محاولة حل التوتر دبلوماسيًا فقدم شكوى إلى عصبة الأمم .

وهنا لعبت المشاريع الاستعمارية لدول أوروبا دورًا تاريخيًا في تقرير العلاقات الدبلوماسية لدول الشرق الأوسط . ففي تلك الأثناء اجتاحت إيطاليا الحبشة ، فانتاب البلاد العربية القريبة بأجمعها قلق عميق خشية أن تجتاح أوروبا منطقة الشرق الأوسط الغنية بالمصادر الطبيعية والمهمة استراتيجيًا . فبادر رئيس الجمهورية التركية ، مصطفى كمال أتاتورك لبعث رسائل تحذير لفض النزاع وسحب القضية من عصبة الأمم لكي تركز جهودها لمواجهة التهديد الأوروبي . وبالفعل سُحبت القضية من العصبة وبدأ الجانبان الفارسي والعراقي التفاوض لحل نزاع الحدود وكان الموفد المفاوض العراقي نوري السعيد . إلا أن انقلابًا عسكريًا بقيادة الضابط بكر صدقي وقع في العراق في عام 1936 ، فحل السيد ناجي الأصيل محل نوري السعيد ، وتكللت الجهود الدبلوماسية بتوقيع معاهدة سلام بين الدولتين .

وبعد ذلك واصل السيد ناجي الأصيل جهوده مع تركيا وأفغانستان ووقعت الدول الأربعة ، العراق وتركيا وإيران وأفغانستان معاهدة عدم الاعتداء في 1937/7/4 سميت (ميثاق سعد آباد) . وقد كان توقيع هذا الميثاق الى تقارب شعوب وجيوش الدول الأربع ما كون كتلة بشرية وعسكرية قوت إمكانية التعاون في مواجهة خصومهم . هذا فضلًا عن أن الحلف قد تم بمحض إرادة الدول الأربعة مما شكل بعض التحدي للهيمنة المطلقة التي كانت تفرضها بريطانيا العظمى على منطقة الشرق الأوسط . وقد لعب العراق دورًا أساسيًا أثناء حكم الملك غازي في تحقيق ذلك النجاح الدبلوماسي .

الفصل الخامس

النص الانكليزي لمعاهدة بورتسماوث 1948



R. I. I. A.
INFORMATION DEPARTMENT

Iraq No. 1 (1948)

TREATY OF ALLIANCE
between
His Majesty in respect of the United Kingdom
of Great Britain and Northern Ireland
and His Majesty the King of Iraq
[with Annexure and Exchanges of Letters]

Portsmouth, 15th January, 1948
[The Treaty has not been ratified by His Majesty]

Presented by the Secretary of State for Foreign Affairs to Parliament by Command of His Majesty

LONDON
HIS MAJESTY'S STATIONERY OFFICE
THREEPENCE NET

Cmd. 7309

129

TREATY OF ALLIANCE BETWEEN HIS MAJESTY IN RESPECT OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND AND HIS MAJESTY THE KING OF IRAQ

Portsmouth, 15th January, 1948

His Majesty the King of Great Britain, Ireland and the British Dominions beyond the Seas and His Majesty the King of Iraq;

Animated by the most sincere desire to consolidate the friendship and good relations which exist between them and to establish these relations on foundations more suited to the development of this friendship;

Desiring to conclude a new treaty of alliance with the object of consolidating the friendly relations which exist between them and of strengthening by co-operation and mutual assistance the contribution which each of them will be able to make to the maintenance of international peace and security in accordance with the provisions and principles of the Charter of the United Nations(1):

Have accordingly appointed as their plenipotentiaries,

His Majesty the King of Great Britain, Ireland and the British Dominions beyond the Seas (hereinafter referred to as His Britannic Majesty):

For the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:

The Right Honourable Ernest Bevin, M.P., his Principal Secretary of State for Foreign Affairs;
The Right Honourable A. V. Alexander, M.P., Minister of Defence;
The Right Honourable A. Creech Jones, M.P., Secretary of State for the Colonies;
The Right Honourable the Viscount Hall, First Lord of the Admiralty;

His Majesty the King of Iraq:

His Excellency Saiyid Saleh Jabr, Prime Minister of Iraq;
His Excellency Nuri Pasha Said, President of the Senate and former Prime Minister of Iraq;
His Excellency Saiyid Taufiq Suwaidi, Senator and former Prime Minister of Iraq;
His Excellency Dr. Fadhil al Jamali, Minister of Foreign Affairs of Iraq;
His Excellency Colonel Shakir al Wadi, Minister of Defence of Iraq;

Who, having exhibited their full powers, found in good and due form, have agreed as follows:—

ARTICLE 1

There shall be perpetual peace and friendship between His Britannic Majesty and His Majesty the King of Iraq.

(1) "Treaty Series No. 67 (1946)," Cmd. 7015.

NATIONAL CENTRAL LIBRARY
Iw'd.

A close alliance shall continue between the High Contracting Parties in consecration of their friendship, their cordial understanding and their good relations.

Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance or might create difficulties for the other party thereto.

ARTICLE 2

Should any dispute between either High Contracting Party and a third party produce a situation which involves the risk of a rupture with that State, the High Contracting Parties will concert together with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means in accordance with the provisions of the Charter of the United Nations and of any other international obligations which may be applicable to the case.

ARTICLE 3

Should either High Contracting Party, notwithstanding the provisions of Article 2 of the present Treaty, become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of Article 4 of the present Treaty, immediately come to his aid as a measure of collective defence.

In the event of an imminent menace of hostilities the High Contracting Parties will immediately concert together the necessary measures of defence.

ARTICLE 4

Nothing in the present Treaty is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve, upon either of the High Contracting Parties under the Charter of the United Nations or under any other existing international agreements, conventions or treaties.

ARTICLE 5

The present Treaty, of which the Annexure is an integral part, shall replace the Treaty of Alliance signed at Bagdad on the third day of June, one thousand nine hundred and thirty(2) of the Christian Era, corresponding to the fourth day of Safar, one thousand three hundred and forty-nine Hajrah, together with the Annexure, all letters and notes interpreting or otherwise exchanged in 1930 or 1931 in connexion therewith, and the Railway Agreement signed at Bagdad on 31st March, 1936,(3) which shall cease to have effect upon the entry into force of the present Treaty. The above is without prejudice to any financial obligations which have already accrued under the Treaty of 1930, any such letters or notes and the Railway Agreement of 1936.

ARTICLE 6

Should any difference arise relative to the application or interpretation of this Treaty, and should the High Contracting Parties fail to settle such difference by direct negotiation, the difference shall be referred to the International Court of Justice unless the parties agree to another mode of settlement.

(2) "Treaty Series No. 15 (1931)," Cmd. 3797.
(3) "Treaty Series No. 28 (1936)," Cmd. 5282.

ARTICLE 7

The present Treaty shall be ratified and shall come into force upon the exchange of instruments of ratification, which shall take place as soon as possible. It shall remain in force for a period of 20 years from the date of its coming into force. At any time after 15 years from the date of coming into force of this Treaty, the High Contracting Parties may, at the request of either of them, negotiate for its revision, which shall provide for the continued co-operation of the High Contracting Parties in the defence of their common interests. The period of 15 years shall be reduced if a complete system of security agreements under Article 43 of the Charter of the United Nations is concluded before the expiry of 15 years.

At the end of 20 years, if the present Treaty has not been revised, it shall remain in force until the expiry of one year after notice of termination has been given by one High Contracting Party to the other through the diplomatic channel.

In faith whereof the respective plenipotentiaries have signed the present Treaty.

Done, in duplicate, at Portsmouth, this 15th day of January, 1948, of the Christian Era, corresponding to the 4th Rabi'a al Awwal 1367 Hijra.

(Signed) ERNEST BEVIN.
A. V. ALEXANDER.
A. CREECH JONES.
HALL.
SALEH JABR.
NOURY SAID.
T. SWAIDY.
MOHD. FADHEL JAMALI.
S. WAIDI.

ANNEXURE

Article 1

(a) The High Contracting Parties recognise the importance of air bases as an essential element in the defence of Iraq itself and of international security and as a link in the essential communications of both parties. They agree moreover that, in the common interests of both of them, His Britannic Majesty must be in a position to discharge his obligations under Article 3 of the Treaty.

(b) In the event of either High Contracting Party becoming involved in war, or of a menace of hostilities, His Majesty the King of Iraq will invite His Britannic Majesty to bring immediately to Iraq the necessary forces of all arms and will furnish to His Britannic Majesty on Iraqi territory all the facilities and assistance in his power, including the use of railways, rivers, ports, aerodromes and lines of communication on the same financial terms as those applicable to the forces of His Majesty the King of Iraq.

(c) To maintain the Iraqi bases at Habbaniya and Shaiba at all times, whether of peace or of war, in the necessary state of operational efficiency, His Britannic Majesty will provide at these bases the necessary technical staff, installations and equipment, and subject to paragraph (e) of Article 2 below will meet the cost of such maintenance. No use shall be made of these two air bases for civil aviation except on the recommendation of the Joint Defence Board referred to in Article 5 of this Annexure. In the event of such use being so recommended, the financial provisions of Article 2 of this Annexure will be revised.

(d) Until such time as Peace Treaties have entered into force with all ex-enemy countries, His Majesty the King of Iraq grants to operational units of the Air Forces of His Britannic Majesty free access to and use of the two air bases referred to in (c) above, it being understood that the Peace Treaties are to be deemed to be fully in force when the Allied Forces are withdrawn from the territories of all ex-enemy States.

After such time as the Peace Treaties have fully entered into force, His Majesty the King of Iraq may invite such units to use the bases on the advice of the Joint Defence Board in the light of circumstances then prevailing.

(e) His Majesty the King of Iraq agrees to permit aircraft of His Britannic Majesty in transit across Iraq freely to use the air bases of Habbaniya and Shaiba.

(f) The air bases of Habbaniya and Shaiba shall be used jointly and in co-operation by the Royal Iraqi Air Force and such units of the Air Forces of His Britannic Majesty as may be disposed there.

(g) His Britannic Majesty shall not be called upon to pay any charges in respect of the use of any other landing grounds in Iraq by his air forces.

Article 2

(a) His Majesty the King of Iraq will provide at his expense the forces necessary for the guarding of the air bases at Habbaniya and Shaiba.

(b) Day-to-day operation of the bases and their security arrangements shall be mutually arranged between the Iraqi and British Commanding Officers, who will each retain the final responsibility for the movement of the units of his own country.

(c) The administration of the units of each country, including accommodation arrangements, shall be separate except where it is decided to pool resources.

34807 B 2

(*d*) His Majesty the King of Iraq and His Britannic Majesty will each meet the cost of supplies and services furnished to his own air forces visiting or present at the two bases.

(*e*) His Majesty the King of Iraq will pay the cost of maintenance of all buildings and installations at the two air bases exclusively occupied by or erected for the Iraqi forces. Each of the High Contracting Parties will pay the cost of new buildings provided for the sole use of his own forces.

(*f*) The allocation of existing installations and buildings at the air bases will be decided by the Joint Defence Board. His Majesty the King of Iraq may purchase the installations and buildings allotted to the Iraqi forces at a fair valuation. On the final evacuation of British forces, the Iraqi Government shall either themselves take over such buildings and permanent structures at the bases as have not previously been purchased at a fair valuation having regard to the use to which they have been put, or shall afford such facilities as may reasonably be necessary to enable the Government of the United Kingdom to dispose thereof to the best advantage.

(*g*) His Britannic Majesty shall not be liable for any Iraqi rates and taxes in respect of the air bases or any buildings and installations therein

ARTICLE 3

In order that the air forces of the High Contracting Parties should attain the necessary efficiency in co-operation with each other—

(i) His Britannic Majesty offers all appropriate facilities at Royal Air Force air fields in the United Kingdom and in any British colony or protectorate administered by the United Kingdom as may be required by the Royal Iraqi Air Force. In particular, His Britannic Majesty offers to make available to the personnel of the Royal Iraqi Air Force the facilities of the armament training centres of the Royal Air Force in the Middle East.

(ii) His Britannic Majesty will make available operational units of his forces to engage in joint training operations with the Iraqi Air Forces for a sufficient period in each year.

(iii) His Majesty the King of Iraq will make available facilities at air bases in Iraq necessary for the purposes of this joint training.

ARTICLE 4

(*a*) All Iraqi units at bases in Iraq or in the United Kingdom and any British colony or protectorate administered by the United Kingdom whether stationed or in transit, shall be under Iraqi command.

(*b*) Similarly, all British units shall be under British command.

ARTICLE 5

In the common defence interests of the United Kingdom and Iraq a permanent joint advisory body will be set up immediately on the entry into force of this Treaty to co-ordinate defence matters between the Government of the United Kingdom and the Iraqi Government within the scope of this Treaty.

This body, which will be known as the Anglo-Iraqi Joint Defence Board, will be composed of competent military representatives of the two Governments in equal numbers, and its functions will include—

(*a*) The formulation of agreed plans in the strategic interests common to both countries,

(*b*) Immediate consultation on the threat of war,

(*c*) The co-ordination of measures to enable the forces of either High Contracting Party to fulfil their obligations under Article 3 of the Treaty,

(*d*) Consultation regarding the training of the Iraqi Forces and the provision of equipment for them. The Joint Defence Board shall submit annual reports thereon and recommendations to the Governments of the two High Contracting Parties,

(*e*) Arrangements regarding the joint training operations referred to in Article 3 of this Annexure.

ARTICLE 6

His Majesty the King of Iraq agrees to afford, in case of need, and on request, all necessary facilities for the movement of units of His Britannic Majesty's Forces in transit across Iraq, with their supplies and equipment, on the same financial terms as those applicable to the forces of His Majesty the King of Iraq.

ARTICLE 7

Subject to any modifications which the two High Contracting Parties may agree to introduce in the future, the Iraqi Government will continue to extend to the units of His Britannic Majesty's Forces disposed in Iraq in pursuance of the present Treaty, or otherwise by agreement between the High Contracting Parties, the immunities and privileges which they at present enjoy in jurisdictional and fiscal matters and the existing provisions of any local legislation affecting units of the armed forces of His Britannic Majesty in Iraq.

The privileges and immunities to be extended to units and personnel of the Royal Iraqi Air Force visiting or present in British territory shall be defined on a reciprocal basis.

ARTICLE 8

His Britannic Majesty undertakes to grant whenever they may be required by His Majesty the King of Iraq all possible facilities in the following matters, the cost of which will be met by His Majesty the King of Iraq:—

(*a*) Naval, military and aeronautical instruction of Iraqi officers in the United Kingdom.

(*b*) The provision for the forces of His Majesty the King of Iraq of arms, ammunition, ships and aeroplanes of modern pattern such as are in current use by the forces of His Britannic Majesty on a priority which, having regard to the relative needs of each force, shall treat both forces equally.

(*c*) The provision of naval, military and air force officers to serve as instructors with the forces of His Majesty the King of Iraq.

ARTICLE 9

In view of the desirability of identity in training and methods between his own forces and those of His Britannic Majesty, His Majesty the King of Iraq undertakes that, should he deem it necessary to have recourse to foreign military instructors, these shall be chosen from amongst British subjects.

He further undertakes that any personnel of his forces that may be sent abroad for military training will be sent to military schools, colleges and training centres in the territories of His Britannic Majesty, provided that this shall not prevent him from sending to any other country such personnel as cannot be received in the said institutions and training centres, or for courses not available in those territories.

He further undertakes that the armament and essential equipment of his forces shall not differ in type from those of the forces of His Britannic Majesty.

ARTICLE 10

His Majesty the King of Iraq undertakes to grant general permission to His Britannic Majesty's ships to visit the Shatt-al-Arab on the understanding that His Majesty the King of Iraq is given prior notification of visits to Iraqi ports.

EXCHANGES OF LETTERS

No. 1

Mr. Ernest Bevin to His Excellency Saiyid Saleh Jabr

Portsmouth,
Your Excellency, *15th January,* 1948

ON the occasion of the signature of the Treaty of Alliance between Great Britain and Iraq, I have the honour to assure Your Excellency that, with a view to assisting the Iraqi Government in their desire to carry out extensive plans of economic and social development, His Majesty's Government in the United Kingdom will do all in their power to meet the requests of the Iraqi Government for the services of any experts or officials with technical qualifications of whom the Iraqi Government may stand in need.

I have, &c.
ERNEST BEVIN.

No. 2

His Excellency Saiyid Saleh Jabr to Mr. Ernest Bevin

Portsmouth,
Your Excellency, *15th January,* 1948

I HAVE the honour to acknowledge your letter of to-day's date which reads as follows:—

[As in No. 1]

I have, &c.
SALEH JABR.

No. 3

Mr. Ernest Bevin to His Excellency Saiyid Saleh Jabr

Portsmouth,
Your Excellency, *15th January,* 1948

IN connexion with the Treaty signed by us to-day I desire on behalf of my Government to inform you that the military installations in the Basra area, built by the British forces during the War of 1939–45, specified below will be handed over free of charge to the Iraqi Government.

The following are the installations in question:—

(1) Former British and Indian military hospitals in the Shaiba area known as Camp 57 and Camp 67.
(2) Shaiba Water Supply Services, including Filtration Plant and Distribution System.
(3) Shaiba Electric Power Station and Distribution System.
(4) Telecommunications Systems in Shaiba, Ma'qil and 'Ashar area.

I have, &c.
ERNEST BEVIN.

No. 4

His Excellency Saiyid Saleh Jabr to Mr. Ernest Bevin

Portsmouth,
15th January, 1948

Sir,

I HAVE the honour to acknowledge your letter of to-day's date concerning certain military installations in the Basra area, which the Government of the United Kingdom intend to hand over free of cost to the Iraqi Government.

I have, &c.
SALEH JABR.

No. 5

His Excellency Saiyid Saleh Jabr to Mr. Ernest Bevin

Portsmouth,
15th January, 1948

Your Excellency,

WITH reference to Article 4 of the Treaty signed to-day, I desire on behalf of my Government to state that the Covenant of the League of Arab States signed on 22nd March, 1945, and the Saadabad Pact between Iran, Iraq, Turkey and Afghanistan signed on 8th July, 1937, are included amongst the existing International Agreements to which this Article refers and are Agreements to which in this connexion my Government attaches particular importance.

I have, &c.
SALEH JABR.

No. 6

Mr. Ernest Bevin to His Excellency Saiyid Saleh Jabr

Portsmouth,
15th January, 1948

Your Excellency,

I HAVE the honour to acknowledge your letter of to-day's date which reads as follows:—

[As in No. 5]

I have, &c.
ERNEST BEVIN.

14521 Wt. 1520/2623 1/48 F.O.P. 34807

الترجمة العربية وتقييم معاهدة بورتسماوث 1948

في يوم 11 كانون الأول (يناير) 1948 أصدرت الحكومة العراقية بيانًا بإلغاء معاهدة 1930 مع بريطانيا العظمى وأن رئيس الوزراء صالح جبر قد وقع معاهدة جديدة دعيت (معاهدة بورتسماوث) نسبة إلى مدينة بورتسماوث البريطانية التي وقعت فيها المعاهدة[1] وقد وقعت المعاهدة آبان الفعاليات التي كانت قائمة على قدم وساق بخصوص مشروع تقسيم أراضي فلسطين إلى دولتين ، دولة عربية ودولة يهودية (المشروع الصهيوني) وقد رسمت حدود أراضي معينة من فلسطين يقطنها المهاجرون اليهود الذين جاءوا من أوربا وأمريكا وروسيا وأنحاء العالم الأخرى ليعلنوا تلك الأراضي دولة يهودية لهم باسم (إسرائيل) .

وقد كانت وزارة صالح جبر وبمساعدة نوري السعيد والأمير عبد الإله قد تمكنت من إقناع السلطات البريطانية خصوصًا وزير الخارجية ارنست بيفن بخطأ المشروع الصهيوني وظلمه لحقوق عرب فلسطين وبأن أراضي فلسطين من البحر المتوسط إلى نهر الأردن هي أراض عربية محضة وتعود لأهلها عرب فلسطين . القاطنين فيها من أقدم الأزمان . وقد استجاب ارنست بيفن الذي لم يكن مقتنعًا بالمشروع الصهيوني أو مشروع التقسيم واتفق مع الحكومة العراقية على بعض الخطوات التي تبطل مشروع التقسيم وتبقى فلسطين كبلد عربي موحد تحت حكم شعبه .

إلا أنه وعلى أثر إعلان توقيع معاهدة بورتسماوث انفجر الشارع العراقي بتظاهرات صاخبة تشجب المعاهدة كونها تخدم الاستعمار وانبرى الألوف من الشبان والشابات للنزول إلى الشوارع للاحتجاج وإلغاء المعاهدة ولم يكن أي من المتظاهرين قد اطلع على بنودها ولكن المعتقد الذي اجتاح الشوارع هو أن عملاء الاستعمار صالح جبر ونوري السعيد والأمير عبد الإله

1) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، مصدر سابق ، ج7 ص 231 .

وقعوها ، فبلا شك أن المعاهدة تخدم الاستعمار .

فانطلقت الجماهير الغاضبة باحتجاجات هادرة فأقفلت الكليات والمدارس الثانوية وأغلقت المخازن واجتاحت تلك الحشود الشوارع من كل الأعمار والفئات تهاجم الحكومة ما استدعى السلطات إلى الأخذ بزمام الأمور للحفاظ على الأرواح والأمن فانتشرت قوات الشرطة ووقعت مصادمات وإطلاق نار البنادق والرشاشات من قبل الشرطة فسقط عدة قتلى وجرحى من شباب وصبيان المدارس .

فتقدمت الأحزاب وأساتذة الجامعة وبعض نواب وأعيان البرلمان بعرائض والتماسات مطالبه بإلغاء المعاهدة فهرع الأمير عبد الإله لعقد اجتماع دعا إليه بعض الوزراء وأعضاء البرلمان ورؤساء الأحزاب السياسية وتوصل الجميع إلى تفاهمات مرضيه .

ثم أذاعت محطة إذاعة بغداد عن طريق المذيع المعروف آنذاك ناظم بطرس بأن الأمير عبد الإله الوصي وولي العهد المعظم سوف يلقي خطابًا مهمًا . بعد ذلك التقديم انبعث صوت الأمير عبد الإله ضعيفًا مترددًا واستهل خطابه قائلًا «شعبي العزيز : من المؤلم حقًا أن تقع حوادث شغب في وطننا الغالي وسقوط بعض الضحايا»[2] . واستمر الأمير بخطاب مقتضب واعدًا الشعب بأن الدولة دائبة على خدمة الوطن وتحترم إرادة الشعب لذا قد تقرر إلغاء معاهدة بورتسماوث وقبلت استقالة الوزارة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته[3] .

عم السرور جميع أنحاء العراق وانطلقت الزغاريد والأهازيج والاحتفالات

2) كان الأمير عبد الإله خال ووصيًا على الملك فيصل الثاني الذي لم يكن آنذاك قد بلغ الثانية عشر من العمر .

3) كان المؤلف في ذلك العهد صبيًا في المدرسة الابتدائية وكان جالسًا بجانب والده قرب المذياع للاستماع لآخر الأخبار .

وأطلق بعض الرجال إطلاقات نارية في الهواء احتفالًا بانتصار إرادة الشعب على الطغمة الحاكمة عملاء الاستعمار واستقالة الوزارة الخائنة وسقوط معاهدة بورتسماوث الجائرة التي كانت ستكبل العراق . وخرجت مسيرات الأفراح وحملت الفتيات أكاليل الزهور إلى قبور الشهداء الذين سقطوا قتلى أثناء التظاهرات .

تبين التفاصيل التالية ترجمه بنود ومواد معاهدة بورتمساوث التي أطلقت ذلك الهياج الذي دعي تاريخيًا (الوثبة) أو وثبه 1948 .

الغلاف

العراق رقم 1 (1948)

معاهدة تحالف

بين

صاحب الجلالة بخصوص المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا وصاحب الجلالة ملك العراق مع الملحقات والرسائل المتبادله بورتسماوث 15 كانون الثاني (يناير) 1948 .

(المعاهدة لم تصدق من قبل صاحب الجلاله) .

قدمت إلى البرلمان من قبل وزير الدولة للشئون الخارجية حسب أوامر صاحب الجلالة .

لندن

مكتب قرطاسية صاحب الجلالة .

ثلاث بنسات

Cmd.7309.

معاهدة تحالف بين صاحب الجلالة لشئون المملكة المتحدة لبريطانيا وشمال أيرلندا وصاحب الجلالة ملك العراق

. . . .

بورتسماوث ، 15 كانون الثاني (يناير) 1948

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى ، ايرلندا ومناطق الانتداب البريطانية عبر البحار وصاحب الجلالة ملك العراق صدرت عن الإرادة المخلصة لتعزيز الصداقة والعلاقات الجيدة المتواجدة بينهما ولأجل تأسيس هذه العلاقات على قواعد أكثر ملائمة لتطوير هذه الصداقة :

برغبة إنجاز معاهدة حلف جديدة بهدف تعزيز الصداقة الموجودة بينهم ولتقويتها عن طريق التعاون وتوفير المساعدات المتبادلة التي سوف يتمكن كل منهما القيام بها لأجل الحفاظ على السلام والأمان الدولي حسب شروط ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة[4] .

وقد عينوا مندوبيهم المخولين ،

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى ، أيرلندا ومناطق الانتداب البريطانية عبر البحار (من الآن فصاعدًا يعنون جلالته البريطانية) :

عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

صاحب الشرف الأكرم ايرنست بيفن (Ernest Bevin) ، عضو البرلمان M.Pو ووزير الدولة الأول للشئون الخارجية ،

صاحب الشرف الأكرم أ . ف . اليكساندر (A.V Alexander) عضو البرلمان ، وزير الدفاع

صاحب الشرف الأكرم أ . كرينش جونز (A Greech Jones) عضو

---

4) تسلسل المعاهدة cmd 1015 (1946) Treaty Series No.67 رقم (1946) cmd 7015 . 67.

البرلمان ، وزير الدولة للمستعمرات صاحب الشرف الأكرم الفيكونت هول The Vicount Hall القائد الأول للبحرية .

صاحب الجلالة ملك العراق

فخامة السيد صالح جبر رئيس وزراء العراق .

فخامة نوري باشا سعيد ، رئيس مجلس الأعيان ورئيس الوزراء سابقًا

معالي الدكتور فاضل الجمالي وزير خارجية العراق

معالي العقيد شاكر الوادي وزير دفاع العراق .

الذين مارسوا سلطاتهم التامة ووافقوا حسب الظروف المناسبة على الآتي :

مادة 1

سيكون ثمة سلام دائم وصداقة بين جلالته البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق .

سوف يستمر خلق تقارب بين الجهات العليا المتعاقدة حسب صداقتهم وتفهمهم المهذب وعلاقتهم الجيدة .

تتعهد كل من الجهات العليا المتعاقدة أن لا يتبنى في البلدان الأجنبية موقفًا لا يتلاءم مع الحلف أو ما يسبب صعوبات للجهة الأخرى .

مادة 2

في حالة نشوب نزاع بين أي من الجهات العليا المتعاقدة وجهه ثالثة بحيث يؤدي إلى وضع يهدد إلى خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة ، فإن الجهات العليا المتعاقدة سوف تتفق على التفاهم لحل ذلك النزاع بواسطة الطرق السلمية استنادًا على شروط ميثاق الأمم المتحدة أو استنادًا على أي التزام دولي المناسب للجوء إليه في تلك الحالة .

مادة 3

في حالة دخول أي من الجهات العليا المتعاقدة بالرغم من شروط مادة 2

من المعاهدة الحالية في حرب ، فإن الجهة المتعاقدة الأخرى سوف تهرع ، حسب مادة 4 من المعاهدة الحالية ، لمساعدته كأجراء للدفاع المشترك .

في حالة حدوث خطر يهدد بالصراع ، فإن الجهات العليا المتعاقدة سوف تقوم باتخاذ الإجراءات الضرورية للدفاع .

مادة 4

لا يوجد أي شيء في المعاهدة الحالية يغمط حقوق والالتزامات أو قد تؤدي إلى غمط حقوق والتزامات أي من حقوق والتزامات لأي من الجهات العليا المتعاقدة تحت ميثاق الأمم المتحدة أو أي اتفاقية دولية موجودة أو مؤتمر دولي أو معاهدة .

مادة 5

المعاهدة الحالية والتي ملحقها يعتبر قسم متمم لها سوف تحل محل معاهدة التحالف التي وقعت في بغداد في اليوم الثالث من حزيران (يونيو) عام ألف وتسعمائة وثلاثون . حسب التقويم المسيحي للأمم المتحدة ، والتي توافق لليوم الرابع من صفر ، ألف وثلثمائة وتسعة وأربعون هجرية ، مع الملحق وكل الرسائل والملاحظات التي تفسر أو التي تبودلت في 1930 أو 1931 مع الإضافات ومعاهدة السكك التي وقعت في بغداد في 31 ، آذار (مارس) 1936 والتي سيتوقف العمل بها حال أن تصبح المعاهدة الحالية نافذة المفعول . إن التفاصيل أعلاه سوف لن تلحق أي غبن بالالتزامات المالية التي اكتسبت شرعية تحت معاهدة 1930 ، أو أي رسائل أو معاهدة السكك الحديدية لعام 1936 .

مادة 6

في حالة حدوث أي خلاف بخصوص تطبيق أو تفسر هذه المعاهدة أو في حالة فشل الجهات العليا المتعاقدة في تسوية ذلك الخلاف عن طريق

المفاوضات المباشرة ، فإن الخلاف سوف يحال إلى محكمة العدل الدولي إلا إذا اتفق الجانبان على وسيلة أخرى للتسوية .

مادة 7

سوف يصادق على المعاهدة الحالية وتصبح نافذة المفعول بعد تبادل وسائل التصديق والتي ستنفذ بأسرع وقت ممكن . وستبقى نافذة المفعول لمدة 20 عامًا منذ تاريخ تنفيذها ، في أي وقت بعد 15 عامًا بعد أن تصبح المعاهدة الحالية نافذة المفعول ، فإن الجهات العليات المتعاقدة بخصوص الدفاع عن مصالحهم المشتركة . إذا تم إنجاز نظام ضمن المعاهدة تحت مادة 43 من ميثاق الأمم المتحدة ، فإن فترة الـ 15 عام سوف تخفض قبل انتهاء فترة الـ 15 عام .

في نهاية فترة 20 عامًا ، وإذا لم تعدل المعاهدة الحالية ، فسوف تبقى نافذة المفعول لمدة سنة واحدة أخرى ، بعد أن يقدم أحد الأطراف العليا المتعاقدة إخطارًا بإلغائها إلى الجهة الأخرى بواسطة الوسائل الدبلوماسية .

وقد وقَّع الممثلون هذه المعاهدة عن قناعة .

انجزت بنسختين في بورتسماوث هذا اليوم 15th كانون الثاني (يناير) 1948 حسب الفترة المسيحية والتي توافق 14th ربيع الأول 1367

Signed	التوقيع
Ernest Bevin	ارنسيت بيفن
A.V Alexander	أ .ف . اليكساندر
A.Greech Jones	أ .كريج جونز
Hall	هول
Saleh Jabbr	صالح جبر
Nouri Said	نوري سعيد
T.Swidy	ت .سويدي
Mohd.Fadhil Jamali	محمد فاضل الجمالي
S.Waidi	ش . وادي

ملحق

مادة 1

أ . تأخذ الجهات العليا المتعاقدة بنظر الاعتبار القواعد الجوية كعنصر جوهري في الدفاع عن العراق نفسه والضمان الدولي وكحلقة اتصالات مهمة لكلا الجهتين فضلًا عن ذلك فإن الجهتين اتفقا بوجوب أن يكون لصاحب الجلالة البريطانية موضع للقيام بالتزاماته تحت مادة 3 من المعاهدة لأجل خدمة الطرفين .

ب . في حالة دخول أي من الجهات العليا المتعاقدة في حرب أو يتعرض لتهديد بالاعتداء فإن صاحب الجلالة ملك العراق يدعوا صاحب الجلالة البريطانية أن يجلب حالًا للعراق القوات المسلحة الضرورية ويوفر لصاحب الجلالة البريطانية مناطق في العراق لجميع التسهيلات والمساعدات التي تحت سلطته ، من ضمنها استعمال السكك الحديدية والأنهار والموانئ والمطارات ، وخطوط الاتصالات على نفس الشروط المالية التي تطبق على قوات جلاله ملك العراق .

ج . لأجل صيانة الصلاحيات التامة لاستعمال قاعدتي الحبانية والشعبية في جميع الأوقات سواء أثناء السلم أو الحرب ، فإن صاحب الجلالة البريطانية سوف يزود تلكما القاعدتان بالموظفين الفنيين وبناء التأسيسات والتجهيزات ، وحسب فقرة (E) من المادة 2 أدناه سيقوم بدفع تكاليف عمليات الصيانة تلك . سوف لن تستعمل هاتان القاعدتان للطيران المدني ما عدا في حالة طلب مجلس الدفاع المشترك المذكور في مادة 5 من هذا الملحق . وإذا اقتضت الحاجة لمثل هذا الاستعمال ، فإن الشروط المالية للمادة 2 لهذا الملحق سوف تنقح .

د . إلى حين تصبح معاهدة سلام نافذة المفعول مع كل الدول التي كانت أعداء سابقًا ، فإن صاحب الجلالة ملك العراق يوفر للوحدات الفعالة للقوة الجوية لصاحب الجلالة البريطانية مجالًا حرًا للدخول واستعمال القاعدتين الجويتين المذكورتين في الفقرة (ج) أعلاه ، مع العلم أن معاهدات السلام سوف تعتبر نافذة المفعول بشكل تام بعد أن تنسحب قوات الحلفاء من جميع مناطق الدول التي كانت أعداء سابقًا .

وبعد حلول الوقت الذي تدخل فيه معاهدات السلام حيز التنفيذ ، فإن لصاحب الجلالة ملك العراق الحق لاستدعاء مثل هذه الوحدات لغرض استعمال القواعد بعد توصيه مجلس الدفاع المشترك وحسب الظروف السائدة حينئذ .

هـ . يوافق صاحب الجلالة ملك العراق أن يسمح لطائرات جلالته البريطانية أنت تمر عبر العراق بحرية لتستعمل قاعدتي الجو الحبانية والشعبية .

و . سوف تستعمل قاعدتي الجو في الحبانية والشعبية من قبل القوة الجوية العراقية الملكية بمشاركه وحدات القوات الجوية لجلالته البريطانية كلما تستوجب الحاجة .

ز . سوف لن يطالب صاحب الجلالة البريطانية أن يدفع أي ثمن بخصوص استعمال هبوط أي من قواته الجوية على أي أراضي عراقية أخرى .

مادة 2

أ . سوف يتحمل صاحب الجلالة ملك العراق نفقات القوات الضرورية لحماية القواعد الجوية في الحبانية والشعبية .

ب .سوف تنظم عمليات القاعدتين اليومية ومستلزمات سلامتها بالتبادل بين القادة الضباط العراقيين والبريطانيين الذين سيحتفظون بمسئوليتهم النهائية عن تحركات الوحدات التي تحت سلطة أوطانهم .

ج . إن إدارة الوحدات لكلا القطرين ، من ضمنها تدبير الاحتياجات ، سوف تكون منفصلة ما عدا في حالة القرار لجمع المصادر .

د . سوف يتحمل كل من صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية مصاريف المؤن والخدمات التي يوفرها كل منهما لقواته الجوية الزائرة أو المتواجدة في كلتا القاعدتين .

هـ . سوف يدفع صاحب الجلالة ملك العراق مصاريف صيانة جميع المباني والتأسيسات في القاعدتين التي تبني أو تستعمل من قبل القوات العراقية . وكل من الجهتين العليتين المتعاقدتين سوف تدفع مصاريف البنايات الجديدة التي تستعمل خصيصًا من قبل قواته الخاصة .

و . إن مواقع التأسيسات والمباني المتواجدة في القاعدتين الجويتين سوف يقرر عليها من قبل مجلس دفاع مشترك ، ولجلالة ملك العراق الحق بشراء التأسيسات والأبنية المخصصة للقوات العراقية بثمن عادل . وبعد إتمام الإخلاء النهائي من قبل القوات البريطانية ، فإن للحكومة العراقية إما أن تستحوذ على تلك المباني والتأسيسات الدائمية في القواعد والتي لم يسبق شراءها بأثمان عادلة تناسب الأهداف التي بنيت من أجلها ، أو تمنح تلك التسهيلات ، كما تقتضي الحاجة لحكومة المملكة المتحدة لتتصرف بها حسب أحسن ما يمكن .

ز . سوف لن يكن جلالته البريطانية مسئولًا قانونيًا لأي رسم أو ضريبة عراقية تتعلق بالقواعد الجوية أو أي بناية أو مؤسسة متواجدة فيها .

مادة 3

لأجل أن تحقق القوات الجوية للجهات العليا المتعاقدة أعلى كفاءة هي التعاون مع بعضها :

أ . يقوم صاحب الجلالة البريطانية بتوفير كل التسهيلات المتطلبة والملائمة في القواعد الجوية للقوة الجوية الملكية في المملكة المتحدة وفي أي مستعمرة بريطانية أو أي محمية تدار من قبل المملكة المتحدة ويتيحها حسب حاجة القوة الجوية الملكية العراقية . خصيصًا أن صاحب الجلالة البريطانية عرض توفير للقوة الجوية الملكية العراقية التسهيلات في مراكز التدريب العسكري للقوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط .

ب . يوفر صاحب الجلالة ملك العراق جميع التسهيلات في القواعد الجوية في العراق والمتطلبة لتحقيق هذه التدريبات المشتركة .

المادة 4

أ . جميع الوحدات العراقية المتواجدة في العراق أو المملكة المتحدة أو أي مستعمرة أو محمية بريطانية والتي تدار حاليًا من قبل المملكة المتحدة سواء كانت ثابتة أو مؤقتة سوف تكون تحت إمرة القيادة العراقية .

ب . كذلك فإن جميع الوحدات البريطانية سوف تبقى تحت القيادة البريطانية .

المادة 5

استنادًا على مصلحة الدفاع المشترك للملكة المتحدة والعراق فسوف

يؤسس كيان استشاري مشترك حال دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ لأجل التعاون في الشئون الدفاعية بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة العراقية حسب أهداف هذه المعاهدة .

هذا الكيان الذي سوف يسمى بمجلس الدفاع المشترك الأنجلو ـ عراقي سوف يتكون من ممثلين عسكريين كفؤين من كلا الحكومتين بعدد متساوي وتحتوي وظائفه على الآتي

أ . صياغة خطط يتفق عليها لغرض المصالح الإستراتيجية للبلدين .

ب . التشاور الفوري بخصوص خطر الحرب .

ج . تنسيق الجهود لتمكين أي من الجهتين العليا المتعاقدة لإنجاز التزاماتهم حسب مادة 3 من المعاهدة .

د . استعدادات بخصوص الفعاليات المشتركة المشار إليها في المادة 3 من هذا الملحق .

المادة 6

يوافق جلالة ملك العراق أن يتحمل ، إذا دعت الحاجة ، وبعد الطلب ، جميع التسهيلات لحركة وحدات جلالته البريطانية للمرور عبر العراق مع التجهيزات والمعدات على نفس الأسس المالية التي تطبق على قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة 7

حسب أي تعديلات تتفق عليها الجهتان العليتان المتعاقدتان ، أو التي يتفق تقديمها في المستقبل فإن الحكومة العراقية سوف تستمر بالمحافظة على الحصانات والامتيازات في الشئون القانونية والمالية التي يتمتع بها وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية المنتشرة حاليًا في العراق ، وعلى

نفس الشروط الموجودة للتشريعات المحلية المتعلقة بوحدات القوات العسكرية لصاحب الجلالة ملك العراق .

المادة 8

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية أن يمنح التسهيلات الممكنة وقتما يطلبها صاحب الجلالة ملك العراق بخصوص الأمور الآتية والتي تحمل صاحب الجلالة ملك العراق أثمانها .

أ . التعليم البحري والعسكري والجوي للضباط العراقيين في المملكة المتحدة .

ب . توفير السلاح والعتاد والسفن والطائرات التي هي مستعمله حاليًا من قبل قوات جلالته البريطانية لقوات جلالة ملك العراق حسب الأفضلية التي تأخذ بنظر الاعتبار للحاجات المناسبة لكل القوتين ، وسوف تعامل كلا القوتين بالتساوي .

ج . إتاحة ضباط البحرية والعسكرية والقوة الجوية لأجل أن يخدموا كمدربين مع قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

مادة 9

بالنظر للرغبة للحفاظ على الهوية في التدريب والوسائل بين قواته الخاصة وقوات صاحب الجلالة البريطانية ، فإن صاحب الجلالة ملك العراق يتعهد بأن إذا اعتبر من الضروري أن يلجأ إلى مصادر أجنبية للحصول على المدربين العسكريين ، فإن اختيار المدربين يجب أن يكون من بين المواطنين الانكليز .

وعليه أيضًا أن يتعهد إذا أرسل أي عضو من المنتمين إلى قواته إلى الخارج لأجل التدريب فسوف يرسله إلى مدرسة عسكرية ومراكز التدريب في مناطق جلالته البريطانية . بشرط أن ذلك سوف لن يمنعه من أن يرسل أي

شخص إلى أي بلد آخر إذا كان ليس بالإمكان قبوله في المؤسسات ومراكز التدريب المذكورة في حالة عدم وجود دورات تدريبيه في تلك المناطق .

ويتعهد أيضًا أن التسليح والمقتضيات الضرورية الأخرى لقواته سوف لن تختلف عن قوات جلالته البريطانية .

مادة 10

يتعهد جلالة ملك العراق أن يمنح الرخص العامة لسفن جلالته البريطانية لزيارة شط العرب مع الاتفاق بوجوب إعطاء جلاله ملك العراق إخطارًا مسبقًا قبل القيام بزيارة الموانئ العراقية .

تبادل الرسائل

رقم 1

السيد ارنست بيفن (Ernest Bevin) إلى فخامة السيد صالح جبر .

بورتسماوث

15/ كانون الأول (يناير) 1948

بمناسبة توقيع معاهدة الحلف بين بريطانيا العظمى والعراق ، يشرفني أن أؤكد لفخامتكم بأنه ، بالنظر لمساعدة الحكومة العراقية حسب رغبتهم لتنفيذ مخططات واسعة في الاقتصاد والتطور الاجتماعي ، فإن حكومة جلالته في المملكة المتحدة سوف تعمل كل ما بوسعها لأجل إجابة طلبات الحكومة العراقية لاستخدام أي خبير أو موظف الذي يمتلك الكفاءات الفنية والذي تحتاجه الحكومة العراقية .

المخلص

ارنست بيفن

رقم 2

فخامة السيد صالح جبر إلى السيد ارنست بيفن

بورتسماوث

15 كانون الثاني (يناير) 1948

صاحب المعالي

لي شرف إقرار كتابكم المؤرخ اليوم والذي احتوى (كما ورد في رقم 1)

المخلص

صالح جبر

رقم 3

السيد ارنست بيفن إلى صاحب الفخامة السيد صالح جبر

بورتسماوث

15 كانون الثاني (يناير) 1948

صاحب الفخامة

حسب المعاهدة التي وقعت بواسطتنا في هذا اليوم ،

أود بالنيابة عن حكومتي أن أعلمكم بأن المؤسسات العسكرية في منطقة البصرة والتي بنتها القوات البريطانية أثناء حرب 1939 ـ 1945 والمذكورة أدناه سوف تسلم مجانًا إلى الحكومة العراقية .

المؤسسات المعنية هي كالآتي :

1 . المستشفيات البريطانية والهندية في منطقة الشعيبة والمعروفة بمعسكر 57 ومعسكر 67 .

2 . خدمات مياه الشعيبة والحاوية على أجهزة التصفية ونظام التوزيع .

3 . محطة كهرباء وأجهزة توزيع الشعيبة .

4 . أجهزة الاتصالات في مناطق الشعيبة والمعتقل والعشار .

المخلص

ارنست بيفن

رقم 4

فخامة السيد صالح جبر إلى السيد ارنست بيفن

بورستماوث

15 كانون الثاني (يناير) 1948

سيدي

لي شرف إقرار كتابكم لهذا التاريخ بخصوص مؤسسات عسكرية معينة في منطقة البصرة والتي تنوي حكومة المملكة المتحدة لتسليمها إلى الحكومة العراقية مجانًا .

المخلص

صالح جبر

رقم 5

فخامة صالح جبر إلى السيد ارنست بيفن

بورستماوث

15 كانون الثاني (يناير) 1948

صاحب المعالي

بالإشارة إلى المادة 4 من معاهدة الموقعة هذا اليوم ، أود أن أصرح

بالنيابة عن حكومتي أن ميثاق الجامعة العربية الموقع في 22 آذار (مارس) 1945 وميثاق سعد آباد بين إيران والعراق وتركيا وأفغانستان الموقع في 8 تموز (يوليو) 1937هي جميعها من ضمن المعاهدات الدولة الموجودة والتي تشير إليها هذه المادة ، وهي معاهدات متصلة بهذا الصدد والتي تعيرها حكومتي أهمية خاصة؟

المخلص

صالح جبر

رقم 6

السيد ارنست بيفن إلى فخامة السيد صالح جبر

15 كانون الثاني (يناير) 1948

صاحب الفخامة

لي شرف إقرار رسالتكم في تاريخ هذا اليوم والتي جاء فيها ما يلي :

(كما في رقم 5)

المخلص

ارنست بيفن

1452 WT. 1520/2623/1/48034807

لماذا سقطت معاهدة بورتسماوث . . ومن استفاد من سقوطها؟

تضافرت أكثرية الشعب العراقي والأحزاب ومعظم الاتجاهات السياسية وعدد من السياسيين الكبار وتمكنوا من إسقاط معاهدة بورتسماوث وانبرى بعد ذلك زعماء ، ومنتمي تلك الحركات بالتفاخر والادعاء بأن لهم الباع الطولى في إسقاط ما دعوه (معاهدة العار) ، فيدعي الضابط صبحي عبد الحميد وهو من أعمدة الاتجاه القومي أن حزب الاستقلال القومي النزعة هو الذي قاد التظاهرات في كانون الثاني (يناير) 1949 [5] ، بينما يتباهى معالي الأستاذ كامل (بيك) الجاردجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي بمشاركة أعضاء حزبه ولعبهم دورًا أساسيًا في التخلص من المعاهدة[6] النقطة المهمة هنا والجديرة بالذكر والتمحيص هي أن لا السيد صبحي عبد الحميد ولا الأستاذ الجاردجي أو أي جهة أخرى من الجهات التي وقفت ضد المعاهدة . قامت باطلاع الرأي العام وإيضاح فحوى البنود التي ادعوا كونها تقوض سيادة العراق وتكبله بارتباطات تتعارض مع استقلاله وطموحاته الوطنية . فالسيد صبحي عبد الحميد يكتفي بالقول أنه وبحكم منصبه في القيادة العامة للقوات المسلحة بعد انقلاب عام 1958 فقد تمكن من الاطلاع على أضابير مديرية الأمن العامة بخصوص (الوثبة) أي أحداث كانون الثاني 1948 وإن شباب حزب الاستقلال في كلية الحقوق هم الذين بدأوا الإضراب والتظاهرات . إذن وبحكم مركزه الحساس الذي كره ، فمن المؤكد أنه قد تمكن من الاطلاع على نص المعاهدة وبنودها ، وكان الحري به أن يفضح نقاطها السلبية وأهدافها الاستعمارية أمام الرأي العام العراقي والعربي لأجل كشف خيانة حكام العهد الملكي

5) صبحي عبد الحميد ، أسرار ثورة 14 تموز 1958 : البداية التنظيم الانحراف : (بغداد : مطبعة الأديب 1983) ص21 .

6) كامل الجاردجي ، مذكرات كامل الجاردجي : تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي (بيروت : دار الطليعه للطباعة والنشر ، 1970) ص176 .

وعبوديتهم لبريطانيا ليجد مبررًا معقولًا للأسباب التي أدت إلى انقلاب 1958 الذي اضطلع السيد صبحي بدور مهم فيه كعضو في منظمة الضباط الأحرار التي قامت بالانقلاب . كما أنه نشر في عام 1978 كتابه المعنون «أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق» أي بعد عشرين عامًا من حدوث الانقلاب 1958 ، وكان الواجب عليه أن يحلل ويعلل استنادًا إلى الوثائق التاريخية التي يدعى أنه اطلع عليها وأسباب معارضته للمعاهدة ، أو على الأقل إبراز بنودها التي اعتبرها تنتقص من سيادة العراق واستقلاله ، لأجل إثبات معلوماته ولتثقيف القارئ على الجوانب السلبية للمعاهدة الجائرة بحق الوطن والتي جعلها أحد الأسباب التي حدت بالضباط الأحرار للقيام بالانقلاب العسكري . وعلى صعيد آخر فإن السيد محمد الصدر الذي اختاره الأمير عبد الإله لرئاسة الوزارة بعد سقوط وزارة السيد صالح جبر ، ادخل السيد محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال لإشغال إحدى الحقائب الوزارية[7] ، وبموافقة الأمير ، فلو كان حزب الاستقلال هو الذي بادر بتأجيج مظاهرات الوثبة فكيف يثق الأمير باستيزار رئيسه السيد كبه؟

وبمناسبة الحديث عن حزب الاستقلال ، فإن الحزب المذكور أصدر بيانًا حول معاهدة بورتسماوث في يوم 1948/1/18 مبينًا أوجه اعتراضات الحزب ضد المعاهدة ، إلا أن النقاش يبدي بشكل واضح عدم إدراك الحزب لمفهوم المصالح المتبادلة ولطبيعة المعاهدات والعلاقات الدولية بين الأمم .

أما السيد كامل الجادرجي الذي كان من أشد المعارضين لسياسات العهد الملكي عمومًا ولمعاهدة بوتسماوث خصوصًا ، وكانت جريدته «صوت الأهالي» من أكثر الصحف المعارضة انتشارًا في جميع أنحاء العراق ، فإنه لم يشر إلى الأوجه السلبية للمعاهدة ولا إلى بنودها التي تكبل

7) عبد الأمير العكام ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ، 1946 ـ 1958 (بغدادا : دار الحرية للطباعة 1980) ص 230 .

سيادة العراق وإبرازها كوثيقة تاريخية دامغه لخيانة أو عدم إخلاص رجال العهد الملكي الذين نعتهم بمذكراته بعملاء الاستعمار .

وحين عقد الأمير عبد الإله اجتماعًا في يوم 21 كانون الثاني/ يناير 1948 مع زعماء الأحزاب السياسية المختلفة في البلاط الملكي لأجل تفهم أسباب الشغب الذي حدث ، لم يفضح السيد الجادرجي رئيس حزب الوطني الديمقراطي والناطق باسم المعارضة أوجه الإجحاف بسيادة العراق الواردة في بنود معاهدة بورتسماوث ، بل اكتفى بانتقاد الأوضاع العامة[8] ثم استمع الأمير إلى نقاشات بقية الساسة ، وبعد ذلك استقبل وفدًا من النواب والأعيان الذين أطلعوه على معارضة الشعب للمعاهدة ، ولكن دون تحديد الأسباب ، مما أدى إلى قراره بإقالة الوزارة وإلغاء المعاهدة .

ومما يثير الدهشة والتساؤل هو أن السيد الجادرجي ما لبث أن غير موقفه تجاه صالح جبر كما يلي : «وما إن نشر منهج وزارة صالح جبر حتى تبين للرأي العام العراقي منه أن تلك الوزارة جاءت لتحقق غايتين أساسيتين : أولًا ربط العراق بقيود استعمارية جديدة أشد وطأة من السابق (يقصد معاهدة بورتسماوث) ، ثانيًا القضاء على الجزء اليسير من الحريات الديمقراطية وراء ستار مكافحة المبادئ الهدامة والدعايات المضرة»[9] ، غير أن الجادرجي ما لبث أن غير موقفه من صالح جبر في عام 1955 ، بسبب اعتراض الأخير على حلف بغداد ووقوفه مع الجادرجي وبذلك أصبح أحد المقربين له سياسيًا وبقيت علاقتهما متينة إلى أن توفي صالح جبر ، بالرغم من أن صالح جبر بقي مُصِرًّا على رأيه بأن معاهدة بورتيسماوث كانت في صالح العراق وأن الوثبة ما هي إلا حركة رعناء وأنها

8) كامل الجادرجي ، مصدر سابق ، س 174 ـ 175 .

9) نفس المصدر ص 255 .

لم تكن منبثقة من صميم الشعب[10] فهل كان الهدف الحقيقي لمواقف السيد الجارجي المعارضة للمعاهدة وأن يبدو أمام الجماهير المتحمسة كبطل يكافح الاستعمار؟

من كان وراء الاضطرابات والشغب :

بعد استتباب الهدوء النسبي الذي تلا سقوط وزارة السيد صالح جبر شرعت دائرة التحقيقات الجنائية تستقصي المعلومات عن المحرضين على الاضطرابات والشغب وتوصلت على أثر اعترافات بعض العناصر التي ساهمت بالشغب بأن الجهة التي اضطلعت بالمظاهر هي الحزب الشيوعي العراقي السري وواجهته الطلابية (حزب التحرر) السري ، مما حدا بالسلطات إلى إلقاء القبض ومحاكمة العديد من أعضاء ومؤيدي ذلك الحزب . وفي عام 1949 أعدم أربعة قادة شيوعيين ، هم سكرتير الحزب الشيوعي العراقي يوسف سلمان يوسف (لقبه الحزبي فهد) وهو أحد العناصر من الذين تدربوا ودرسوا في مؤسسة الأممية الثالثة أو الكومنترن في موسكو عاصمة الاتحاد السوفييتي ، أما الثلاثة الآخرين فكانوا زكي بسيم ويهودا صديق وحسين الشبيبي الذين كانوا أعضاء اللجنة المركزية ، وقد كانت التهمة التي وجهت لهم وأدت إلى إعدامهم هي تلقي أوامر من المنظمات الصهيونية العالمية للقيام باضطرابات تهدف إلى إجهاض معاهدة بورتسماوث التي كانت تهدف إلى دخول الجيش العراقي إلى القواعد والتأسيسات العسكرية داخل فلسطين والتي كان جيش الانتداب الإنكليزي على وشك إخلائها[11] وقد جاءت الاعترافات

10) نفس المصدر ص 230 .

11) مأمون أمين زكي ، صعود وتراجع المشروع الصهيوني (لندن : دار الحكمة 2007) ص 170 .

على الحزب الشيوعي من قبل العضو القيادي مالك سيف الذي ألقى القبض عليه وانهار تحت التحقيق وفضح فعاليات وأسماء معظم كوادر وأوكار الحزب مما أدى إلى انهيار الحزب . وقد توصلت دائرة التحقيقات الجنائية إلى معلومات موثوقة بأن عناصر صهيونية أجنبية قد تسللت إلى العراق واتصلت بقيادة الحزب الشيوعي العراقي الذي كان مخترقًا من قبل اليهود بشكل عميق ـ كما هو حال معظم الأحزاب الشيوعية في العالم ـ فقد كان يهودا صديق وساسون دلال ويوسف قوجمان أعضاء في اللجنة المركزية للحزب وقد انضم العديد من كوادر ولجان حزب التحرر الذي كان الواجهة الطلابية للحزب الشيوعي العراقي ويحتضن التلاميذ الشيوعيين في الثانويات والكليات المنتشرة في بغداد والمدن الكبرى .

غير أن ما يجب ذكره أيضًا هو أنه لم يكن جميع يهود العراق يؤيدون الصهيونية ، بل كان ولاء شريحة كبيرة منهم نحو العراق والعرب وأكدوا في عدة مناسبات بأنهم ينتمون إلى الدين اليهودي وأنهم انصهروا في المجتمع العراقي منذ أقدم العصور وأن انتمائهم عربي عراقي ولا علاقة لهم بالمشروع الصهيوني .

وتأكيدًا على هذا الموقف الوطني فقد تقدم عدد من مثقفي اليهود العراقيين بطلب إلى وزارة الداخلية العراقية في 12 أيلول (سبتمبر) 1945 للسماح لهم بتأسيس جمعية باسم (عصبة مكافحة الصهيونية) وأوضحوا بأن هدف الجمعية الأول هو الوقوف ضد الصهيونية لكونها حركة استعمارية تشكل خطرًا على العرب واليهود سواسية ولمكافحة المشروع الصهيوني علانية لأنهم ينتمون إلى القومية العربية ويدينون بالدين اليهودي[12] .

---

12) صادق حسن السوداني ، النشاط الصهيوني في العراق 1914 ـ 1952 ، (بغداد دار الحرية للطباعة 19809 ص 148 .

وقد تعرضت تلك المؤسسة ومؤيديها إلى هجمات من أعضاء المؤسسات الصهيونية التي تسللت إلى العراق وكانت تهدف إلى إرهاب اليهود ودفعهم إلى الهجرة إلى فلسطين «أرض الميعاد الأمان لليهود» وكانت قوة تلك الحركات الصهيونية هي منظمة (حالوتس)[13] التي تأسست في بغداد بعد حرب عام 1941 التي نشبت بين العراق وبريطانيا وما أعقبها من حوادث النهب والقتل التي تعرض لهم بعض اليهود بما اصطلح عليه العوام بتسمية أحداث (الفرهود) حيث قام بعض الجنود العائدين من ميدان المعركة ومعهم بعض العوام بهجمات على البيوت والمحلات التجارية لليهود بعد أن اتهموهم بالتعاطف مع الانكليز ، فقتل من اليهود من قتل واعتداء على أعراض النساء وانتهب ممتلكاتهم ، وقد قامت الحكومة التي جاءت بعد الحرب بدفع بعض التعويضات للمتضررين وملاحقة بعض الفاعلين ، إلا أن المنظمات الصهيونية السرية العالمية استغلت أحداث (الفرهود) لأجل تخويف ودفع يهود العراق للهجرة إلى فلسطين كخطوة مهمة لزيادة أعداد اليهود هناك . وقد كان من مهام حركة (حالوتس) تلقين الشباب بالأفكار الصهيونية ، وتدريبهم عسكريًا ليصبحوا مقاتلين في حرب العصابات . وكانت تلك التدريبات تجري في بعض البساتين والمناطق النائية في بغداد وضواحيها[14] .

وقد رافقت نشاطات (حالوتس) فعاليات عناصر إرهابية كبرى من التي كانت تمارس نشاطات على المستوى الدولي فأرسلت إعدادًا من أعضائها إلى العراق من أمثال منظمات (الأرغن والهاغاناه والشتيرن) وقد تمكنت السلطات العراقية من إلقاء القبض عليها وإنهاء وجودها .

وكذا بعد انتهاء نشاط (حالوتس) انتظم عدد من أعضائها إلى

13) حالوتس ، كلمة عبرية تعني الطلائع .

14) صادق السوداني ، المصدر السابق .

صفوف الحزب الشيوعي وحزب التحرر الذي هو الواجهة الطلالية للحزب الشيوعي[15] .

اللوبي اليهودي وارنست بيفن ومعاهدة بورتسماوث :

كانت فعاليات العنف التي قادتها العناصر الصهيونية في العراق ضد معاهدة بورتسماوث على ارتباط مع فعاليات أوسع وأعمق أثرًا لجماعات الضغط اليهودي واللوبي الصهيوني الناشط في العالم الديمقراطي الغربي وبريطانيا . فقد استنفر مؤيدو خلق إسرائيل وهبوا مذعورين إثر إعلان المعاهدة التي تربط المصالح الإستراتيجية لبريطانيا العظمى في الشرق الأوسط مع بلد عربي هو العراق مما يتنافى مع أحد البنود الأساسية للصهيونية الذي يؤكد وجوب إحباط أي نوع من أنواع التقارب بين دول الغرب والعالم العربي .

وحين أصدرت الجمعيــة العمــومية للأمــم المتحدة في يوم 29 تشرين الثاني/ نوفمبر قرارها رقم (181) القاضي بتقسيم أراضي فلسطين إلى دولتين واحدة للمهاجرين اليــهود وأخرى عربية للفلسطينيين ، وقد اتخذ هذا القرار بأغلبية 34 صوتًا ضد 12 معارض وامتناع 10 وكان القرار مجحفًا بحق العرب حيث خصص للأقلية الصهيونية 55٪ من أخصب أراضي فلسطين وأعطى السكان العرب الأصليين الذين يكونون الأكثرية السكانية 45٪[16] ومن الثابت تاريخيًا بأنه لولا أن الولايات المتحدة تحت رئاسة هاري ترومان المؤيد للصهيونية قد تدخلت واستعملت سطوتها في الأمم

---

15) فاضل البراك ، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق : درساة مقارنة (بغداد مطبعة دار الرشد 1984) انظر ملحق رقم 2 .

16) Jimy Carter, Palestine: Peace not Apartheid, (New York: Simon & Schuster Paperback 2006) P. 4..

المتحدة الحديثة الولادة ، ولولا أنها رشت البعثات الدبلوماسية لبعض الدول الصغيرة من أمثال هايتي والفلبين وغيرهما لما مر قرار التقسيم ولم تخلق إسرائيل(17) .

وقد برر هاري ترومان في عدة مناسبات تأييده المطلق للمشروع الصهيوني وذلك حيث حذره بعض الساسة المحيطين به من مغبة إصدار قرار مجحف بحق عرب فلسطين قائلًا : (أيها السادة أن يهود أمريكا يشكلون جماعات ضغط غاية في القوة وأنا أحتاج لأصواتهم الانتخابية بينما لا يوجد هنا ناخبون عرب) ، ولذلك فقد مجد الحاخامات الأمريكان ، هاري ترومان قائلين أن الرب وضعك في رحم أمك لكي تخلق إسرائيل(18) .

وقد رفضت كافة الدول العربية قرار التقسيم المجحف بحقهم ، وهبوا لتهيئة جيوشهم لإنقاذ فلسطين واجتاحت البلدان العربية مظاهرات جماهيرية صاخبة احتجاجًا على ذلك القرار ، وقد كان لممثل العراق في الأمم المتحدة الدكتور محمد فاضل الجمالي مواقف مشرفة في الطعن بقرار التقسيم والدفاع عن حق العرب الطبيعي في فلسطين ، داعمًا حججه بوثائق تاريخية وطبيعية عن سكانها العرب الأصليين لذا أطلق عليه الصهاينة لقب عدو اليهود . إلا أن قرار التقسيم كان مؤيدًا من أقوى دول العالم آنذاك وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي واللوبي الصهيوني في البرلمان البريطاني .

هبَّت جميع الفئات السياسية في العراق لتعارض قرار التقسيم وتشجب المشروع الصهيوني ولتؤكد حق العرب الطبيعي بكافة أراضي فلسطين وقد تطوع العديد من الشبان للمشاركة إلى جنب الجيوش العربية في الحرب

---

17) Muiner, S. (Zionism and Middle East the A ftermath of the Jewish - Aeab war (A report from Israel) 4 th Intemational, Vol 10, n91949, P.P 227-281.

18) Edward Bemard Glick, the Triangular Connecyion: America, Israel and American Jews (London: Geary Allen and Unein, 1982) P.96.

ضد الصهاينة . ولم يشذ عن هذا الشعور القومي الجارف سوى الحزب الشيوعي الذي نظم مظاهرات حاشدة أطلقوا خلالها شعارات مؤيدة لقرار التقسيم وهي تعارض حرب العرب ضد الصهاينة التي نعتوها بالحرب الاستعمارية وطالبوا بسحب الجيوش العربية من جبهة فلسطين ثم أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي كراسا بعنوان (ضوء على القضية الفلسطينية)[19] أسهبوا فيه بالحديث عن حق اليهود التاريخي هناك وقد اتخذ الحزب هذا القرار أسوة ببقية الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية بعد أن أيد الاتحاد السوفيتي قرار التقسيم وخلق دولة يهودية في فلسطين . وقد اتخذت السلطات العراقية من مظاهرات الحزب الشيوعي والكراس الذي أصدره مطالبين بتأييد المشروع الصهيوني كأدلة ناصعة لخيانة الحزب واستلامه أوامر من جهات أجنبية معادية . غير أنه كانت هناك محاولة لإنقاذ فلسطين قامت بها الحكومة العراقية بالتعاون مع القادة السياسيين المناهضين للمشروع الصهيوني داخل الحكومة البريطانية من الذين حاولوا إيقاف خلق إسرائيل حرصًا على مصالح بريطانيا في البلاد العربية والشرق الأوسط وهذه المحاولة هي عقد (معاهدة بورتسماوث) بين العراق وبريطانيا .

ففي يوم 1948/1/11 أصدرت الحكومة العراقية بيانًا بإلغاء معاهدة 1930 مع بريطانيا وأن رئيس الوزراء صالح جبر قد وقع معاهدة جديدة دعيت (معاهدة بورتسماوث) نسبة إلى مدينة بورتسماوث البريطانية التي وقعت فيها المعاهدة . وقد حصلت شخصيًا على النسخة الأصلية للمعاهدة باللغة الانكليزية من مكتبات لندن بعد أن أطلقتها السلطات البريطانية وأتاحتها للباحثين ، فاتضح بأن البندين الثالث والرابع من المعاهدة يتعلقان بتحديد

---

19) لقد سنحت لي الفرصة أن أقرأ كراس الحزب الشيوعي المعنون (ضوء على القضية الفلسطينية) الصادر في عام 1947 في موسوعة أصدرتها الدولة العراقية تحتوي على نشرات واعترافات أعضاء الحزب الشيوعي العراقي بعد أن انهاروا تحت التحقيق ويؤسفني عدم تمكني من الاحتفاظ بنسخة من الكراس نظرًا لتقادم الزمن .

أوضاع الشرق الأوسط بعد أن تنسحب بريطانيا من فلسطين وبقية قواعدها العسكرية هناك ، وإن المعاهدة تقتضي دخول الجيش العراقي إلى تلك القواعد والتأسيسات العسكرية ليحل محل جيوش الانتداب للإمبراطورية البريطانية المتواجدة هناك منذ الحرب العالمية الأولى والتي كانت على وشك الرحيل ، وقد تضمن البندان المذكورين ما يلي[20] كما يبين النص الأصيل باللغة الانكليزية للبندين وترجمتهما إلى العربية أدناه :

Article 3

In order that the air forces of the High Contracting Parties should attain the necessary efficiency in co-operation with the each other.

His Britannic Majesty offers all appropriate facilities at Royal Air Forces air field in the United Kingdom and in any British colony or protectorate administered by the United Kingdom as may be required be the Royal Iraqi Air Force. In particular, His Britannic Majesty offers to make available to the personnel of the Royal Iraqi Air Force the facilities of the armament training centers of the Royal Air Force in the Middle East.

ii. His Britannic Majesty will make available operational unites of his forces to engage in joint training operations with the Iraqi Air forces for a sufficient period in each year.

iii. His Majesty the King of Iraq will make available facilities at air bases in Iraq necessary for the purpose of this joint training.

Article 4

a. All Iraqi unites at bases in Iraqi or in the United Kingdom and any British colony or protectorate administered be the United Kingdom whether stationed or in transit, shall be under Iraqi command.

20) See the text of the Portsmouth Agreement.

b. Similarly, all British united shall be under British command.

المادة 3

أ . يقدم صاحب الجلالة ملك بريطانيا جميع التسهيلات المتطلبة والتأسيسات والدوائر الموجودة في داخل المملكة المتحدة أو في أية مستعمرة أو محمية تحت إدارة المملكة المتحدة حسب طلب القوة الجوية الملكية العراقية .

ب . يجعل صاحب الجلالة البريطانية الوحدات الفعالة لقواته العسكرية جاهزة للاضطلاع بعمليات تدريب مشتركة مع القوات الجوية العراقية سنويًا ولفترات كافية .

ج . يوفر ملك العراق جميع التسهيلات في القواعد الجوية في العراق والمتطلبة لتحقيق هذه التدريبات المشتركة .

المادة 4

أ . جميع الوحدات العراقية المتواجدة في العراق أو في المملكة المتحدة أو في أية مستعمرة أو محمية بريطانية والتي تدار حاليًا من قبل المملكة المتحدة سواء كانت ثابتة أو مؤقتة سوف تكون بأمرة القيادة العراقية .

ب . كذلك فإن الوحدات البريطانية سوف تبقى تحت القيادة البريطانية .

هاتان المادتان استفزتا القوى الصهيونية في انكلترا وأمريكا والاتحاد السوفييتي والبلاد العربية وبدأت الهجمات تتكثف ضد معاهدة بورتسماوث لأنها تدعو إلى تأسيس مجلس عسكري للدفاع المشترك بين دولة عظمى وهي بريطانيا ودولة عربية في المملكة العراقية الهاشمية ، مما يتنافى مع فكرة خلق دول إسرائيل كما أن المعاهدة تهدف إلى استلام الجيش العراقي

بدعم من الجيش الانكليزي لإدارة شئون فلسطين وبقية المواقع العسكرية في الشرق الأوسط ، بينما كانت قوات الهاغانا (جيش الدفاع الإسرائيلي) تتهيأ لملئ الفراغ واحتلال فلسطين بعد رحيل بريطانيا من فلسطين .

وهكذا تبدو الأهمية التاريخية لهذه المعلومات والتي كانت ستبدل مصير الشرق الأوسط برمته لصالح العرب . كما يتبين أيضًا وبعد الاطلاع على الملابسات التي أحاطت بتوقيع المعاهدة بأنها قد وقعت من قبل قوى داخل الدولة البريطانية كانت تحاول الوقوف ضد المشروع الصهيوني حرصًا على مصلحة بريطانيا ولاعتقادها بأنها على المدى البعيد فإن علاقة بريطانيا يجب أن تكون مع البلاد العربية بنفوسها العديدة وأراضيها الواسعة الغنية بالمصادر الاقتصادية الحيوية ولموقعها الاستراتيجي المهم في السياسة الدولية .

كانت الأوساط السياسية في بريطانيا ـ البلد الذي أطلق وعد بلفور الكارثي والذي أصبح الأساس لخلق دول إسرائيل ـ في تلك الفترة مقسومة إلى فريقين : الفريق الأول مناهض للمشروع الصهيوني ويعتبره مهددًا لمصالح الإمبراطورية البريطانية وينادي بالاعتماد على ما كان يدعى بالأوراق البيضاء (White Papers) أو الكتاب الأبيض (White Book) الذي صدر عام 1939 والذي قيد هجرة اليهود إلى فلسطين وتهدف إلى جعل فلسطين تحت حكم العرب وأعطى اليهود حكمًا وحرية التعبد[21] وقد كان وزير خارجية بريطانيا ارنست بيفن على رأس هذه المجموعة .

أما الفريق الآخر فقد كان تحت السيطرة الصهيونية بزعامة الصهيوني العتيد ونستن تشرشل الذي كان يكن عداء عميقًا للعرب وينعتهم بشتى النعوت ويتهمهم بالتعاون مع أدولف هتلر ألمانيا النازية وعدو الحلفاء .

---

21) Carto , OP. Cit.P.4.

كانت الجمعيات الصهيونية تعمل جاهدة على ترسيخ كيانها منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين داخل الامبراطورية البريطانية التي كانت يومذاك في أوج عظمتها الاستعمارية ، فتوجه القادة الصهاينة من أمثال حاييم وايزمان وبن غوريون وغيرهما لتوطيد العلاقات مع القادة الانكليز للحصول على قرارات تخدم المشروع الصهيوني الهادف لاحتلال فلسطين ، وكان رئيس الوزراء البريطاني اليهودي بنيامين دزرايلي خير معين لهم[22] وبعد دزرايلي ، أصبح السير ونستن تشرشل ـ أحد أقوى الساسة الانكليز ـ على رأس المجموعة المؤيدة للصهيونية من أمثال لويد جورج والسير مارك سايكس وللورد آرثر بلفور (صاحب الوعد) والسير برسي كوكس والسير هربرت صاموئيل اليهودي الذي أصبح حاكم فلسطين وقام بدور فاعل في تسهيل هجرة اليهود وتسليحهم ضد العرب . وكان الهدف الأكبر لأولئك الساسة هو كسب التأييد المالي من اليهود والحصول على أصواتهم في انتخابات البرلمان ليتم بذلك اختيارهم إلى الحقائب الوزارية .

إضافة إلى أهدافهم بخلق كيان استعماري يشق شمل العرب ويفتت بلدانهم .

أما المجموعة التي عارضت المشروع الصهيوني فكان على رأسها السير رونالد ستروس (Sir Ronald Strorrs) وهو سياسي وإداري كبير ، خدم الامبراطورية كحاكم في عدة مناطق من القارة الإفريقية والشرق الأوسط ، وأصبح أثناء الحرب العالمية الثانية حاكمًا للقدس . وكان الرجل ارستقراطيًا ومعجبًا بحضارة وكرم وشجاعة العرب البدو ، وكان يكن عميق الاحتقار لليهود . وقد ترأس (ستروس) مجموعة من العناصر التي وقفت ضد مطامع اليهود وتهديداتهم وهم (لويس بولز ، هاري لوك ، جون تشاسلر ، ارنست ت . رجموند ، همفري باومان ، هاري كيث ، السير هارولد كيث ، السير هارولد

22) Weintraub, Stanly, Disraeli: A Biography (New York: Tally Boos, 1993) p. 12.

مكامايكل ، اللورد موين ، والسيدة المعروفة جرترود بيل) وقد تعرضت هذه الفئة لتهديدات عنيفة من قبل الصهاينة وجرت محاولة اغتيال (السير هارولد مكمايكل) ، بينما قتل (اللورد موين) برصاص عصابة شتيرن الصهيونية التي كان يتزعمها (اسحق شامير) الذي تسنم رئاسة وزراء إسرائيل لاحقًا ، وهي نفس العصابة التي قتلت مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط الكونت برنادوت ومساعدة[23] .

عارض أولئك الساسة هجرة اليهود إلى فلسطين وتمسكوا بتعاليم الكتاب الأبيض مخافة تكوين أكثرية يهودية هناك . ولم يكن موقفهم صادرًا عن مجرد التأييد المخلص لحق العرب ، بل إنهم كانوا جميعًا مخلصين للإمبراطورية البريطانية فقد أرادوا الحفاظ على مصالحهم الوطنية في البلاد العربية . وقد بقيت تلك المجموعة فاعلة ضد المخططات الصهيونية وكثر مؤيدوها وأصبح (السير ارنست بيفن) وزير الخارجية على رأسها بعد الحرب العالمية الثانية ، مؤيدًا كذلك من قبل رئيس الوزراء (كلمنت اتلي) وأكد الرجلان ضرورة التمسك بمبادئ الكتاب الأبيض حفاظًا على مصالح بلدهم .

وأكبر دليل على أن ارنست بيفن كان يخطط لربط مصالح بريطانيا مع العرب ، هو الحقد العميق الذي يكنه الصهاينة له ، وتهجمهم عليه في كل كتبهم ووثائقهم التاريخية . فيقول اسحق رابين (إن حزب العمال كان دائمًا شديد التأييد للصهيونية إلى أن تعين ارنست بيفن وزيرًا للخارجية وكان معاديًا شديدًا للصهيونية)[24] ويتمادى الحاخام (ستيفن وايز) فيصف ارنست بيفن بأنه عدو لدود للصهيونية وللعدالة البشرية[25] .

---

23) Pierre Van, The Forgotten Ally (New York: Dial press 1993) p. 122.

24) Ibid. P.122.

25) Perez, Shimon, For the futire of Israel (Boltimore. John Hopkins university Press, 1998) P. 18.

هذا وقد ورد في مذكرات الفيلد مارشال مونتغمري رئيس أركان الجيش البريطاني كم هائل من التقارير الصحفية التي تثبت معارضة بيفن للمشروع الصهيوني كما جاء فيها وصف لمذابح العرب بيد اليهود ، وقال انه استدعى (ارنست بيفن) وان بيفن ثار على مونتغمري قائلًا : (إن ثلاثة وعشرين ألف عربي قد ذبحوا في فلسطين وأن الموقف يعتبر كارثة كبرى وأن الواجب كان يحتم على الجيش البريطاني أن يتدخل ويوقف هذه المذابح التي وضعته في موقف لا يطاق مع جميع البلاد العربية[26] .

هذه التفاصيل الموثقة تؤيد بأن ارنست بيفن لم يكن يضمر العداء أو الاحتقار للعرب ، بل كان يهتم بمشاعرهم نحو بريطانيا ، لأنه كان على اعتقاد جازم بأن مصلحة بلاده على المدى البعيد تتحقق بالتقارب مع العرب وليس مع الصهاينة . وقد بقيت مشاعر العداء والمقت مستشرية عند الصهاينة أجمعين . وليس فقط بين زعمائهم ضد ارنست بيفن لعدة عقود بعد وفاته ويعد خلق إسرائيل كما يتبين ذلك من الوثيقة التاريخية التالية كشفتها السلطات البريطانية مؤخرًا وجعلتها في متناول يد الباحثين في تاريخ علاقة بريطانيا مع دول الشرق الأوسط وفيها يصفه الإسرائيليون بأنه رأس الشر في تاريخ الانتداب)[27] .

فقد جاء في الرسالة التي تحمل تاريخ 15 كانون الثاني/ يناير 1977 والتي بعث بها السفير البريطاني في تل أبيب جي . سي . ام . ماسون إلى السير روجر تومكبس رئيس إدارة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الوزارة الخارجية وشئون الكومنولث البريطاني ما يلي : «كان إحدى الصدمات التي واجهتني من وصولي إلى إسرائيل اكتشافي مدى المقت والكراهية اللذين

---

26) Ganiu, Zvi, Truman, American Jews and Israel, 1948(New York: Holms Pub C.1955) P.122.

27) صالح الجبوري (الفريق) محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية (بيروت : مطبعة دار الكتب 1970) ص 158 .

ما زالا يصاحبان ذكر ارنست بيفن وأن الحكومة البريطانية تحاول أن تخفي الوثائق التي تفضح مدى الشر والخبث الذي كان يتسم بهما بيفن . بينما يؤكد ماسون في سطور أخرى ما كان يتصف به بيفن من وطنية وإنسانية وعطف واضح للعيان .

وفي الوثيقة نفسها ، يجيب المستر مارتن فابل من رئاسة مجلس الوزراء ، عن تساؤلات بيتر توماس عضو مجلس العموم في 7/ كانون الثاني/ يناير 1948 وهو يوم ولادة إسرائيل ، يعتذر فيها عن التصرفات المخزية في فلسفة ارنست بيفن (وذلك إشارة إلى معاهدة بورتسماوث) التي كانت تهدف إلى إيقاف خلق إسرائيل وإتاحة المجال للجيش العراقي للدخول والسيطرة على القواعد التي سيخليها جيش الانتداب البريطاني . وفي الوثيقة كذلك يوجد نص يرد فيه الماستر هـ . س أن هاركومب مسئول قسم المكتبة والسجلات المتعلقة بالشرق الأوسط عن تساؤلات حركة حيروت الصهيونية التي تطالب بإيضاحات عن سياسة السير ارنست بيفن وخصوصًا موقفه المتشدد في الوقوف ضد ه جرة اليهود غير الشرعية إلى فلسطين بالرسالة التالية[28] .

أ . تتعلق معظم أوراق مكتب رئاسة الوزراء لعام 1948 المتعلقة بفلسطين ـ والتي تم إغلاقها ـ وبالهجرة اليهودية غير شرعية ، وقد قام مكتب رئاسة الوزراء بإغلاقها نتيجة لسوء تفسير نصيحة مراجع وزارة المستعمرات في عام 1968 تمامًا أثر حرب الست أيام[29] حين جرت مراجعة أوراق مكتب رئاسة الوزراء لعام 1948 . ولم يكن المقصود أن تتوسع هذا النصيحة لتشمل السنوات التي تعاقبت بعدها . وللأسف لم تتم مشاورتنا مرة أخرى .

28) وثائق بريطانية (18) ، أعداد قسم الترجمة ، «درس في الضغط الدبلوماسي (الإسرائيلي) الصهاينة يحقدون على ارنست بيفن ويتهمونه بموالات العرب» ، الخليج : العدد 10467 ، 14/ شباط (فبراير) 2008 ، صفحة 16 .

29) نفس المصدر السابق .

ب . لقد طرح اللورد شنويل سؤلًا في مجلس اللوردات لتقديمه الأربعاء المقبل أي يوم غد وحسب فهمي للأمور فإن مسئول المجلس الاستشاري سيقدم الإجابة من المجلس الصحافي في رئاسة مجلس الوزراء ودعونا ننظر لما قال اللورد شنويل :

«إذا كان السيد بيفن يميل إلى تبني موقف العرب ، فإن هذا لا يجعل منه بالضرورة رجلًا شريرًا ، وقد مكثت في فلسطين في فترة ما خلال حرب 1939 ـ 1945 وكانت فلسطين آنذاك بلدًا عربيًا في الشطر الأعظم من طبيعتها وخصائصها . أما زعم اليهود بأنه بلدهم فهو بالتأكيد ادعاء متهافت هزيل ، إن لم نقل أنه زائف وغير شرعي ، وذلك استنادًا إلى ضوء تاريخ ألف سنة الماضية أو على الأقل منذ الشتات اليهودي» .

1 شباط / فبراير 1977

هـ . س . ان هاركومب

هكذا كان موقف لفريق البريطاني المعادي للصهيونية والهادف لخدمة مصلحة بلدهم تحت قيادة السير ارنست بيفن والذي خطط الأمير عبد الإله وصالح جبر ونوري السعيد والدكتور محمد فاضل الجمالي ، أن يوقعوا معه معاهدة بورتسماوث ، التي كانت تهدف إلى تحقيق مصالح العرب بصورة عامة والفلسطينيين بصورة خاصة وتربط بريطانيا على المدى البعيد مع العرب بدل إسرائيل .

وحين بدأ بيفن ومجموعته السياسة المناهضة للصهيونية بتحقيق بعض التقدم في إقناع البرلمان بأن مصلحة الإمبراطورية تكمن مع العرب وليس مع اليهود ، وظهر الكتاب الأبيض والذي يؤيد تلك الآراء ، ثم أعلن المستشار الأعلى في فلسطين أن الحكومة البريطانية تعلن وبشكل قطعي بأن ليس من

سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية ووافق البرلمان على مسودة معاهدة بورتسماوث ، استشاط ونستن تشرشل غضبًا واستنفر النفوذ اليهودي الهائل وجماعات الضغط وصرح قائلًا : أن العرب لم يفيدونا أثناء الحرب العالمية الثانية في حين أن 33000 يهودي تطوعوا في الجيش البريطاني بينما لم يشارك معنا سوى تسعة آلاف جندي عربي ، فضلًا عن أن مفتي القدس (يعني الزعيم الفلسطيني أمين الحسيني) أعلن بصراحة تأييده لدول المحور)[30] وقد تناسي تشرشل بهذه التصريحات دور الضباط العرب الذي تحالفوا مع الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى وثاروا على الأتراك وكان لهم الدور الأساسي في تفويض الدول العثمانية وتثبيت النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط ولكنه بقي متمسكًا بمعتقداته العنصرية المتعصبة . ومن الجدير . بالذكر أنه هو الذي خالف معاهدة لاهاي لعام 1907 والتي تحظر استعمال الأسلحة الكيماوية في الحروب فاستعمل الغازات السامة ضد العراقيين في حقبة العشرينيات من القرن العشرين حين كان وزيرًا لخارجية بريطانيا ، وقد جاء في مذكرة سرية قوله : «أؤيد بشدة استخدام الغازات السامة ضد القبائل غير المحتضرة والشعوب البدائية»[31] وهكذا ما يثبت بأن تشرشل كان يضمر الاحتقار للعرب ويدرجهم ضمن الشعوب البدائية التي في رأيه تستحق الإبادة ، متناسيًا الحقيقة التاريخية حين كانت بغداد في القرن التاسع للميلاد عاصمة الدنيا في العلم والرياضيات والطب والفلسفة ، في حين كانت لندن عبارة عن قرية صغيرة متأخرة وكان الشعب الإنكليزي ذليلًا تحت رحمة قبائل الفايكنج الاسكندينافية التي كانت تعبر البحر إلى شواطئ انجلترا وتسلب وتنهب الشعب الإنكليزي .

30) From Kin, David, A Peace to End all eace, (New York: Aron Book, 1989) P.P 518, 519.

31) ستيفن لندمان ، (برنامج بوش السري للحرب الجرثومية «ترجمة كمال البيطار ومحمد إبراهيم فقير ، الخليج العدد 10674 ، السبت 9 أب (أغسطس) 2008 ـ ص 16 .

وقد لعب السير ونستون تشرشل مستندًا إلى جماعات الضغط اليهودي دورًا أساسيًا في تحجيم القرارات المعارضة للصهيونية وكان له تأثير مباشر في إسقاط السير ارنست بيفن وإلغاء معاهدة بورتسماوث تمهيدًا لخلق دولة إسرائيل[32] .

أما في الولايات المتحدة فقد استجاب الرئيس هاري ترومان لضغوط وأموال الناخبين اليهود في أمريكا واعترف بقرار التقسيم حالًا . هذا وقد تبع اعتراف ترومان مباشر أن أعلن جوزيف ستالين رئيس الاتحاد السوفييتي بدفع من بقية القادة السوفييت تأييد لقرار التقسيم وخلق دولة يهودية في فلسطين لأن العناصر اليهودية في الحزب الشيوعي السوفييتي أقنعوا حكومتهم بأن إسرائيل دولة ستكون قائمة على مبادئ الماركسية اللينينية ، وكان القادة السوفييت يخططون لجعل إسرائيل بمثابة موضع قدم لهم وللحركة الشيوعية في الشرق الأوسط ، مما يمثل نجاحًا باهرًا لهم في منافستهم ضد الدول الرأسمالية الغربية التي تهيمن على الشرق الأوسط وتعتبره من ضمن مناطق سيطرتها ومجالها الحيوي الأنكلو ـ أمريكي . وقد ألقى المندوب السوفييتي في الأمم المتحدة آنئذ السيد اندريه غروميكو خطابًا في الأمم المتحدة مؤيدًا التقسيم وخلق دولة يهودية في فلسطين ، وقد كشف مؤخرًا عن مذكرة داخلية للحزب الشيوعي موقعه في 1947/7/30 من قبل مسئول الشرق الأوسط ف يوزارة الخارجية إيفان باكولين تؤكد بأن خطاب غريميكو يشكل موقفًا رسميًا ويدعو للسماح بهجرة مائة ألف يهودي روسي إلى فلسطين[33] .

وأضاف التقرير أن مولوتوف أبلغ نائبه بالتنسيق مع ستالين في

32) زكي ، مأمون أمين ، صعود وتراجع المشروع الصهيوني ، مصدر سابق ص 122 .
33) محمد عواوده ، «تقرير يتحدث عن ستالين في إنشاء (إسرائيل) ، الخليج : العدد 101414 ، الجمعة 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2007 .

1947/10/15 بضرورة التفاهم مع اليهود في القضايا المهمة وخاصة القدس وأضاف أن الاتحاد السوفييتي مهتم أن لا يشكل العرب أكثريه في إسرائيل والعمل على جلاء بريطانيا من فلسطين[34] .

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق هو أن السياسي العراقي المحنك نورث (باشا) السعيد رئيس الوزراء سابقًا والذي أدرك بتجربته الطويلة وببعد نظره السياسي الثاقب بأن ليس من مصلحة العرب أن يعادوا دول الغرب لذلك فقد خطط لمشروع يرمي إلى مساعدة الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية كوسيلة لتوطيد العلاقات العربية بدول الحلفاء الذين كان السيد السعيد واثقًا من انتصارهم ، لذلك فقد شرع بتجهيز فرقتين عسكريتين كاملتي العدة والعد ومزودتين بما تحتاجانه من الآلة العسكرية الحديثة وتضمان ثلاثين إلى أربعين ألف مقاتل تحت قيادة العقيد الركن صلاح الدين الصباغ لإرسالهما إلى شمال إفريقيا للمشاركة بالحرب إلى جانب الحلفاء ضد جحافل الفيلد مارشال الألماني ارون روميل لأجل اكتساب خبرة في الحروب الحديثة وذلك ليتسنى له بعد انتهاء الحرب مطالبة الحلفاء باتخاذ قرارات في صالح العرب[35] .

كان نوري السعيد سياسيًا إداريًا محنكًا ، اكتسب خبرات عملية عميقة وطويلة ، فقد شارك في الحرب العالمية الأولى كضابط عثماني ، وساهم في الثورة العربية الكبرى ، وشهد انهيار الإمبراطورية العثمانية وما تبعها من فشل الثورات العربية في مصر وسوريا والعراق ضد المستعمرين الأجانب ، مما اكسب سلوكه السياسي طابع الواقعية والرزانة والاعتدال وعدم الاندفاع بتأثير العواطف والشعارات الفارعة الرنانة ، وكان ينظر إلى مجرى السياسة

---

34) المصدر السابق .

35) صلاح الدين الصباغ ، فرسان العروبة : مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ (تقرير ومراجعة سمير السعيدي ، الرباط ، تاينت للنشر ، 1994) ص 172 .

بروح المرح والتخطيط المتفائل وبأن أهداف العرب تتحقق عن طريق اتباع الخطوات المدروسة والمصالح المشتركة وتحكيم العقل في واقع الحال ، وكان إلى جانب ذلك كبير الثقة بنفسه وبسياسته وبإمكان التفاهم مع الإنكليز يحدوه أمل عميق بإمكانية إنجاز طموحات العراق والعرب عن طريق التدرج بالمطالب بالإقناع والمصالح المتبادلة وبسياسة ما دعاها (خذ وطالب) . لذلك فقد خطط لمشروع مساعدة الحلفاء ضد قوى المحور أثناء الحرب وعول عليه بحماس . إلا أن القوى القومية والضباط المتأثرين بالنازية ، إضافة إلى قوى اليسار والوسط ثاروا جميعًا عليه ونددوا بخططه واتهموه بالعمالة للإنكليز وبأنه يهدف إلى أن يضحي بحياة الشبان العراقيين في سبيل خدمة أسياده الإنكليز المستعمرين ، وعليه فقد قرر إلغاء فكرة إرسال الفرقتين العسكريتين . وقد دفع العرب بسبب رفض ذلك القرار الصائب ثمنًا باهظًا حين خاضت جيوشهم التي كانت تفتقر إلى التدريب والسلاح الحديث في حرب 1948 ضد جنود الهاغاناه الصهاينة الذين اكتسبوا خبرة الحرب الحديثة وهم يقاتلون إلى جانب الحلفاء وتمرسوا باستعمال أحدث أسلحة ذلك الوقت[36] .

هكذا سقطت معاهدة بورتسماوث وخلقت إسرائيل وانطلق الصهاينة يحتفلون في معظم أنحاء العالم ويشيرون إلى تحقيق نبوءتهم بخلق دولة إسرائيل الحديثة في فلسطين بعد ألفي سنة من الشتات . ومن المؤلم أن احتفالات الصهاينة قد واكبت احتفالات جماهير غفيرة في العراق وبقية البلاد العربية ابتهاجًا بسقوط (معاهدة بورتسماوث الجائرة) وهم غير مدركين لمدى الحيف الذي لحق بهم جراء سقوط تلك المعاهدة بحيث يصدق عليهم ما قاله أمير شعراء العرب أحمد شوقي بك حين قال :

اسمع الشعب (ديون)   كيف يوحون إليـه

36) زكي ، مأمون أمين ، مصدر سابق ، صفحات 159 ـ 161 .

مــلأ الجــو هتــــافًا بحيـاتـي قاتلـيــه
أثـــر البهتـــان فـــيه وانطلى الزور عليه
يا لـــه مـن ببغــــاء عقلــه في أذنيــه

المعارضة والتفكير السياسي الانفعالي :

يصف السيد كامل الجادرجي في مذكراته تطورات السياسة الخارجية للعراق بعد سقوط معاهدة بورتسماوث عام 1948 ، وهي الفترة التي شهد العالم أثناءها تصاعد ما دعي بالحرب الباردة بين العملاقين الاتحاد السوفييتي رئيس المعسكر الاشتراكي والولايات المتحدة زعيمة العالم الديمقراطي الرأسمالي . ولم يتسن للعراق أن يبقى خارج ذلك الصراع بحكم موقعة الاستراتيجي ووفرة نفطه ، ففي ربيع عام 1955 وقع رئيس الوزراء نوري السعيد ميثاق خلف بغداد الذي ضم عدة دول إسلامية وكان مسنودًا من قبل بريطانيا العظمى ، وكان الهدف الرئيسي للحلف هو تكوين جبهة ضد الاتحاد السوفييتي ،لذا فقد تفاقم الخلاف بين الحركات السياسية التحررية والنخبة الحاكمة في العراق والموالية لبريطانيا ، وبدأ بعض السياسيين بالتكتل في نوع من الهيئات المعارضة لنوري السعيد ـ العقل المدبر لحلف بغداد ـ لذلك كان هناك اتجاهان بشأن تأليف المعارضة : الأول يهدف إلى استبعاد الأحزاب التي لا تتماشى مع خط الحكم ، والثاني يحبذ التعاون مع جميع الأحزاب . وكان أبرز الساعين لهذا الاتجاه هو صالح جبر الذي أسقطه الشعب بوثبته العارمة عام 1948 . ويقول الجادرجي : «كان الاتصال بيننا وبين صالح جبر جاريًا بصورة مستمرة بواسطة سعد عمر»[37] .

وهكذا أصبح صالح جبر ـ عميل الاستعمار ـ والمسئول عن إطلاق النار

37) مذكرات كامل الجادرجي ، مصدر سابق ص 663 .

على المتظاهرين عام 1948 والذي آمن بصلاح معاهدة بورتسماوث ووصفه الوثبة بكونها (حركة رعناء) وإنها لم تكن منبثقة من صميم الشعب . أضحى فجأة من ضمن الوطنيين الذين يثق بهم كامل الجاردجي الذي توجته الجماهير بطلًا وهو يقارع الاستعمار وأذنابه . ويتعاون الجادرجي مع صالح جبر ، الموصوف بكونه عميل الاستعمار ، فقد اتصفت سياسة المعارضة وزعيمها بالتذبذب والبلبلة وعدم وضوح أهدافها .

وحينذاك خلا الجو للصهيونية ، واتخذ التآمر كل أبعاده الحقيقية ومواصفاته الفعلية وذلك بالسيطرة الماكرة على التفكير الثقافي والنفسي عند شرائح كبيرة من الجماهير العراقية والعربية ، بحيث لم تعد هذه الجماهير تصدق بنزاهة وإخلاص وحكمة القيادات الوطنية التي تنجح في إيجاد عناصر صديقة ومؤيدة للقضايا العربية من النخب السياسية الجيدة في الغرب وهو الأمر الذي تخشاه إسرائيل كما فصلنا ذلك في هذا البحث .

وهكذا اختلطت الحقائق بالأوهام ، وتمكنت الصهيونية من صرف الناس عن الصواب وإيقاعهم بمشاكل لا قدرة لهم على حلها ، فتحققت المؤامرة على العقل العربي ، وبذلك اختفت أيديولوجية الاتزان السياسي لتحل محلها أيديولوجية الثورة والهدم وقتل الأخ لأخيه .

فهل سيتمكن العرب عامة والعراقيون خاصة من الكشف عن تدابير الصهيونية المستقبلية وذلك عن طرق الربط بين الشعارات من جهة والشواهد التاريخية من جهة أخرى؟

الفصل السادس

النص الانكليزي لمعاهدة النفط عام 1952

IRAQ PETROLEUM COMPANY LIMITED,
MOSUL PETROLEUM COMPANY LIMITED,
BASRAH PETROLEUM COMPANY LIMITED,

Agreement

WITH THE GOVERNMENT OF IRAQ

made on the 3rd day of February, 1952

(In force as from 18th February, 1952)

TOGETHER WITH

LAW No. 4 of 1952

Ratifying the Agreement.

Stephen Austin & Sons, Ltd., 1 Fore Street, Hertford, Herts, England.

31816

This Agreement is made the Third day of February One thousand nine hundred and fifty-two BETWEEN His Excellency Abdul Majid Mahmoud, Minister of Economics acting on behalf of the Government of Iraq (hereinafter called "the Government") of the one part and Horace Stephen Gibson acting on behalf of (*a*) IRAQ PETROLEUM COMPANY LIMITED (hereinafter called "the Iraq Company") (*b*) MOSUL PETROLEUM COMPANY LIMITED (hereinafter called "the Mosul Company") and (*c*) BASRAH PETROLEUM COMPANY LIMITED (hereinafter called "the Basrah Company") which three Companies are hereinafter together referred to as "the Companies" of the other part

WHEREAS it is the desire of the Government and the Companies to enter into an Agreement for the equal sharing of the profit resulting from the operations of the Companies in Iraq

AND WHEREAS the Government proposes to amend the existing income tax law to provide for tax at the rate of Fifty per centum on income arising from dealings in oil or rights to take delivery of oil produced in Iraq and exported therefrom, with credit against such tax for royalty or equivalent payments received by the Government in respect of such oil

NOW IT IS HEREBY AGREED between the Government and the Companies in manner following:—

ARTICLE 1.

(*a*) In this Agreement—

"The Iraq Company's Convention" means the Convention dated the Fourteenth day of March One thousand nine hundred and twenty-five made between the Government of the one part and Turkish Petroleum Company Limited of the other part and all agreements and exchanges of letters in force and affecting the same immediately prior to the date on which this Agreement becomes operative in accordance with Article 16 hereof

"The Mosul Company's Convention" means the Convention dated the Twentieth day of April One thousand nine hundred and thirty-two made between the Government of the one part and B.O.D. Company Limited of the other part and all agreements and exchanges of letters in force and affecting the same immediately prior to the date on which this Agreement becomes operative as aforesaid

"The Basrah Company's Convention" means the Convention dated the Twenty-ninth day of July One thousand nine hundred and thirty-eight made between the Government of the one part and the Basrah Company of the other part and all agreements and exchanges of letters in force and affecting the same immediately prior to the date on which this Agreement becomes operative as aforesaid

"The existing Conventions" means the Iraq Company's Convention, the Mosul Company's Convention and the Basrah Company's Convention

"The Amended Conventions" means the existing Conventions as amended by this Agreement

"The Relevant Effective Date" means (i) in relation to the Iraq Company the First day of January One thousand nine hundred and fifty-one (ii) in relation to the Mosul Company the First day of January immediately preceding the commencement of regular exports of oil referred to in Article 6 of the Mosul Company's Convention and (iii) in relation to the Basrah Company the first day of January immediately preceding the commencement of regular exports of oil referred to in Article 6 of the Basrah Company's Convention

"The Government's share" means the amount receivable by the Government under paragraph (*a*) of Article 2 of this Agreement

The "operations of the Companies in Iraq" means the operations which the Companies are respectively entitled to carry out within Iraq under Article 1 of each of the existing Conventions

"The profit resulting from the operations of the Companies in Iraq" means (i) in relation to the export by the Companies of crude oil from Iraq the difference between the Iraq border value per ton of such oil and the actual costs or fixed cost per ton as the case may be (ascertained in each case in manner provided for in Article 9 of this Agreement) multiplied by the number of tons of oil so exported and (ii) in relation to other operations of the Companies in Iraq, the profit ascertained in a manner to be agreed between the Government and the Companies

"Posted Prices" means the prices (expressed in shillings per ton) f.o.b. seaboard terminal for Iraq crude oil of the gravity and quality concerned arrived at by reference to free market prices for individual commercial sales of full cargoes and in accordance with the procedure to be agreed between the Government and the Companies or if there is no free market for commercial sales of full cargoes of Iraq crude oil then posted prices shall mean fair prices fixed by agreement between the Government and the Companies or in default of agreement by arbitration having regard to the posted prices of crude oil of similar quality and gravity in other free markets with necessary adjustments for freight and insurance

"Actual costs" means the aggregate costs determined by sound and consistent accounting methods fairly and properly attributable to the operations of the Companies in Iraq in respect of:—

(i) operating expenses and overheads and

(ii) depreciation of all physical assets in Iraq at the rate of ten per centum per annum and amortization of all other capital expenditure in Iraq at the rate of five per centum per annum until such assets and expenditure are fully written off

"Iraq border values" means the values (expressed in shillings per ton) of Iraq crude oil at the points of export from Iraq having

taken into account the geographical position of such points of export applicable posted prices and average realisations from cargo and long-term contract sales

"Ton" means English ton of two thousand two hundred and forty pounds

(*b*) In this Agreement and in the Amended Conventions "net production" means in respect of any calendar year and in relation to each of the Companies the gross quantity of oil won and saved in that year by that Company after deducting all water and foreign substances and (in the case of the Iraq Company only) after deducting also all oil supplied for the Government refinery in that year under Article 14 (2) of the Iraq Company's Amended Convention.

ARTICLE 2.

As from the Relevant Effective Date—

(*a*) the Government shall receive in the manner provided for in Articles 10 and 11 hereof an amount equal to fifty per centum of the profit resulting from the operations of the Companies in Iraq or the amount provided for in Article 4 or 6 (as the case may be) whichever is the greater

(*b*) in addition the Government shall receive from each of the Companies a tax commutation payment of Twenty thousand pounds sterling per annum payable on or before the Thirty-first day of March in the next succeeding calendar year.

ARTICLE 3.

(*a*) The Government shall be entitled by notice to elect to take in kind up to twelve and one-half per centum of the net production of each of the Companies for each calendar year as from the Relevant Effective Date and shall receive in the manner provided for in Article 11 hereof a sum equal to the value at posted prices of any such oil in respect of which no such notice is given

(*b*) Any oil which the Government elects to take in kind under this Article shall be delivered f.o.b. seaboard terminal .

(*c*) The notice referred to in paragraph (*a*) of this Article shall be a notice in writing given by the Government to the Company concerned not less than six calendar months prior to the commencement of the calendar year to which such notice relates

(*d*) All matters required for the implementation of this Article and not hereinbefore specifically provided for shall be determined in such manner as the Government and the Company concerned may agree.

ARTICLE 4.

The Companies undertake that the Government's share in each calendar year as from the Relevant Effective Date shall be not less than an amount equal to the value at posted prices of twenty-five per centum of the net production of the Iraq Company and the Mosul Company respectively in that year and of thirty-three and one-third per centum of the net production of the Basrah Company in that

year of which, in each case, the value at posted prices of the twelve and one-half per centum which the Government is entitled to elect to take as oil in kind as provided in Article 3 hereof shall be deemed to form part.

ARTICLE 5.

The Iraq Company undertakes that it will produce and dispose of a minimum quantity of twenty and three-quarters million tons of crude oil per annum as from the First day of January One thousand nine hundred and fifty-four the Mosul Company undertakes that it will produce and dispose of a minimum quantity of one and one-quarter million tons of crude oil per annum as from the First day of January One thousand nine hundred and fifty-four and the Basrah Company undertakes that it will produce and dispose of a minimum quantity of eight million tons of crude oil per annum as from the First day of January One thousand nine hundred and fifty-six so long thereafter in each case as the relevant Amended Convention remains in force. The quantities of oil above referred to shall include any oil which the Government has elected to take in kind as provided in Article 3 hereof but shall not include any oil supplied for Iraq's requirements under the Iraq Company's Amended Convention.

ARTICLE 6.

The Companies jointly and severally undertake that the Government's share shall be not less than Twenty million pounds sterling per annum during each of the years One thousand nine hundred and fifty-three and One thousand nine hundred and fifty-four and not less than Twenty-five million pounds sterling during One thousand nine hundred and fifty-five and each year thereafter.

ARTICLE 7.

If the Companies respectively are able to show to the reasonable satisfaction of the Government that they are or have been prevented by circumstances beyond their control from producing and/or disposing of the full quantities of oil mentioned in Article 5 hereof in any calendar year the relevant quantity or quantities of oil so mentioned shall in respect of that year be reduced by the amount which the Companies respectively have been so prevented from producing and/or disposing of and the undertaking in respect of that year under Article 6 hereof shall be reduced in proportion to the reduction so made PROVIDED ALWAYS that nothing herein contained shall permit the obligations of the Companies under Articles 5 and 6 hereof to be reduced for reasons of commercial expediency or convenience only.

ARTICLE 8.

(*a*) Notwithstanding the provisions of Article 7 hereof the Companies jointly and severally undertake unconditionally that if in respect of any calendar year the Government's share is less than Five million pounds sterling the Companies will make good the deficiency provided that the total of the amounts paid by the Companies under this unconditional guarantee shall not exceed Ten million pounds sterling outstanding at any one time

(*b*) To give effect to paragraph (*a*) above :—

(i) If in any quarter of any calendar year the quarterly advance made to the Government under Article 11 of this Agreement is less than One and one-quarter million pounds sterling the Companies shall make good the deficiency for that quarter

(ii) Unless the Government and the Companies otherwise agree any sums paid to the Government hereunder shall be repaid to the Companies out of the Government's share in respect of the next succeeding calendar year or years to the extent that the Government's share in respect of any such year exceeds Twenty million pounds sterling before One thousand nine hundred and fifty-five or Twenty-five million pounds sterling in that year or thereafter as the case may be but shall not be otherwise recoverable

(iii) As and when any sum is repaid as aforesaid the amount of the obligation of the Companies under this guarantee shall revive to the extent of such repayment.

ARTICLE 9.

(*a*) For the purpose of calculating the profit resulting from the operations of the Companies in Iraq no deduction shall be made for any tax on profits

(*b*) For the purpose of calculating the profit resulting from the operations of the Companies in Iraq in relation to the export by the Companies of crude oil from Iraq :—

(i) It is agreed that the Iraq border values of 36·0° A.P.I. crude oil of Kirkuk quality established in accordance with the definition of Iraq border values in Article 1 hereof as at the First day of January One thousand nine hundred and fifty-two were Ninety-four shillings per ton at the Iraqi/Syrian border and Eighty-one shillings and nine pence per ton at Fao

(ii) Such Iraq border values shall be appropriately adjusted :

(A) In respect of other gravities and qualities of crude oil by the same amount by which the relevant posted price for the actual gravity and quality concerned differs from the relevant posted price for 36·0° A.P.I. crude oil of Kirkuk quality

(B) In respect of any increase or decrease in the relevant posted price occurring after the said First day of January One thousand nine hundred and fifty-two which shall be added to or subtracted from the values obtained in accordance with this Article

(iii) The Iraq border values of crude oil exported at other points of export from Iraq shall be determined by agreement between the Government and the Companies in accordance with the said definition of Iraq border values. Such Iraq border values shall be subsequently adjusted in the same manner as provided for in paragraphs (ii) (A) and (B) above

(iv) The provisions referred to above for establishing and adjusting such Iraq border values shall continue in full force and effect unless and until either party hereto shall show to the reasonable satisfaction of the other that such provisions have become inconsistent with the said definition of Iraq border values and the Government and the Companies have agreed upon alternative provisions

(v) The Companies' actual costs shall be taken to be Twenty-three shillings per ton for the year One thousand nine hundred and fifty-one, Seventeen shillings and six pence per ton for the year One thousand nine hundred and fifty-two and Thirteen shillings per ton thereafter (in this paragraph called "the fixed cost"). If the actual costs for any year (including the years One thousand nine hundred and fifty-one and One thousand nine hundred and fifty-two) as and when determined are found to differ from the fixed cost by more than ten per centum the actual costs shall be applied; and if any such application is required in One thousand nine hundred and fifty-three or in any year thereafter the figure so ascertained shall unless and until the actual costs are found to differ from it by more than ten per cent be treated as the fixed cost.

(vi) Notwithstanding the provisions of paragraph (*b*) (v) above it is agreed that in the event of regular exports of oil under the Basrah Company's Convention being commenced during 1951 the fixed cost specified in that paragraph for 1952 shall be applied in relation to the oil so exported by the Basrah Company in 1951.

ARTICLE 10.

In respect of each calendar year as from the Relevant Effective Date the Companies shall pay to the Government an amount which when added to the aggregate of the sums below mentioned is equal to the Government's share

Such sums are as follows :—

(*a*) a sum equal to the value at posted prices of all oil which the Government is entitled to elect to take in kind in that year in accordance with Article 3 hereof

(*b*) a sum equal to the total payments of Iraqi income tax based on income of that year arising in any way from dealings in oil or rights to take delivery of oil which has been produced by the Companies in Iraq and exported therefrom.

ARTICLE 11.

(*a*) The Companies for themselves and any companies for the time being liable to pay Iraqi tax for whom the Companies or any of them may from time to time act as agent shall make payment to the Government for each calendar year as from the First day of January One thousand nine hundred and fifty-one as follows :—

(i) advances against and on account of the total revenue shall be made quarterly in arrears within seven days after the end of each quarter. They shall be based in each case on a provisional tonnage statement for the period from the preceding First day of January to the end of such quarter and shall be cumulative so that in calculating the amount of each advance there shall be deducted the total amount of any previous advances for the year in question

(ii) as soon as practicable after the end of the year and in any event not later than the Thirty-first day of March next following the Companies shall submit to the Government a final tonnage statement for the whole of that year. The final tonnage statement shall become conclusive either as submitted or as subsequently varied by agreement not later than the Thirtieth day of April next following unless one party hereto has prior to that date by notice in writing to the other requested that any dispute be referred to arbitration for decision. If as a result of a conclusive final tonnage statement or of any such decision any balance is found to be due to the Government in respect of the total revenue for the year such balance shall forthwith be paid; and if the advances received by the Government in respect of that year are found to have exceeded the total revenue any excess shall be treated as an advance by the Companies (for themselves and as agents as aforesaid) on account of the total revenue for the next following year

(iii) any settlement under sub-paragraph (ii) hereof shall be without prejudice to a variation of the total revenue for the year in question by reason of the operation of Article 9 (*b*) (v) hereof; but no such variation shall be made unless within nine months after the end of that year either the variation has been agreed between the Government and the Companies or one party hereto has by notice in writing to the other requested that the question be referred to arbitration

for decision. If as a result of such agreement or decision a further balance is found to be due to the Government such balance shall forthwith be paid; and if a balance is found to be due from the Government such balance shall be treated as an advance by the Companies (for themselves and as agents as aforesaid) on account of the total revenue for the calendar year next following the date of such agreement or decision as aforesaid

(iv) all payments made under this Article shall be in sterling to a bank in London nominated by the Government or at the option of the Government by delivery in Baghdad of a London bankers draft in sterling payable to a bank in Baghdad nominated by the Government

(*b*) If any balance due to the Government under sub-paragraphs (*a*) (ii) or (*a*) (iii) of this Article shall be unpaid for a space of three calendar months after the same has become payable the Government shall have the right to prohibit all export of petroleum and other products until the balance in question be paid. And if payment be not made within three calendar months after the expiration of the aforesaid three months the Government shall have the right to terminate the Amended Conventions and to take without payment all the property of the Companies within Iraq including the oil collected in the storage tanks and elsewhere

(*c*) In this Article:—

"the total revenue" means in relation to any calendar year the aggregate of the payments to which the Government is entitled in respect of that year under this Agreement and under the Amended Conventions and by way of Iraqi tax

"Iraqi tax" means in relation to any year the total amounts payable to the Government in respect of Iraqi income tax based on income of that year arising in any way from dealings in oil or rights to take delivery of oil which has been produced by the Companies in Iraq and exported therefrom

"tonnage statement" means a statement by the Companies showing the net production of and quantity of oil exported by each of them during the period to which such statement relates, the relevant posted prices and Iraq border values and all such other information as the Government may reasonably require to enable the total revenue for such period to be assessed.

ARTICLE 12.

In calculating posted prices for the purposes of this Agreement and of the Amended Conventions prices quoted in currencies other than sterling shall be converted to sterling on the basis of par values for the time being established under the Articles of Agreement of the International Monetary Fund or (if no par value is established for

one or more of the relevant currencies or if the International Monetary Fund is discontinued) then on the basis of the appropriate rate or rates of exchange recognised by any other internationally accepted authority.

ARTICLE 13.

(*a*) Subject to the provisions of paragraph (*b*) of this Article, the existing Conventions shall be or shall be deemed to have been amended as from the Relevant Effective Date as regards the Iraq Company's Convention in the manner specified in the First Schedule hereto, as regards the Mosul Company's Convention in the manner specified in the Second Schedule hereto and as regards the Basrah Company's Convention in the manner specified in the Third Schedule hereto. Save as aforesaid as from the date on which this Agreement becomes operative or the Relevant Effective Date as the case may be this Agreement shall be read and construed and take effect as supplemental to each of the existing Conventions and Amended Conventions respectively and the provisions of the Existing Conventions and Amended Conventions shall so far as not inconsistent herewith continue in full force and effect

(*b*) The amendments to the existing Conventions provided for in paragraph 8 of the First Schedule hereto, paragraph 9 of the Second Schedule hereto and paragraph 10 of the Third Schedule hereto shall take effect as from the date on which this Agreement becomes operative

(*c*) If any doubt difference or dispute shall arise between the Government and the Companies concerning the interpretation or execution hereof or anything herein contained or in connection herewith or the rights and liabilities of the Government or the Companies hereunder or if the Government and the Companies should fail to agree upon any of the matters required to be settled by agreement the same shall be decided by arbitration in the manner provided by the relevant Amended Convention. In this paragraph "the Companies" means the Companies or any one of them.

ARTICLE 14.

Any action to be taken hereunder by the Government shall be taken by such Minister or other person as the Council of Ministers may from time to time nominate for the purpose of such action.

ARTICLE 15.

This Agreement has been drawn up in the Arabic and English languages, both texts being regarded as authoritative, but in the event of any discrepancy between the meanings of the English and Arabic texts hereof the English text shall prevail.

ARTICLE 16.

This Agreement shall not become operative unless and until it has been confirmed by Special Law.

THE FIRST SCHEDULE

SPECIFIC AMENDMENTS TO THE IRAQ COMPANY'S CONVENTION

1. Article 10 shall be entirely deleted and references to Article 10 throughout the Iraq Company's Convention shall cease to have effect

2. In Article 11 the words "the royalty shall be adjusted accordingly" shall be deleted and the words "all appropriate adjustments shall be made accordingly" substituted therefor

3. In Article 12 the words "and of all quantities exempted from royalty under Article 10 hereof" and the words "the amount of royalty due to the Government" shall be deleted and the words "net production" shall be inserted immediately after the words "a statement of"

4. Article 13 shall be entirely deleted

5. Paragraph (2) of Article 14 shall be entirely deleted and the exchanges of letters Nos. G.1., B.1., G.2., and B.2., all dated 29th July 1938 and letter No. C/121 dated 21st April 1945 shall cease to have effect and the following new paragraph shall be substituted in Article 14:—

"(2) If the Government shall construct or acquire a refinery at Baghdad and shall construct or cause to be constructed a pipeline from such refinery to K.2 Pumping Station, the Government shall have the right to buy from the Company at the price below mentioned the quantity of crude oil necessary for the supply of Iraq's requirements. Such oil shall be of the quality from time to time being pumped to K.2 and shall be delivered into the Government pipeline at K.2 Pumping Station at a fixed charge of £63,000 sterling per annum (being the cost of pumping such oil) plus a charge of 5*s.* 6*d.* sterling per ton of oil so delivered. If the cost of pumping such oil or the cost of the oil is found to differ from the figure so taken by more than ten per centum such cost shall be adjusted in such manner as the Government and the Company may agree or in default of agreement by arbitration. Accounts for such charges in respect of each calendar year shall be provisionally settled quarterly and shall be finally settled (subject only to any such adjustment as aforesaid) not later than the 30th April in the next succeeding year. But no such adjustment shall be made in respect of any year unless within nine months after the end of that year either the adjustment has been agreed between the Government and the Company or one party hereto has by notice in writing to the other requested that the question be referred to arbitration for decision. If as a result of such agreement or decision a balance is found to be due the same shall forthwith be paid

On the expiration of three months after the Government refinery commences operations the obligations of the Company and of the marketing company under Articles 14 (1) and 15 of this Convention shall forthwith determine."

6. Article 27 shall be entirely deleted and the exchange of letters dated the 24th March 1931 between the Prime Minister of Iraq and Mr. J. Skliros shall cease to have effect and the following Article shall be substituted therefor:—

"ARTICLE 27.

(1) The Company shall be exempt from payment of all taxation falling due on or after the 1st day of January 1951 of whatever nature whether state or municipal (otherwise than in the manner provided in Article 11 of the Agreement dated the Third day of February 1952 between the Government of the one part and the Company and Mosul Petroleum Company Limited and Basrah Petroleum Company Limited of the other part) on their capital, borings, plant, machinery, buildings (other than houses and offices within municipal limits) and profits (other than those accruing from the transport of oil not produced from the defined area) and on the substances comprised in Article 1 hereof before or after their removal from the ground and upon the technical processes utilised in connection with the said substances provided that:

(a) The Company shall not be relieved from paying Excise or other duty on the products of the said substances which are refined in Iraq and not used by the Company for the purposes of its operations subject to the right of the Company to claim refund of the duty on such of the said products as are exported by the Company

(b) To the extent to which the Company shall provide at its own cost adequate services within the areas occupied by its camps, tank farms, pumping stations, residences and other buildings, in connection with and for the purpose of education, protection, sanitation, water, light and other services ordinarily provided by a local authority the Company shall be exempt from rates or taxes in respect of services so provided, but nothing shall impose on the Company any obligation whatever to provide any such service

(2) The taxes, impositions, duties, fees or charges whether Government or Municipal or Port from which the Company is not exempt under the foregoing conditions shall not be other or higher than those ordinarily

imposed from time to time upon other industrial undertakings or upon their property or privileges or employees."

7. In Article 35 the words "a Director" shall be deleted and the words "two Directors" substituted therefor

8. In Article 40, the words "or if the parties should fail to agree upon any matter required to be settled by agreement" shall be inserted immediately after the words "either party hereunder" and the words "International Court of Justice" shall be substituted for the words "Permanent Court of International Justice".

THE SECOND SCHEDULE

SPECIFIC AMENDMENTS TO THE MOSUL COMPANY'S CONVENTION

1. In Article 10 the words from and including the words "shall be recoverable" down to the end of that Article shall be deleted and the following words substituted therefor, namely, "shall be repaid to the Company free of interest in any subsequent year or years in which the Government's revenue from oil won and saved in Iraq exceeds £20 million sterling but only to the extent of such excess and shall not be otherwise recoverable."

2. Article 11 and paragraphs (1) and (2) of Article 12 shall be entirely deleted

3. References to Articles 11 and 12 throughout the Mosul Company's Convention shall cease to have effect except in so far as they relate to paragraph (3) of the said Article 12

4. In Article 13 the words "the royalty shall be adjusted accordingly" shall be deleted and the words "all appropriate adjustments shall be made accordingly" substituted therefor

5. In Article 14 the words "and of all quantities exempted from royalty under Article 11 hereof" and the words "the amount due to the Government for such year under Articles 11 and 12 hereof" shall be deleted and the words "net production for such year" shall be inserted immediately after the words "a statement of"

6. Article 15 shall be entirely deleted

7. In Article 18 the words "other than the 20 per centum referred to in Article 12" shall be deleted and the words "except in the manner and to the extent provided in Article 3 of the Agreement dated the Third day of February 1952 made betweeen the Government of the one part and Iraq Petroleum Company Limited, the Company and Basrah Petroleum Company Limited of the other part" substituted therefor

8. Article 27 from the commencement thereof down to and including the words "In consideration of such payments" shall be deleted and the words "payment of" shall be inserted immediately after the words "exempt from" and the words "(otherwise than in the manner provided in Article 11 of the Agreement dated the Third day of February 1952 made between the Government of the one part and Iraq Petroleum Company Limited, the Company and Basrah Petroleum Company Limited of the other part)" shall be inserted immediately after the word "municipal"

9. In Article 39 the words "or if the parties should fail to agree upon any matter required to be settled by agreement" shall be inserted immediately after the words "either party hereunder" and the words "International Court of Justice" shall be substituted for the words "Permanent Court of International Justice"

10. In Article 42 the words "a Director" shall be deleted and the words "two Directors" substituted therefor

11. The provisions of the exchange of letters dated the 20th April, 1932 between the Minister of Economics and Communications and E. C. Simmons, Esq. relating to Articles 6, 11, 12 and 29 of the Mosul Company's Convention shall cease to have effect.

THE THIRD SCHEDULE

SPECIFIC AMENDMENTS TO THE BASRAH COMPANY'S CONVENTION

1. In Article 10 the words from and including the words "shall be recoverable" down to the end of that Article shall be deleted and the following words substituted therefor, namely "shall be repaid to the Company free of interest in any subsequent year or years in which the Government's revenue from oil won and saved in Iraq exceeds £20 million sterling but only to the extent of such excess and shall not be otherwise recoverable".

2. Article 11 shall be entirely deleted and references to Article 11 throughout the Basrah Company's Convention shall cease to have effect

3. Article 12 shall be entirely deleted and the following new Article substituted therefor:—

"ARTICLE 12

The liability of the Company under Article 6 to export not less than one million tons of oil in each year shall be increased to a rate per annum of two million tons as from the 1st July 1952."

4. Paragraphs (1) and (2) of Article 14 and references to Article 14 throughout the Basrah Company's Convention shall cease to have effect except insofar as they relate to paragraph (3) of that Article

5. In Article 15 the words "the royalty shall be adjusted accordingly" shall be deleted and the words "all appropriate adjustments shall be made accordingly" substituted therefor

6. In Article 16 the words "and of all quantities exempted from royalty under Article 11 hereof" and the words "the amount due to the Government for such year under Articles 11 and 14 hereof" shall be deleted and the words "net production for such year" shall be inserted immediately after the words "a statement of"

7. Article 17 shall be entirely deleted

8. In Article 20 the words "other than the 20 per centum referred to in Article 14" shall be deleted and the words "except in the manner and to the extent provided in Article 3 of the Agreement dated the Third day of February 1952 made between the Government of the one part and Iraq Petroleum Company Limited Mosul Petroleum Company Limited and the Company of the other part" substituted therefor

9. Article 29 from the commencement thereof down to and including the words "In consideration of such payments" shall be deleted and the words "payment of" shall be inserted immediately after the words "exempt from" and the words "(otherwise

than in the manner provided in Article 11 of the Agreement dated the Third day of February 1952 made between the Government of the one part and Iraq Petroleum Company Limited Mosul Petroleum Company Limited and the Company of the other part)" shall be inserted immediately after the word "municipal"

10. In Article 41 the words "or if the parties should fail to agree upon any matter required to be settled by agreement" shall be inserted immediately after the words "either party hereunder" and the words "International Court of Justice" shall be substituted for the words "Permanent Court of International Justice"

11. In Article 44 the words "a Director" shall be deleted and the words "two Directors" substituted therefor

In the presence of
NADHIM PACHACHI

On behalf of the Government
ABDUL MAJID MAHMOUD

In the presence of
J. J. PAGE

On behalf of the Companies
H. S. GIBSON

In accordance with the powers granted to me under Article 39 (1) of the Iraq Stamp Law Number 50 of 1950 I certify that I have accepted in cash the sum of Iraq Dinars Fifty being the Stamp Duty payable on the signature of this Agreement.

DHIA JA'FAR,
Acting Minister of Finance.

Published in the Iraq Official Gazette No. 3064 of 18th February, 1952.

LAW No. (4) of 1952

The ratification of the Agreement entered into on the 3rd of February 1952, between the Iraq Government and the Iraq Petroleum Company Limited, the Mosul Petroleum Company Limited and the Basrah Petroleum Company Limited.

With the concurrence of the Senate and the Chamber of Deputies we hereby order the enactment of the following Law :—

Article One—The Agreement entered into on the 3rd of February 1952 between the Iraq Government and the Iraq Petroleum Company Limited, the Mosul Petroleum Petroleum Company Limited and the Basrah Petroleum Company Limited is hereby ratified.

Article Two—This Law comes into effect as from the date of its publication in the Iraq *Official Gazette*.

Article Three—The Minister of Economics is charged with the execution of this Law.

Made at Baghdad this 21st day of Jamadi al-Awwal, 1371, and the 17th day of February, 1952.

ABDUL ILAH.

ABD AL-MAJID MAHMUD,
Minister of Economics.

NURI AS-SAID,
Prime Minister.

الترجمة العربية المعاهدة 1952

شركة النفط العراقية المحدودة

شرطة نفط الموصل المحدودة

شركة نفط البصرة المحدودة

اتفاقية

مع حكومة العراق

عقدت في 3 شباط سنة 1952

(نافذة المفعول اعتبارًا من 18 شباط سنة 1952) .

وقانون رقم (4) لسنة 1952

المصادق على الاتفاقية

نشر بالوقائع عدد 3064 بتاريخ 1952/2/18

قانون رقم (4) لسنة 1952

تصديق الاتفاقية المعقودة في 3 شباط سنة 1952 بين الحكومة العراقية وشركات النفط العراقية المحدودة ونفط الموصل المحدودة ونفط البصرة المحدودة .

بموافقة مجلسي الأعيان والنواب أمرنا بوضع القانون الآتي :

المادة الأولى ـ تصدق بهذا القانون الاتفاقية المعقودة في 3 شباط سنة 1952 بين الحكومة العراقية وشركات النفط العراقية المحدودة ونفط الموصل المحدودة ونفط البصرة المحدودة .

المادة الثانية : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة الثالثة : على وزير الاقتصاد تنفيذ هذا القانون .

كُتِبَ ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر جمادي الأول سنة 1371 واليوم السابع عشر من شهر شباط سنة 1952 .

عبد الإله

عبد المجيد محمود — نوري السعيد

وزير الاقتصاد — رئيس الوزراء

عُقدت هذه الاتفاقية في اليوم الثالث من شهر شباط لسنة اثنين وخمسين بعد التسعمائة والألف بين معالي السيد عبد المجيد محمود وزير الاقتصاد نيابة عن الحكومة العراقية (تسمى فيما يلي «الحكومة») فريقًا أولًا وبين (المستر) أ ج . أس . كبسن نيابة عن (أ) شركة النفط العراقية المحدودة (تسمى فيما يلي الشركة العراقية) (ب) شركة نفط الموصل المحدودة (تسمى فيما يلي شركة الموصل) و (ج) شركة نفط البصرة المحدودة (تسمى فيما يلي شركة البصرة) والمشار فيما يلي إلى هذه الشركات الثلاث معًا «بالشركات» فريقًا ثانيًا .

لما كانت الحكومة والشركات راغبة في الدخول في اتفاق لاقتسام الربح الناتج من عمليات الشركات في العراق مناصفة ولما كانت الحكومة تنوي تعديل قانون ضريبة الدخل الحالي لغرض فرض ضريبة بنسبة (50) بالمائة على الدخل الناجم من التعاطي بالنفط أو حقوق استلام النفط المنتج في العراق والمصدر منه على أن الحصة أو الدفعات التي تتسلمها الحكومة من هذا النفط تحسم بما يعادلها من مقدار الضريبة .

فقد تم الاتفاق بهذا بين الحكومة والشركات على الوجه التالي :

المادة الأولى

(أ) في هذه الاتفاقية

يقصد بعبارة «مقاولة الشركة العراقية» المقاولة المؤرخة 14 آذار 1925 المعقودة بين الحكومة فريقًا أولًا وبين شركة النفط التركية المحدودة فريقًا ثانيًا وجميع الاتفاقيات والكتب المتبادلة النافذة المفعول والمختصة بها قبل التاريخ الذي تصبح في هذه الاتفاقية نافذة المفعول مباشرة بموجب المادة (19) منها .

يقصد بعبارة «مقاولة شركة الموصل» المقاولة المؤرخة 20 نيسان 1932 المعقودة بين الحكومة فريقًا أولًا وبين شركة بي . او . دي . المحدودة فريقًا ثانيًا وجميع الاتفاقيات والكتب المتبادلة النافذة المفعول المختصة قبل التاريخ الذي تصبح فيه هذه الاتفاقية نافذة المفعول مباشرة كما ورد أعلاه .

يقصد بعبارة «مقاولة شركة البصرة» المقاولة المؤرخة 29 تموز 1938 المعقودة بين الحكومة فريقًا أولًا وبين شركة البصرة فريقًا ثانيًا وجميع الاتفاقيات والكتب المتبادلة النافذة المفعول والمختصة بها قبل التاريخ الذي تصبح فيه هذه الاتفاقية نافذة المفعول مباشرة كما ورد أعلاه .

يقصد بعبارة «المقاولات الحالية» مقاولة الشركة العراقية ومقاولة شركة الموصل ومقاولة شركة البصرة .

يقصد بعبارة «المقاولات المعدلة» المقاولات الحالية كما عُدِّلت بهذه الاتفاقية .

يقصد بعبارة «التاريخ التنفيذي المختص» (1) بالنسبة للشركة العراقية 1 كانون الثاني ، (2) بنسبة لشركة الموصل 1 كانون الثاني الذي يثبت مباشرة تاريخ الشروع في تصدير النفط بصورة منتظمة المشار إليه في المادة السادسة للمقاولة شركة الموصل و (3) بالنسبة لشركة البصرة 1 كانون الثاني الذي يسبق مباشرة تاريخ الشروع في تصدير النفط بصورة منتظمة المشار إليه في المادة السادسة من مقاولة شركة البصرة

يقصد بعبارة «حصة الحكومة» المبالغ التي تستحق الحكومة قبضه بموجب الفقرة (أ) من المادة (2) من هذه الاتفاقية .

يقصد بعبارة «عمليات الشركات في العراق» العمليات التي يحق لكل من الشركات القيام بها في داخل العراق بموجب المادة (1) من المقاولات الحالية

يقصد بعبارة «الربح الناتج من عمليات الشركات في العراق» (1) فيما يختص بتصدير النفط الخام من العراق من قبل الشركات الفرق بين سعر الطن الواحد من هذا النفط في حدود العراق والتكاليف الحقيقية أو التكاليف الثابتة للطن الواحد كما يكون الحال والتي تثبت في كل حالة بالطريقة المنصوص عليها في المادة (9) من هذه الاتفاقية ، مضروبًا بعدد الأطنان من النفط المصدر على هذا الوجه و(2) فيما يختص بسائر عمليات الشركات في العراق الربح المثبت بالطريقة التي يتفق عليها بين الحكومة والشركات .

يقصد بعبارة «الأسعار السائدة» الأسعار (معبرة بالشلنات للطن الواحد) للنفط الخام العراقي من الصنف والثقل النوعي المختصين على ظهر السفينة في نقطة انتهاء بحرية التي يتوصل إليها بالرجوع إلى أسعار السوق الحرة للمبيعات التجارية الفردية بشحنات كاملة ووفق الشروط التي يتفق عليها بين الحكومة والشركات أو إذا لم تكن هناك سوق حرة للمبيعات التجارية بشحنات كاملة من النفط الخام العراقي فعندئذ يقصد بالأسعار السائدة الأسعار المتبدلة التي تعين بالاتفاق بين الحكومة والشركات وفي حالة عدم الاتفاق فبالتحكيم على أن يؤخذ بنظر الاعتبار الأسعار السائدة للنفط الخام من صنف ونقل نوعي مماثلين في أسواق حرة أخرى مع إجراء التعديلات اللازمة عن أجور الشحن والتأمين .

يقصد بعبارة «التكاليف الحقيقية» مجموع التكاليف المعينة بالطرق الحسابية الصحيحة الثابتة على أساس عادل وصحيح المنسوبة إلى عمليات الشركات في العراق بشأن :

(1) نفقات التشغيل والإدارة و

(2) اندثار جميع الموجودات المادية في العراق بنسبة عشرة بالمائة

سنويًا وإطفاء جميع المصروفات الرأسمالية الأخرى في العراق بنسبة خمسة بالمائة سنويًا إلى أن يتم شطب جميع هذه الموجودات والمصروفات .

يقصد بعبارة «الأسعار في حدود العراق» الأسعار مميزة (بالشلنات للطن الواحد) للنفط الخام العراقي في نقاط التصدير من العراق مع مراعاة الوضع الجغرافي لنقاط التصدير هذه والأسعار السائدة المطبقة وكذلك معدل التحققات من الشحنات والمبيعات الجارية بموجب مقاولات طويلة الأجل يقصد بعبارة «طن» الطن الانكليزي الذي يساوي 2240 ليرة .

(ب) في هذه الاتفاقية وفي المقاولات المعدلة يقصد بعبارة «الإنتاج الصافي» بالنسبة لأية سنة تقويمية وفيما يخص كل شركة من الشركات كمية النقط الإجمالية المستخرجة والمخزونة من قبل تلك الشركة في تلك السنة وذلك بعد إسقاط جميع المياه والمواد الغربية وفي حالة الشركة العراقية فقط) عدا أن يسقط أيضًا جميع النفط المجهز لمصفى الحكومة في تلك السنة بموجب الفقرة (2) من المادة (14) من المقاولة المعدلة الخاصة بالشركة العراقية .

المادة الثانية

اعتبارًا من التاريخ التنفيذ المختص .

(أ) تستوفي الحكومة بالطريقة المنصوص عليها في المادتين (10) و (11) من هذه الاتفاقية مبلغًا يعادل خمسين بالمائة من الربح الناتج من عمليات الشركات في العراق أو المبلغ المنصوص عليه في المادة (4) أو (6) كما يكون الحال) أيهما الأكبر .

(ب) علاوة على ذلك تستوفي الحكومة من كل شركة من الشركات مقابل الإعفاء من الضرائب مبلغًا قدره عشرين ألف ليرة إسترلينية سنويًا يدفع في أو قبل (31) آذار في السنة التقويمية التي تلي مباشرة .

المادة الثالث

1 . يحق للحكومة ـ عن كل سنة تقويمية اعتبارًا من التاريخ التنفيذي المختص ـ أن تختار بإخطار توجهه إلى الشركات أخذ النفط عينًا لحد اثني عشر ونصف بالمائة من الإنتاج الصافي لكل شركة من الشركات وأن تستوفي عما لا تختار أخذه عينًا من هذا النفط مبلغًا يعادل قيمته حسب الأسعار السائدة وذلك بالصورة المنصوص عليها في المادة (11) من هذه الاتفاقية .

2 . يسلم النفط الذي تختار الحكومة أخذه عينا بموجب هذه المادة واصلًا على ظهر السفينة في نقطة بحرية .

3 . يكون الأخطار المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة أخطارًا تحريريًا تعطيه الحكومة إلى الشركة المختصة قبل بداية السنة التقويمية التي يعود إليها الأخطار بستة أشهر تقويمية على الأقل .

4 . جميع الأمور المقتضية لتنفيذ هذه المادة والتي لم ينفق عليها بنوع خاص فيما تقدم تعين بالصورة التي يتفق عليها بين الحكومة والشركة المختصة .

المادة الرابعة

تتعهد الشركات بأن حصة الحكومة في كل سنة تقويمية اعتبارًا من التاريخ التنفيذي المختص لن تقل عن مبلغ يعادل حسب الأسعار السائدة قيمة خمسة وعشرين بالمائة من الإنتاج الصافي لكل من الشركة العراقية وشركة الموصل في تلك السنة وثلاثة وثلاثين وثلث بالمائة من الإنتاج الصافي لشركة البصرة في تلك السنة على أن تعتبر في كل حالة قيمة الاثنى عشر ونصف بالمائة (حسب الأسعار السائدة) الذي يحق للحكومة أن تختار أخذه علنيًا كما نص في المادة (2) من هذه الاتفاقية جزءًا من المبلغ المذكور .

المادة الخامسة

تتعهد الشركة العراقية بأنها ستنتج وتصرف كمية من النفط الخام لا تقل عن عشرين مليون وسبعمائة وخمسين ألف طن سنويًا اعتبارًا من 1 كانون الثاني 1954 وتتعهد شركة الموصل بأنها ستنتج وتصرف كمية من النفط الخام لا تقل عن مليون وربع مليون طن سنويًا اعتبارًا من 1 كانون الثاني 1954 وتتعهد شركة البصرة بأنها ستنتج وتصرف كمية من النفط الخام لا تقل عن (ثمانية) ملايين طن سنويًا اعتبارًا من 1 كانون الثاني 1956 ما دامت المقاولة المعدلة المختصة في كل حالة نافذة المفعول بعد ذلك وتشمل كميات النفط المشار إليها أعلاه أي مقدار من النفط اختارت الحكومة أن تأخذه عينًا بموجب أحكام المادة (3) من هذه الاتفاقية ولكنها لا تشمل ما يجهز من النفط لاحتياجات العراق بموجب مقاولة الشركة العراقية المعدلة .

المادة السادسة

تتعهد الشركات منفردة ومجتمعة بأن حصة الحكومة لن تقل عن عشرين مليون ليرة إسترلينية سنويًا خلال كل من السنتين 1953 و 1954 ولن تقل عن خمس وعشرين مليون ليرة إسترلينية خلال سنة 1955 وكل سنة تليها .

المادة السابعة

إذا استطاعت الشركات كل فيما يخصها أن بطريقة تقتنع بها الحكومة إلى الحد المعقول أن ظروفًا خارجة عن سيطرتها تمنعها أو منعتها من إنتاج أو تصريف كميات النفط المذكورة في المادة (5) من هذه الاتفاقية بتمامها في أية سنة تقويمية فعندئذ تخفض بشأن تلك السنة كمية أو كميات النفط المختصة المذكورة في تلك المادة وذلك بالمقدار الذي منعت الشركات من إنتاجه أو تصريفه ويخفض بشأن تلك السنة التعهد الوارد في المادة

(6) من هذه الاتفاقية بنسبة التخفيض الجاري وفي كل الأحوال لا يسمح بموجب هذه المادة تخفيض التزامات الشركات بموجب المادتين (5) و(6) من هذه الاتفاقية بسبب الضرورة أو الملائمة التجارية فقط .

المادة الثامنة

(أ) بالرغم مما جاء في المادة (7) من هذه الاتفاقية تتعهد الشركات مجتمعة ومنفردة بلا قيد وشرط بأنه إذا قلت حصة الحكومة فيما يختص بأية سنة تقويمية عن خمسة ملايين ليرة إسترلينية تعوض الشركات النقص بشرط أن لا يزيد مجموع المبالغ المتراكمة في أي وقت من الأوقات التي تدفعها الشركات بموجب هذا التعهد المطلق على عشرة ملايين ليرة إسترلينية .

(ب) لتنفيذ الفقرة (أ) أعلاه .

(1) إذا قلت السلفة الربع سنوية المدفوعة إلى الحكومة بموجب المادة (11) من هذه الاتفاقية عن المليون وربع مليون ليرة إسترلينية في أي ربع من أية سنة تقويمية تعوض الشركات النقص لذلك الربع من السنة .

(2) أن ما يدفع من المبالغ إلى الحكومة بموجب هذه المادة يرد إلى الشركات من حصة الحكومة للسنة أو السنوات التقويمية التي تلي مباشرة وذلك إلى الحد الذي تزيد به حصة الحكومة في أية سنة من هذه السنوات عن عشرين مليون ليرة إسترلينية قبل سنة 1955 أو عن خمسة وعشرين مليون ليرة إسترلينية في تلك السنة أو بعدها كما يكون الحال ولا يحوز استردادها بغير هذه الطريقة ما لم تتفق الحكومة والشركات على خلاف ذلك .

(3) عند رد أي مبلغ كما جاء أعلاه يعود التزام الشركات بموجب هذا التعهد بمقدار ما دفع .

المادة التاسعة

(أ) لفرض احتساب الربح الناتج من عمليات الشركات في العراق لا يجرى أي تنزيل عن أية ضريبة على الأرباح .

(ب) لفرض احتساب الربح الناتج من عمليات الشركات في العراق فيما يختص بتصدير النفط الخام من العراق من قبل الشركات .

(1) لقد تم الاتفاق على أن الأسعار في حدود العراق للنفط الخام بدرجة 26 بمقياس أي . بي آي . من صنف نفط كركوك المثبتة وفق تعريف الأسعار في حدود العراق الوارد في المادة (1) من هذه الاتفاقية كانت في اليوم الأول من كانون الثاني سنة 1952 أربعة وتسعين ثلثا للطن الواحد في الحدود العراقية السورية وواحد وثمانين وتسعة بنسات للطن الواحد في الفاو .

(2) تعدل الأسعار في حدود العراق الوارد ذكرها أعلاه تعديلًا مناسبًا :

(أ) فيما يختص بالنفط الخام من نقل نوعي وصنف آخر بنفس المقدار الذي يختلف به السعر السائد المختص للنقل النوعي والصنف الحقيقيين المختصين عن السعر السائد المختص للنفط الخام بدرجة 36 بمقياس أ . بي . آى . من صنف نفط كركوك .

(ب) بشأن أي زيادة أو نقصان في السعر السائد المختص يقع بعد 1 كانون الثاني 1952 والذي يضاف إلى الأسعار الحاصلة بموجب هذه المادة أو يطرح منها .

(3) أن الأسعار في حدود العراق للنفط الخام المصدر من العراق في نقاط تصدير أخرى تعين بالاتفاق بين الحكومة والشركات وفق تعريف الأسعار في حدود العراق . ومن ثم تعدل هذه الأسعار بنفس الطريقة المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و(ب) أعلاه .

(4) قبل الأحكام المشار إليها أعلاه والخاصة بتثبيت وتعديل تلك الأسعار السائدة في حدود العراق نافذة المفعول تمامًا إلى أن يبرهن أحد الفريقين بصورة معقولة يقتنع بها الفريق الآخر بأن هذه الأحكام قد أصبحت غير متفقة مع تعريف تلك الأسعار في حدود العراق وأن تتفق الحكومة والشركات على أحكام أخرى .

(5) تكون تكاليف الشركات الحقيقية ثلاثة وعشرين شلنًا للطن الواحد لسنة 1951 وسبعة عشر شلنًا وستة بنسات للطن الواحدة لسنة 1952 وثلاثة عشر شلنًا للطن الواحد بعد ذلك (تسمى في هذه الفقرة «الكلمة الثابتة») وإذا وجد عن تعيين التكاليف الحقيقية لأية سنة (ما فيها السنتان 1951و 1952) أنها تختلف عن الكلمة الثابتة بأكثر من عشرة بالمائة فتطبق عندئذ التكاليف الحقيقية ولما اقتضى الحال مثل هذا التطبيق في سنة 1952 أو أية سنة تليها فيعتبر الرقم المثبت على هذا الوجه الكلفة الثابتة إلا إذا وجد أن التكاليف الحقيقية تختلف عنه بأكثر من عشرة بالمائة .

(6) بالرغم من أحكام الفقرة (ب) أعلاه فقد تم الاتفاق على أنه في حالة الشروع بتصدير النفط بصورة منتظمة بموجب مقاولة شركة البصرة خلال سنة 1951 فتطبق الكلفة الثابتة المعينة في تلك الفقرة لسنة 1952 على النفط المصدر على هذا الوجه من قبل شركة البصرة في سنة 1951 .

المادة العاشرة

تدفع الشركات إلى الحكومة عن كل سنة تقويمية اعتبارًا من التاريخ التنفيذي المختص مبلغًا إذا أضيف إلى مجموع المبالغ المذكورة أدناه يعادل حصة الحكومة .

أن هذه المبالغ هي كما يلي :

(أ) مبلغ يعادل (حسب الأسعار السائدة) جميع النفط الذي يحق

للحكومة أخذه عينًا في تلك السنة بموجب المادة (3) من هذه الاتفاقية .

(ب) مبلغ يعادل مجموع المبلغ المدفوعة عن ضريبة الدخل العراقية وذلك عن الدخل العائد لتلك السنة والناجم بأي وجه من الوجوه من التعاطي بالنفط أو حقوق استلام النفط المنتج من قبل الشركات في العراق والمصدر منه .

المادة الحادية عشرة

(أ) تجرى الشركات عن نفسها وعن أية شركات أخرى خاضعة في حينه لضريبة عراقية والتي تتوكل عنها الشركات أو أي منها من وقت لآخر دفعيات إلى الحكومة عن كل سنة تقويمية اعتبارًا من 1 كانون الثاني 1951 كما يلي :

(1) تدفع سلفة لقاء وعلى حسب مجموع الواردات كل ربع سنة خلال سبعة أيام من نهاية كل ربع سنة وتستند هذه السلف في كل حالة إلى بيان مؤقت بعدد الأطنان المعدة من 1 كانون الثاني السابق إلى نهاية ذلك الربع من السنة وتتراكم السلف بحيث عند احتساب مقدار كل سلفة ينزل مجموع أي سلفة أو السلف السابقة المدفوعة عن السنة ذاتها .

(2) تقدم الشركات إلى الحكومة بأسرع ما يتمكن عمليًا بعد انتهاء السنة وعن كل حال في تاريخ لا يتأخر عن 21 آذار الذي يليها مباشرة بيانًا نهائيًا بعدد الأطنان لتلك السنة كلها ويصبح هذا البيان فعليًا أما كما قدم أو كما يعدل بعدئذ باتفاق لا يتأخر عن 30 نيسان الذي يلي مباشرة ما لم يكن أحد الفريقين قد طلب قبل ذلك التاريخ بإخطار تحريري إلى الفريق الآخر إحالة أي خلاف إلى التحكيم للبت وإذا وجد بنتيجة أي بيان قطعي بعدد الأطنان أو بنتيجة قرار التحكيم إن هناك رصيدا مستحقًا للحكومة عن مجموع الواردات لتلك السنة فيدفع هذا الرصيد فورًا وإذا وجد أن السلف

التي استلمتها الحكومة عن تلك السنة قد تجاوزت مجموع الواردات فتعتبر الزيادة كلفة مدفوعة من قبل الشركات (عن نفسها وباعتبارها وكلاء كما ورد أعلاه) على حساب مجموع الواردات للسنة التي تلي تلك السنة مباشرة .

(3) كل تسوية تجرى بموجب الفقرة (2) من هذه المادة تكون بدون مساس بأي تعديل في مجموع الواردات للسنة المشار إليها بنتيجة تطبيق المادة 9 (ب) من هذه الاتفاقية ولكن لا يجري مثل هذا التعديل إلا إذا تم الاتفاق عليه بين الحكومة والشركات أو طلب أحد الفريقين بإخطار تحريري إلى الفريق الآخر إحالة المسألة إلى التحكيم للبت فيها وذلك خلال تسعة أشهر من انتهاء تلك السنة وإذا وجد بنتيجة هذا الاتفاق أو القرار أن هناك رصيدًا آخر مستحق للحكومة فيدفع هذا الرصيد فورًا أما إذا وجد أن هناك رصيدًا آخر مستحق للحكومة فيعتبر هذا الرصيد كلفة مدفوعة من قبل الشركات عن نفسها وباعتبارها وكلاء كما ورد أعلاه) على حساب مجموع الواردات للسنة التقويمية التي تلي مباشرة تاريخ الاتفاق أو القرار كما ذكر أعلاه .

(4) كل ما يدفع من المبالغ بموجب هذه المادة يجب دفعه بالإسترليني إلى مصرف في لندن تعينه الحكومة أو ـ حسب خيار الحكومة ـ بتسليم بوليصة إسترلينية في بغداد صادرة من مصرف في لندن وواجبة الدفع إلى مصرف في بغداد تعينه الحكومة .

(ب) لما استحق رصيد الحكومة بموجب الفقرة (أ) (23) أو الفقرة (أ) (3) من هذه المادة وفي هذا الرصيد غير مدفوع لمدة ثلاثة أشهر تقويمية من التاريخ الذي أصبح فيه واجب الدفع بحق الحكومة حينئذ أن تمنع تصدير النفط وسائر المنتجات إلى أن يتم دفع الرصيد وإذا لم يتم الدفع خلال ثلاثة أشهر تقويمية من انتهاء الثلاثة أشهر المذكورة بحق الحكومة حينئذ أن تنهي المقاولات المعدلة وأن تأخذ ثمن جميع ممتلكات الشركات في

العراق بما فيها النفط المخزون في الأحواض وفي أماكن أخرى .

(ج) في هذه المادة :

يقصد بعبارة «مجموع الواردات» بالنسبة لأية سنة تقويمية مجموع المبالغ التي يحق للحكومة استلامها عن تلك السنة بموجب هذه الاتفاقية وبموجب المقاولات المعدلة ولقاء الضرائب العراقية .

يقصد بعبارة «الضرائب العراقية» بالنسبة لأية سنة مجموع المبالغ الواجبة الدفع إلى الحكومة لضريبة الدخل العراقية مبني على دخل تلك السنة الناجم بأي وجه من الوجوه من التعاطي بالنفط أو الحقوق الخاصة باستلام النفط المنتج من قبل الشركات في العراق والمصدر منه .

يقصد بعبارة «بيان بعدد الأطنان» بيان تقدمه الشركات وتبين فيه الإنتاج الصافي لكل منها وكمية النفط المقدرة من قبل كل منها خلال المدة التي يعود إليها البيان والأسعار السائدة المختصة والأسعار في حدود العراق وغير ذلك من المعلومات التي تتطلبها الحكومة بصورة معقولة لكي يتسنى تقدير مجموع الواردات لتلك المدة .

المادة الثانية عشرة

عند احتساب الأسعار السائدة لأغراض هذه الاتفاقية والمقاولات المعدلة تحول الأسعار المبينة بعملات غير العملة الإسترلينية إلى العملة الإسترلينية على أساس الأرقام القياسية المعينة في ذلك الوقت بموجب مواد اتفاقية الصندوق الدولي أو (في حالة عدم تعيين قيمة قياسية لواحدة أو أكثر من العملات المختصة أو في حالة عدم استمرار الصندوق النقدي الدولي) على أساس سعر أو أسعار التحويل الملائمة المعترف بها من قبل أي سلطة أخرى مقبولة دوليًا .

المادة الثالثة عشرة

(أ) مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تعدل المقاولات الحالية أو تعتبر معدلة اعتبارًا من التاريخ التنفيذي المختص على الوجه المبين في الجدول الأول الملحق بهذه الاتفاقية فيما يتعلق بمقاولة الشركة العراقية وعلى الوجه المبين في الجدول الثاني الملحق بهذه الاتفاقية فيما يتعلق بمقاولة شركة الموصل وعلى الوجه المبين في الجدول الثالث الملحق بهذه الاتفاقية فيما يتعلق بمقاولة شركة البصرة وفيما عدا ذلك واعتبارًا من التاريخ الذي تصبح فيه هذه الاتفاقية نافذة المفعول أو اعتبارًا من التاريخ التنفيذي المختص كما يكون الحال تقرأ وتفسر وتنفذ هذه الاتفاقية كملحق لكل من المقاولات الحالية والمقاولات المعدلة التي لا تتعارض مع هذه الاتفاقية نافذة المفعول تمامًا .

(ب) تنفذ التعديلات الجارية في المقاولات الحالية والمنصوص عليها في الفقرة (8) من الجدول الأول والفقرة (9) من الجدول الثاني والفقرة (10) من الجدول الثالث وذلك اعتبارًا من التاريخ الذي تصبح فيه هذه الاتفاقية نافذة المفعول .

(ج) إذا نشأ شك أو نزاع أو اختلاف بين الحكومة والشركات حول تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية أو أي شيء فيها أو أي أمر يتعلق بها أو حول حقوق أو تعهدات الحكومة أو الشركات بموجب هذه الاتفاقية أو إذا عجزت الحكومة والشركات عن الاتفاق على أي أمر من الأمور التي يقتضي تسويتها بالاتفاق فيحسم ذلك بالتحكيم على الوجه المنصوص عليه في المقاولة المعدلة المختصة ويقصد بعبارة (الشركات) في هذه الفقرة الشركات أو أية واحدة منها .

المادة الرابعة عشرة

كل عمل يقتضي القيام به من قبل الحكومة بموجب هذه الاتفاقية يجب أن يقوم به الوزير أو الشخص الذي يعينه مجلس الوزراء من وقت لآخر للقيام بذلك العمل .

المادة الخامسة عشرة

وتمت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانكليزية ويعتبر كلا النصين رسميًا أما إذا وقع تناقض في المعنى بين النصين العربي والإنكليزي لهذه الاتفاقية فيعول حينئذ على النص الانكليزي .

المادة السادسة عشرة

لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة ما لم تبرم بقانون خاص .

الجدول الأول

تعديلات خاصة في مقاولة الشركة العراقية

1 ـ تحذف المادة (10) بتمامها وينتهي مفعول كل ما ورد في مقاولة الشركة العراقية من الإشارات إلى المادة (10) .

2 ـ تحذف من المادة (11) العبارة (يجب تعديل حصة الحكومة بموجب ذلك القرار) ويستعاض عنها بالعبارة (يجب إجراء جميع التعديلات المناسبة بموجب ذلك القرار) .

3 ـ تحذف من المادة (12) العبارة وكذلك جميع الكميات المعفاة من الحصة بموجب المادة (10) من هذه المقاولة والعبارة (بمقدار الحصة المستحقة للحكومة) وتضاف العبارة (بالإنتاج الصافي) مباشرة بعد عبارةبيانا .

4 ـ تحذف المادة (13) كلها .

5 ـ تحذف الفقرة (2) من المادة (14) بتمامها وينتهي مفعول الكتب المتبادلة المرقمة (جي1) و (بي1) و (جي2) و (بي2) والمؤرخة في 29 تموز 1938 والكتاب المرقم س/121 والمؤرخ في 21 نيسان ويستعاض عنها بالفقرة الجديدة التالية في المادة (14) :

(2) إذا أنشأت أو اقتنت الحكومة مصفى في بغداد وأنشأت خط أنابيب من هذا المصفى إلى محطة الضخ (ك/2) يحق لها عندئذ أن تشتري من الشركة بالسعر المذكور أدناه الكمية اللازمة من النفط الخام التي تسد احتياجات العراق على أن يكون هذا النفط من الصنف الذي يضخ إلى محطة ك/2 من وقت لآخر وأن يسلم إلى خط أنابيب الحكومة في محطة الضخ ك/2 لقاء أجرة مقطوعة قدرها ثلاثة وستون ألف ليرة إسترلينية سنويًا (وهي كافة ضخ هذا النفط) مضافًا إليها أجرة قدرها خمسة شلنات إسترلينية

عن كل طن من النفط يسلم على هذا الوجه أما إذا وجد أن كافة ضخ هذا النفط أو كلفته تختلف بأكثر من عشرة بالمائة عن الرقم المتخذ عن هذا الوجه فتعدل هذه الكلفة بالصورة التي يتفق عليها بين الحكومة والشركة أو بالتحكيم في حالة عدم حصول الاتفاق وتسوي حسابات هذه الأجور بشأن كل سنة تقويمية تسوية مؤقتة كل ثلاثة أشهر وتسوية نهائية مع مراعاة فقط كل تعديل يجرى وفق ما جاء أعلاه في تاريخ لا يتأخر عن 30 نيسان من السنة التي تلي مباشرة غير أنه لا يجوز إجراء هذا التعديل بشأن أية سنة ما لم يتفق بين الحكومة والشركة على التعديل أو يطلب أحد الفريقين بإخطار تحريري إلى الفريق الآخر إحالة القضية إلى التحكيم للبت فيها وذلك خلال تسعة أشهر من انتهاء تلك السنة . وإذا وجد نتيجة هذا الاتفاق أو القرار أن هناك رصيدًا فيدفع هذا الرصيد فورًا .

عند انقضاء ثلاثة أشهر من شروع مصفى الحكومة في العمل تنتهي فورًا تعهدات الشركة وشركة البيع وفق المادتين (14) (أ) و(10) من هذه المقاولة .

1 ـ تحذف المادة (27) كلها وينتهي مفعول الكتابين المؤرخين في 24 آذار 1931 المتبادلين بين رئيس وزراء العراق والمستر جي سكليروس ويستعاض عنها بالمادة الثالثة :

المادة 27

(1) تعفى الشركة من دفع جميع الضرائب مهما كان نوعها سواء أكانت أميرية أم بلدية إلا بالطريقة المنصوص عليها في المادة (11) من الاتفاقية المؤرخة في اليوم الثالث من شهر شباط سنة 1952 المعقودة بين الحكومة فريقًا أولًا وبين الشركة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة فريقًا أولًا وبين الشركة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة

نفط البصرة المحدودة فريقًا ثانيًا المستحقة في 1 كانون الثاني 1951 أو بعده عن رأسمالها وحفرياتها ومعداتها وآلاتها وأبنيتها (أما عدا البيوت والدوائر الواقعة ضمن حدود البلديات) وعن أرباحها باستثناء الأرباح الحاصلة من نقل النفط غير المنتج من المنقطة المحدودة وعن المواد المذكورة في المادة الأولى من هذه المقاولة قبل نقلها من الأرض أو بعده وكذلك عن العمليات الفنية المستخدمة فيما يتعلق بالمواد المذكورة على شرط .

(أ) أن لا تعفى الشركة من دفع رسوم المسكن أو أي رسم آخر على منتجات المواد المذكورة التي تصفى في العراق والتي لا تستعملها الشركة لأغراض عملياتها على أنه يحق للشركة أن تطلب إعادة الرسم على ما تصدره من المنتجات المذكورة .

(ب) تعفى الشركة من الرسوم والضرائب على الخدمات المناسبة التي تنشئها الشركة على نفقتها في داخل المناطق التي تشغلها مضاربها وأحواضها ومحطاتها الخاصة بالفتح ومنازلها وغير ذلك من الأبنية مما له علاقة بالتهذيب والحراسة والصحة والماء والنور أو ينشأ من أجل هذه الأمور وسائر الخدمات التي تنشئها عادة السلطة المحلية . ولكن ليس في هذا ما يفرض على الشركة أي تعهد بإنشاء أي هذه الخدمات .

(2) لا يجوز أن تكون الضرائب أو الفرائض أو الرسوم أو الأجور أو العوائد الحكومية أو البلدية أو المينائية التي لم تعف منها الشركة بموجب الشروط المتقدمة أعلى من أو غير تلك التي تفرض عادة من وقت لآخر على سائر المشاريع الصناعية أو على ممتلكاتها أو امتيازاتها أو مستخدميها .

2 ـ تحذف عبارة (مدير واحد) الواردة في المادة (30) ويستعاض عنها بعبارة (مديرين) .

8 ـ في المادة (40) تضاف عبارة أو إذا عجز الفريقان عن الاتفاق على

أي أمر يقتضي تسويته بالاتفاق) (بعد عبارة أحد الفريقين المتعاقدين بموجبها) مباشرة ويستعاض عن عبارة (محكمة العدل الدولية الدائنة) بعبارة (محكمة العدل الدولية) .

الجدول الثاني

تعديلات خاصة في مقاولة شركة الموصل

1 ـ يحذف القسم الأخير من المادة (10) المبتدئ مجملة على أن يتم هذا الاسترداد) إلى آخر المادة ويستعاض عنه بما يلي :

على أن يتم الاسترداد بلا فائدة في أية سنة أو سنين تالية تزيد فيها واردات الحكومة من النفط المستخرج والمحتفظ به في العراق على عشرين مليون ليرة إسترلينية وأن يقتصر على الزيادة فقط ولا يجوز الاسترداد بغير هذه الطريقة .

2 ـ تحذف المادة (11) والفقرتان (1) و (2) من المادة (12) بتمامها .

3 ـ ينتهي مفعول كل ما ورد في مقاولة شركة الموصل من الإشارات إلى المادتين (11) و (12) عدا ما يتعلق منها بالفقرة (3) من المادة (12) المذكورة .

4 ـ في المادة (13) تحذف عبارة ((تم تسوية الريع باعتبار ذلك) ويستعاض عنها بعبارة (يجب إجراء التعديلات المناسبة بموجبه) .

5 ـ في المادة (14) تحذف عبارة (وتجميع الكميات المعفاة من الريع وفق المادة الحادية عشرة من هذا الاتفاق) وعبارة (بالمبلغ المستحق للحكومة في تلك السنة وفقًا للمادتين الحادية عشرة والثانية عشرة من هذا الاتفاق) وتضاف عبارة (بالإنتاج الصافي لتلك السنة) مباشرة بعد عبارة «بيانًا» .

6 ـ تحذف المادة (15) بتمامها

7 ـ في المادة (18) تحذف عبارة (عدا كمية العشرين بالمائة المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة) ويستعاض عنها بعبارة إلا بالصورة إلى الحد المنصوص عليها في المادة (3) من الاتفاقية المؤرخة في 3 شباط سنة

1952 المعقودة بين الحكومة من جهة وشركة النفط العراقية المحدودة والشركة وشركة نفط البصرة المحدودة من الجهة الأخرى .

8 ـ يحذف صدر الفقرة الأولى من المادة (27) من أولها إلى أخر عبارة ومقابل هذه المدفوعات وتضاف كلمة (دفع) مباشرة بعد عبارة (تعني الشركة من) وتضاف عبارة (إلا بالطريقة المنصوص عليها في المادة (11) من الاتفاقية المؤرخة في اليوم الثالث من شهر شباط سنة 1952 المعقودة بين الحكومة فريقًا أولًا وشركة النفط العراقية المحدودة والشركة وشركة نفط البصرة المحدودة فريقًا ثانيًا) بعد كله (بلدية) .

9 ـ في المادة (39) تضاف عبارة أو إذا عجز الفريقان عن الاتفاق على أي أمر يقتضي تسويته بالاتفاق بعد عبارة «أحد الفريقين أو تبعاته» مباشرة ويستعاض عن عبارة «ومحكمة العدل الدولية الدائمة» بعبارة (محكمة العدل الدولية) .

10 ـ تحذف من المادة (42) عبارة (مديرًا) ويستعاض عنها بكلمة (مديرين) .

11 ـ ينتهي مفعول أحكام الكتب المؤرخة في 20 نيسان 1932 المتبادلة بين وزير الاقتصاد والمواصلات والمستر أي . بي . سيمنز فيما يتعلق بالمواد 6 و11 و12 و29 من مقاولة شركة الموصل .

الجدول الثالث

تعديلات خاصة في مقاولة شركة البصرة

1 ـ يحذف القسم الأخير من المادة (10) المبتدئ بجملة (على أن يتم هذا الاسترداد) إلى آخر المادة ويستعاض عنه بما يلي :

على أن يتم الاسترداد بلا فائدة في أية سنة أو سنين تالية تزيد فيها واردات الحكومة من النفط المستخرج والمحتفظ في العراق على عشرين مليون ليرة إسترلينية وأن يقتصر على الزيادة ولا يجوز الاسترداد بغير هذه الطريقة .

2 ـ تحذف المادة (11) بتمامها وينتهي مفعول كل ما ورد في مقاولة شركة البصرة من الإشارات إلى المادة (11) .

3 ـ تحذف المادة (12) بتمامها ويستعاض عنها بالمادة الجديدة التالية :

المادة (12)

أن تعهد الشركة وفق المادة (6) بتصدير ما لا يقل عن مليون طن من النفط في كل سنة تزاد إلى مليوني ليرة سنويًا اعتبارًا من 1 تموز 1952 .

4 ـ تحذف الفقرتان (1) و (2) من المادة (14) وينتهي مفعول ما ورد في مقاولة شركة البصرة من الإشارات إلى المادة (14) عدا ما يتعلق منها بالفقرة (3) من تلك المادة .

5 ـ في المادة (15) تحذف عبارة (تتم تسوية الريع باعتبار ذلك) ويستعاض عنها بعبارة (تجرى التعديلات المناسبة بموجبه) .

6 ـ في المادة (16) تحذف عبارة (وبجميع الكميات المعفاة من الريع وفق المادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية) وعبارة (بالمبلغ المستحق عن تلك السنة وفقًا للمادتين الحادية عشرة والرابع عشرة من هذه الاتفاقية) وتضاف عبارة (بالإنتاج الصافي لتلك السنة) بعد عبارة (بيانا) .

7 ـ تحذف المادة (17) بتمامها .

8 ـ في المادة (20) تحذف عبارة (ما عدا كمية العشرين بالمائة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة) ويستعاض عنها بعبارة (إلا بالصورة وإلى الحد المنصوص عليها في المادة (3) من الاتفاقية المؤرخة في 3 شباط سنة 1952 المعقودة بين الحكومة من جهة وشركة النفط العراقية المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة والشركة من الجهة الأخرى» .

9 ـ يحذف صدر الفقرة الأولى من المادة (29) من أولها إلى آخر عبارة ومقابل هذه المدفوعات وتضاف كلمة «دفع » بعد عبارة «تعفى الشركة من» وتضاف عبارة «إلا بالطريقة المنصوص عليها في المادة (11) من الاتفاقية المؤرخة في اليوم الثالث من شهر شباط سنة 1952 المعقودة بين الحكومة فريقًا أولًا وشركة النفط العراقية المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة والشركة فريقًا ثانيًا» بعد كلمة «بلدية» مباشرة .

10 ـ في المادة (41) تضاف عبارة «أو إذا عجز الفريقان عن الاتفاق على أي أمر يقتضي تسويته بالاتفاق» بعد عبارة «أحد الفريقين أو تبعاته» مباشرة ويستعاض عن عبارة «محكمة العدل الدولية الدائمة» بعبارة «محكمة العدل الدولية» .

11 ـ تحذف من المادة (44) عبارة «مديرًا» ويستعاض عنها بكلمة «مديرين» .

نديم الباجه جي	عبد المجيد محمود
بحضور	بالنيابة عن الحكومة

H. S. GINSON J. J. PAGE

بحضور	بالنيابة عن الشركات

بمقتضى السلطة المخولة لي وفق المادة (39) (1) من قانون الطوابع العراقي رقم

لسنة 1950 أشهد أني قد قبلت نقدًا مبلغًا قدره خمسون دينارًا وهو رسم الطابع المستحق عند توقيع هذه الاتفاقية .

ضياء جعفر

وكيل وزير المالية

تقييم معاهدة النفط لسنة 1952

منذ أن وحَّدت بريطانيا العظمى ، بعد الحرب العالمية الأولى ، وسقوط الإمبراطورية العثمانية ، ولايات الدولة العثمانية الثلاث ، ولاية الموصل وولاية بغداد وولاية البصرة التي كانت تكون أراضي ما بين النهرين وهي المنطقة الجنوبية من الدولة العثمانية ، كانت أهداف بريطانيا خلق كيان جديد يخدم أطماعها الاستعمارية خصوصًا بعد أن اكتشفوا وجود كميات هائلة من النفط في تلك الأراضي ، وقد جلب الإنكليز الأمير فيصل ابن الشريف حسين ملك الحجاز ، باعتباره من آل بيت الرسول محمد صلى الله عليه وسلم واعتبروه أكفًا من يستحق الجلوس على عرش العراق بين المرشحين العديدين الذين كانوا طامعين بذلك العرش .

وقد أثبت جلالة الملك فيصل الأول (1921 ـ 1933) كفاءته في إدارة العراق وشئون مكوناته العديدة والمعقدة ـ ومضى قدمًا مع أتباعه المخلصين في بناء متطلبات المملكة الوليدة وتهيئتها لتكون قادرة للعيش بين دول العالم والتكيف لمقتضيات القرن العشرين .

وقد كان للنفط دورًا أساسيًا في تحديد علاقة الدولة البريطانية العظمى مع العراق البلد الوليد الصغير ، وقد فرضت معاهدتا 1922 و1926 المشروحتان سابقًا علاقة مجحفة بين العراق وبريطانيا حيث كانت شركة IPC البريطانية سابقة الذكر تحتكر بحصة الأسد من واردات نفط العراق بينما لم تزد حصة العراق من نفطه عن المبلغ التافه 4 شلنات ذهبي للطن الواحد ولمدة 20 عامًا .

وقد تمكنت حكومة الملك فيصل من الشروع ، بالرغم من شحة مواردها ، بتحقيق إنجازات كبرى في مجالات تطوير إعداد المدارس بجميع مراحلها وتحديث جداولها ، وبناء المستشفيات العصرية وتعزيز جميع

أسس البنية التحتية كما بحث سابقًا بإسهاب وتفاصيل إحصائية إلا أن حكام العراق لم ينفكوا بعد وفاة الملك فيصل الأول يحاولون لزيادة حصة العراق من نفطه ، لأن بريطانيا بقيت تحتكر وتتاجر بحصتها الكبرى من نفط العراق إلى أن استجدت ظروف دولية مكنت حكام العراق من تحقيق بعض الأنصاف وإقناع الإنكليز على التنازل عن بعض جبروتهم وزيادة حصة العراق من نفطه[1] ففي بداية عقد الخمسينيات انبرى السياسي الليبرالي الكبير المحامي الدكتور محمد مصدق ونادى بشعار تحرير إيران من السيطرة البريطانية وهيمنة الإنكليز على صناعة النفط الإيرانية عن طريق الشركة الإنكليزية الإيرانية (Anglo- Iranian.co.AICO) ، الجشعة التي احتكرت موارد نفط إيران الكبرى . وقد استجابت معظم الحركات السياسية لنداء مصدق شمولًا من اليمين الديني المتزمت مرورًا بالوسط اللبرالي إلى اليسار الشيوعي المتطرف (توده) وتكاتفت تلك الفئات غير المتجانسة تحت زعامة الدكتور مصدق الكاريزمية وانفجرت بمظاهرات واحتجاجات عنيفة ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي المستبد وإنهاء الهيمنة الأجنبية على وطنهم .

وقد تمتع مصدق بشعبية وتأييد جماهيري منقطع النظير ، ونجح في عام 1951 في تزعم انقلاب في إيران أطاح مؤقتًا بحكومة الشاه محمد رضا وجاء بحكومة راديكالية تتحدى الاستعمار وتؤمن بالحرية والديمقراطية بقيادة محمد مصدق الذي أصبح بإرادة الشعب رئيسًا للوزراء ، فقام مباشرة بتأميم صناعة النفط واستردها من شركة AICO إلى بلاده . وقد أدى قرار التأميم إلى ارتجاجات عنيفة في اقتصاد الدول الغربية التي تعتمد معاملها وطائراتها وسياراتها وبقية مقتضيات حاجاتها على نفط الشرق الأوسط . وقد شجعت خطوة مصدق الجريئة بقية الدول الصغيرة المصدرة للنفط بزيادة

1) محسن الموسوي ، نفط العراق ، (بغداد : مطبعة الحرية 1973) صبحات 41 ـ 46 .

محاصيلها من واردات نفط بلدانها التي تُستغل بجشع من قبل شركات النفط الغربية . ففي نفس السنة تفاوضت المملكة العربية السعودية التي هي أكبر بلد مصدر للنفط في العالم ، مع شركة النفط العربية ـ الأمريكية أرامكو (Arab American co. ARAMCO) ووقعت معاهدة جديدة معها جعلت حصة السعودية مناصفة خمسين بالمئة من أرباح نفطها .

وقد أدت الاضطرابات في إيران والارتجاجات الحادة التي سببها تأميم نفط إيران على المجتمعات الغربية ،ونجاح المملكة السعودية في مفاوضاتها مع أرامكو ، إلى تهيئة الفرصة للقيادة العراقية لأن تطالب من موقف القوة بإعادة النظر في اتفاقية النفط القديمة مع IPC . وفي شباط / فبراير 1952 وُقعت اتفاقية جديدة مع IPC ، وبمفعول رجعي إلى كانون الثاني / يناير 1951 ، حصل بموجبها العراق على المناصفة (50٪ ـ 50٪) من واردات نفطه وقد وافقت بريطانيا على العلاقة الجديدة تلافيًا للانفجارات الشعبية كما حدث في الجارة إيران .

وقد صدرت موافقة البرلمان العراقي وأصبحت المعاهدة فاعله بالرغم من أن بعض النواب وبعض الأحزاب المعارضة هبت نتيجة لتأجيج الحزب الشيوعي السري والحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية فهاجموا المعاهدة باعتبارها مجحفة بحق العراق ولا تخدم مصالحة الوطنية وطالبوا بإلغائها والتأميم الكامل لصناعة النفط بالرغم من تضاعف دخل العراق عدة مرات من نفطه حسب المعاهدة الجديدة كما يبين الجدول الآتي :

تصاعد دخل العراق من منتجات النفط((2)) بعد معاهدة 1952

الدخل بالدينار العراقي	إنتاج النفط بالأطنان	السنة
3 .3 مليون	4	1949
6 .32 مليون	18. 2	1952
3 .51 مليون	27. 5	1953
7 .73 مليون	* 32. 1	1955
9 .68 مليون	* 29. 5	1956
9 .48 مليون	20. 1	1957
9 .79 مليون	35. 5	1958

وانفجرت مظاهرات عارمة اجتاحت العاصمة بغداد وبقية لعراق، وقد تزعم الاحتجاجات السياسي اللبرالي المعروف السيد كامل (بيك) الجاردجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الذي تصاعدت شعبيته بوقوفه ضد معاهدة النفط الجديدة وأصبح أقوى رمز للمعارضة الوطنية ضد الاستعمار وضد (عملاء الاستعمار) أي وزراء الدولة تحت قيادة الأمير عبد الله والملك فيصل الثاني ورئيس الوزراء نوري السعيد . وقد طمح كامل الجاردجي ليتبوأ مركز البطل الشعبي فطالب بالتأميم الكامل لصناعة نفط العراق رغم إدراكه بالنتائج الوخيمة والأخطار المحدقة بمثل هذا القرار الذي كان سيؤدي حتمًا إلى انهيار الاقتصاد العراقي نتيجة لمثل هذا القرار الذي سوف يستفز بلا شك الدول العظمى التي يعتمد اقتصادها على استيراد نفط الشرق الأوسط وستلجأ إلى القيام بردود فعل عنيفة لا قبل للعراق بصدها ، ولكن بوقوفه بموقف المتحدي أمام النظام الملكي والنخبة

2) هبوط إنتاج النفط والدخل حصل بسبب أزمة السويس بعد أن ألهمها الرئيس جمال عبد الناصر .

Majid Izzat, oil Revenes of Iraq (Baghdad Star Press, 1961) P.P 49-58.

الحاكمة ، فقد أثبت السيد الجاردجي بطولته وثوريته أمام الجماهير .

وانجرف الرأي العام الساذج وانطلقت المظاهرات تطالب بإلغاء معاهدة المناصفة والتأميم الكامل للنفط وكان الشعار الرئيس للتظاهرات التي انطلقت في عام 1952 والتي دعيت تاريخيًا بـ (الانتفاضة) «نريد كامل الجارحي لرئاسة الوزارة»[3] .

كانت تلك الشعارات مبنية على العواطف الجياشة واستغلها زعماء المعارضة بشكل غوغائي لأن لم يكن بإمكان الدولة العراقية الحصول على أي نتائج أكثر من المناصفة نظرًا لاستحالتها في تلك الفترة التاريخية نظرًا لأن صناعة النفط في معظم أنحاء العالم ـ ما عدا الاتحاد السوفيتي ـ كانت تهيمن عليها بشكل مطلق ولعدة عقود من قبل ما أسماه الكتاب بالأخوات السبعة وهي أكبر وأغنى وأقوى شركات العالم ، وكانت مدعومة من أقوى دول الغرب الرأسمالية . تلك الشركات كانت :

(The Seven Sisters)[4]

1. Standard oil New Jersey (Esso).
2. Royal Dutch shell (Duch 60% British 40%).
3. Anglo-Persian Oil Co (APCO). British Known by the initial (B.P.)
4. Standard Oil Co. of New York (merged with EXXON Mobile).
5. Standard Oil California.
6. Gulf Oil.
7. Texaco.

وقد كانت معظم معاملات النفط في العالم تنفذ داخل أروقة تلك الشركات الجبارة ، ولم يكن ثمة أي رادع لها في تقرير أسعار سوق النفط

3) شارك المؤلف بتلك المظاهرات حينما كان تلميذًا .

4) See, Anthony Sampson, The Seven Sisters (New York 1975).

وقرارات الدول المصدرة للنفط ومعظمها دول صغيرة ضعيفة لا تملك أي وسيلة حماية ضد تلك الشركات العملاقة أو الحد من جشعها .

وقد كانت تلك الشركات مدعومة من قبل جيوش الدول العظمى وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا وغيرها من دول الغرب .

لذلك فإن مجرد التفكير من قبل الحكومة العراقية بتأميم النفط كان سيسبب انفجار أسوة بما حدث لإيران تحت زعامة رئيس الوزراء الدكتور محمد مصدق الذي تجرأ وأقدم على تأميم صناعة بلده مما دفع الشركات الكبرى أعلاه ومن خلفها الدول العظمى على تحطيم اقتصاد إيران ومقاطعة استيراد نفطه وقد عوض عن ذلك بزيادة ضخ واستيراد النفط من بلدان صغيرة أخرى استفادت من تصدير المزيد من نفطها من أمثال الكويت والسعودية والعراق .

وقد انتهت محاولة مصدق بالفشل الذريع بعد أن انقلب عليه الشعب بسبب العنت الاقتصادي وتدهور مستويات العيش والقحط الذي اجتاح إيران بسبب المقاطعة التي فرضتها الدول الكبرى فعاد الشاه محمد رضا بهلوي إلى إيران بمساعدة الولايات المتحدة ، بعد أن هرب إلى الخارج لفترة قصيرة ، واستوى على عرشه ثانية وألقى القبض على الدكتور مصدق وحكم عليه بالسجن وفرض الشاه حكم بوليسي خانق سحق كل الحركات السياسية المعارضة واستعادت شركة AINCO كل امتيازاتها السابقة .

لذا فإن الحكومة العراقية ثبتت بموقفها وبقيت ملتزمة بمعاهدة نفط 1952 مما ضاعف دخل العراق عدة مرات وأتاح للحكومة العراقية المبالغ المتطلبة للقيام بمشاريع أعمار غطت أنحاء العراق وبسرعة إعجازية وأصبح البلد مقبلًا على عتبة تحقيق أهداف العصرنة وتطوير البنية التحتية والحصول على التكنولوجيا الحديثة المتطلبة للتعليم والطب والصناعة والزراعة وازدهار

الاقتصاد وتعزيز مكانة العراق في إقليم الشرق الأوسط وبقية دول العالم .

وقد أثبتت معاهدة النفط لعام 1952 نزاهة ووطنية واستقامة الفئة الحاكمة أثناء العهد الملكي وإخلاصهم لخدمة الشعب ، فقد استثمرت المبالغ الناتجة عن تلك المعاهدة لبناء العراق وكانت نسبة تفشي الفساد على أقل ما يمكن حيث ثبت ذلك بعد انقلاب عام 1958 ، وتحري السلطات (الثورية) لممتلكات العائلة المالكة ورؤساء الوزراء والوزراء الذين تحكموا بمقدرات البلد من أمثال نوري (باشا) السعيد وفاضل الجمالي والوزير الكردي المزمن سعيد قزاز ومدير مجلس الأعمار ، رئيس الوزراء السابق طه الهاشمي فلم يجد ضباط الانقلاب أي تكديس للثروات من قبل أولئك السياسيين بل إنهم اكتفوا بالاعتماد على رواتبهم ، فقد عاشت زوجة نوري السعيد عيشه الكفاف في لندن بعد مقتل زوجها ، واستمر المربي والمدرس الدكتور محمد فاضل الجمالي بممارسة مهنته كمدرس في جامعة تونس بعد أن عينه صديقه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ، وقد اعتمد الجمالي على راتبه كأستاذ جامعي لكي يعتاش إلى أن توفاه الله بعد أن ناهز الخامسة والتسعين من عمره ، وكذلك لم يجد أي ثروة يمتلكها السيد سعيد قزاز وزير الداخلية المزمن وثبت بأنه على أكبر قدر من الاستقامة معتمدًا على مرتبه الذي كان يقبضه من الدولة .

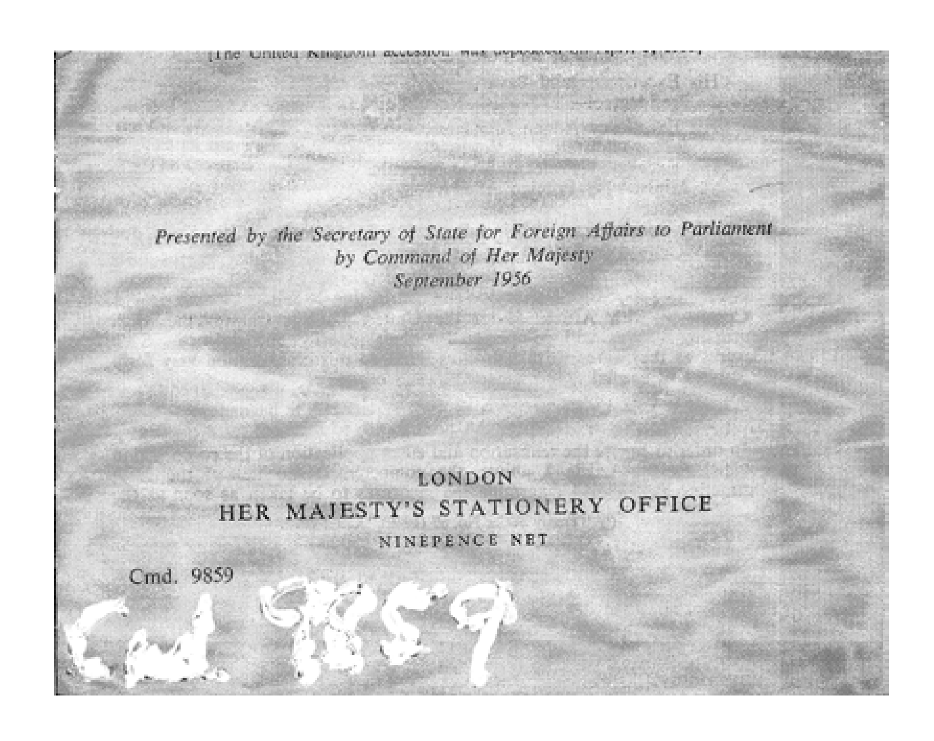
أثبت التاريخ بأن قادة العهد الملكي كانوا رجال دولة من الطراز الأول .

لقد كانت معاهدة 1952 التي حققت علاقة المناصفة مع IPC إحدى أهم الإنجازات الدبلوماسية التي أدت إلى ازدهار العراق وتعزيز مكانته الدولية ، تلك المكانة التي بدأت بالتدهور مباشرة بعد وقوع الانقلاب العسكري في عام 1958 .

الفصل السابع

النص الانكليزي لمعاهدة ميثاق بغداد 1955

يعتذر المؤلف لعدم وضوح نص المعاهدة نظراً لتقادم الزمن



Presented by the Secretary of State for Foreign Affairs to Parliament
by Command of Her Majesty
September 1956

LONDON
HER MAJESTY'S STATIONERY OFFICE
NINEPENCE NET

Cmd. 9859

Acting Minister for Foreign Affairs;

His Excellency Jalal Bayar,
President of the Turkish Republic:

His Excellency Adnan Menderes,
Prime Minister;

His Excellency Professor Fuat Koprulu,
Minister for Foreign Affairs;

who having communicated their full powers, found to be in good and due form, have agreed as follows:—

ARTICLE 1

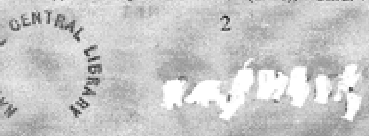
Consistent with Article 51 of the United Nations Charter the High Contracting Parties will co-operate for their security and defence. Such measures as they agree to take to give effect to this co-operation may form the subject of special agreements with each other.

ARTICLE 2

In order to ensure the realisation and effect application of the co-operation provided for in Article 1 above, the competent authorities of the High Contracting Parties will determine the measures to be taken as soon as the

(1) "Treaty Series No. 67 (1946)," Cmd. 7015.

2


NATIONAL CENTRAL LIBRARY

ARTICLE 6

A Permanent Council at Ministerial level will be set up to function within the framework of the purposes of this Pact when at least four Powers become parties to the Pact.

The Council will draw up its own rules of procedure.

ARTICLE 7

This Pact remains in force for a period of five years, renewable for other five-year periods. Any Contracting Party may withdraw from the Pact by notifying the other Parties in writing of its desire to do so, six months before the expiration of any of the above-mentioned periods, in which case the Pact remains valid for the other Parties.

ARTICLE 8

This Pact shall be ratified by the Contracting Parties and ratifications shall be exchanged at Ankara as soon as possible. Thereafter it shall come into force from the date of the exchange of ratifications.

ترجمة غلاف نص المعاهدة

قدمت بواسطة وزير الدولة للشئون الخارجية

إلى البرلمان يأمر من صاحبه الجلالة .

أيلول (سبتمبر) 1956

لندن

مكتب قرطاسية صاحب الجلالة

تسعة بنسات كاملة

ملف رقم 9859

الترجمة العربية لمعاهدة

ميثاق بغداد 1955

العدد
3571



السنة
الثالثة والثلاثون

الوقائع العراقية

(الجريدة الرسمية للحكومة العراقية) تصدرها مديرية التوجيه والاذاعة العامة في العراق
مسجلة في دائرة البريد المركزية ببغداد تحت رقم(4)
بدل اشتراكها السنوي: ديناران في العاصمة وديناران وخمسمائة فلس خارج العاصمة
ثمن النسخة الواحدة (20) فلساً

الاربعاء 8 - رجب سنة 1374 و2 اذار سنة 1955

رقم (17) لسنة 1955

قانون

تصديق ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا

نحن فيصل الثاني ملك العراق

بعد الإطلاع على الفقرة الأولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الأساسي وبموافقة مجلس الأمة صدقنا القانون الآتي:

المادة الأولى- لجلالة الملك إجراء ما يقتضي لتصديق ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا الموقع عليه في بغداد بتاريخ 24 شباط 1955.

المادة الثانية- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة- على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رجب سنة 1374 المصادف لليوم السابع والعشرين من شهر شباط سنة 1955.

[redacted] فيصل

أحمد مختار بابان — نوري السعيد
نائب رئيس الوزراء — رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع

شاكر الوادي — محمد علي محمود
وزير الشؤون الاجتماعية — وزير العدلية

علي الشرقي — ضياء جعفر
وزير بلا وزارة — وزير المالية

عبدالمجيد محمود — خليل كنه
وزير الإعمار — وزير المعارف

سعيد قزاز — نديم الباجه جي
وزير الداخلية — وزير الإقتصاد

صالح صائب الجبوري — محمد حسن سلمان
وزير المواصلات والأشغال — وزير الصحة

	رشدي الجلبي اعيان وزير بلا وزارة وزارة ووكيل وزير الزراعة الخارجية	برهان الدين باش وزير بلا ووكيل وزير

ميثاق

التعاون المتبادل بين العراق وتركية

لما كانت علاقات الصداقة والأخوة السائدة بين العراق وتركية في نمو مفرد واستكمالاً لما جاء في معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين حضرة صاحب الجلالة ملك العراق وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية الموقع عليها في أنقرة في 29 آذار 1946 التي أقرت أن السلم والأمن بين البلدين جزء لا يتجزأ من السلم والأمن لشعوب العالم وخاصة شعوب الشرق الأوسط وأساساً لسياستهما الخارجية.

ولما كانت المادة الحادية عشرة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية تنص على أن ليس في أحكامها ما يمس أو يقصد به أن يمس بأية حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

ونظراً لإدراكهما عظم المسؤولية الملقاة على عاتقهما بوصفهما عضوين في هيئة الأمم المتحدة يهمهما استتباب الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط مما يوجب اتخاذ التدابير اللازمة لذلك وفقاً لأحكام المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

فقد اقتنعا بضرورة عقد ميثاق يحقق هذه الأهداف وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين.

عن حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني.

ملك العراق

صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء

صاحب المعالي السيد برهان الدين باش اعيان وكيل وزير الخارجية

عن حضرة صاحب الفخامة جلال بايار

رئيس الجمهورية التركية

صاحب الفخامة عدنان مندريس رئيس الوزراء

صاحب المعالي البروفسور فؤاد كوبرولو وزير الخارجية

الذين بعد أن قدم كل منهم أوراق تفويضه إلى الآخر فوجدها صحيحة ومطابقة للأصول اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى

يتعاون الفريقان الساميان المتعاقدان لغرض صيانة سلامتهما والدفاع عن كيانهما وفقاً لأحكام المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ويجوز أن تثبت المعايير التي اتفقان على اتخاذها لجعل هذا التعاون نافذاً باتفاقات خاصة للعقد بين أحدهما والآخر.

المادة الثانية

لغرض تحقيق التعاون المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه والعمل على تأمينه تقوم السلطة المختصة لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين بتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها عند وضع هذا الميثاق حيز التنفيذ. وتصبح هذه التدابير معمولاً بها حال اقترانها بمصادقة حكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين.

المادة الثالثة

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بالامتناع عن التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية لأحدهما الآخر ويقومان بفض أى نزاع بينهما بالطريقة السلمية وفقاً لميثاق هيئة الأمم المتحدة.

المادة الرابعة

يؤكد الفريقان الساميان المتعاقدان أن ليس في أحكام هذا الميثاق ما يتناقض والالتزامات الدولية التي يرتبط بها أحدهما مع دولة أو دول ثالثة كما أنها لا يمكن أن تخل أو أن تفسر بما يفهم منه الإخلال بتلك الالتزامات الدولية. ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن لا يدخلا في أية التزامات دولية تتعارض وهذا الميثاق.

المادة الخامسة

يكون هذا الميثاق مفتوحاً للانضمام إليه من قبل أية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلم والأمن في هذه المنطقة بصورة فعالة والمعترف بها اعترافاً كاملاً من كلا الفريقين الساميين المتعاقدين. ويصبح هذا الانضمام نافذاً اعتباراً من تاريخ إيداع وثائق انضمام الدولة التي يخصها الأمر لدى وزارة الخارجية العراقية.

لأية دولة منضمة إلى هذا الميثاق أن تعقد اتفاقات خاصة بموجب المادة الأولى منه مع دولة أو أكثر من الدول الأطراف في هذا الميثاق. وللسلطة المختصة لأية دولة منضمة أن تحدد التدابير بموجب المادة الثانية وتصبح هذه التدابير معمولاً بها حال اقترانها بمصادقة حكومات الفرقاء الذين يخصهم الأمر.

المادة السادسة

يشكل مجلس دائم من الوزراء للعمل ضمن نطاق أهداف هذا الميثاق وذلك عندما يبلغ عدد الدول الأطراف في هذا الميثاق ما لا يقل عن الأربعة ويقوم المجلس بوضع نظامه الداخلي.

المادة السابعة

يكون هذا الميثاق نافذاً لمدة خمس سنوات ويعتبر مجدداً لمدد أخرى كل منها خمس سنوات. ولأي طرف متعاقد أن ينسحب من الميثاق بإبلاغ الأطراف الأخرى تحريرياً برغبته في ذلك قبل ستة أشهر من انتهاء أية من المدد المذكورة أعلاه ويبقى الميثاق في هذه الحالة نافذاً بالنسبة للأطراف الأخرى.

المادة الثامنة

يتم إبرام هذا الميثاق من قبل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ويجري تبادل وثائق الإبرام في أنقرة بأسرع ما يمكن ويعتبر نافذاً من تاريخ تبادل وثائق الابرام.

كتب بنسختين في بغداد في اليوم الثاني من شهر رجب سنة 1374 الهجرية الموافق لليوم الرابع والعشرين من شهر شباط سنة 1955 الميلادية باللغات العربية والتركية والانكليزية ويكون النص الانكليزي هو المعول عليه في حالة الاختلاف.

عدنان مندريس	نوري السعيد
عن صاحب الفخامة رئيس	عن صاحب الجلالة ملك العراق
الجمهورية التركية	برهان الدين باش اعيان
فؤاد كوبرولو	عن صاحب الجلالة ملك العراق
عن صاحب الفخامة رئيس	
الجمهورية التركية	

تقييم معاهدة ميثاق حلف بغداد 1955

توطئة :

في شهر تموز/ يوليو 1956 اهتز العالم أجمع وخصوصًا العالم العربي لسماع خطاب للرئيس المصري جمال عبد الناصر أعلن فيه تأميم شركة قناة السويس ذات الأهمية العالمية والتي كانت امتيازاتها مملوكة من قبل بريطانيا وفرنسا . ولأجل استرجاع تلك الامتيازات والدخل الوفير الذي تدره القناة المصرية قام الجيش البريطاني والجيش الفرنسي مع الجيش الإسرائيلي بهجوم في تشرين الأول/ أكتوبر من نفس السنة على منطقة القناة لأجل الإطاحة بالرئيس جمال ونظامه ولاسترجاع مكانتهم الاستعمارية ومصالحهم في مصر . إلا أن المقاومة الشعبية المصرية ضد الهجوم وتدخل الرئيس الأمريكي دوايت دافد أيزنهاور الذي أجبر المهاجمين على التوقف[5] ، فقد فشل الهجوم فشلًا ذريعًا وانسحبت القوات المسلحة المهاجمة بعد حين من مصر فخرج الرئيس جمال عبد الناصر من تلك التجربة منتصرًا واجتاحت شعبيته جميع البلاد العربية وأصبح بطل القومية العربية بلا منازع . وقد انفجرت المظاهرات العارمة في جميع أنحاء البلاد العربية شاجبة الهجوم الاستعماري ومؤيدة للرئيس عبد الناصر . وفي بغداد كانت المظاهرات تهتف بسقوط ميثاق حلف بغداد الامبريالي وحكومة الخونة وعملاء الاستعمار الذين وقعوا ذلك الميثاق . وكان حلف ميثاق بغداد الذي ضم العراق وإيران وتركيا وباكستان وبريطانيا وقد وُقع في عام 1955 وأعلن الشعب العراقي عداءه للحلف لأنه يضم بريطانيا الاستعمارية والتي شاركت مع إسرائيل عدوة العرب الكبرى في الهجوم على مصر «صرح العروبة» ورئيسها قائد الأمة العربية جمال عبد الناصر .

---

5) عدنان الباجه جي ، في عين الاعصار ، بيروت ، دار الساقي 2013 ، ص64 .

وبينما كانت الشعارات تنادي بسقوط حكام بغداد «عملاء الاستعمار» كانت الهتافات تمجد بزعامة عبد الناصر عدو الاستعمار والصهيونية وعدو الأحلاف الاستعمارية وبطل حركة عدم الانحياز المناهضة للأحلاف والتي طُرحت فكرتها في مؤتمر باندونغ ، في اندونيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر 1955 واستقطبت زعماء معظم دول العالم الثالث المتمردة على الاستعمار الغربي ، وقد برز الرئيس جمال عبد الناصر بشخصيته الكارزمية وشبابه الغض (37 عام) وقامته الفارعة وجرأة خطابه كأحسن من يمثل جميع العرب في تلك الحركة التاريخية المهمة .

هاجم الرئيس عبد الناصر سياسة الأحلاف وصب جام غضبه على حلف بغداد بالذات ، مما دفع الشباب في العراق والبلاد العربية الأخرى أن تناصب ذلك الحلف العداء والاستعداد للتضحية بكل غالٍ لأجل إسقاطه وإسقاط من وقعه ، أي نوري السعيد رئيس وزراء العراق والعائلة المالكة الهاشمية بدون الاطلاع على ماهية الحلف أو قراءة أي بند من بنوده ، إذ يكفي أن (الخائن وعميل الاستعمار) نوري السعيد قد وقعه ، وأن القوى التقدمية والرئيس عبد الناصر هاجموه ، فخرجت الجموع تهاجم الحلف ، وكان أكثر ما أثر على عقلية الشارع العربي والعراقي هو الاتهام بأن حلف بغداد يخدم مصالح إسرائيل ويثبت سيطرة الاستعمار البريطاني على العراق لأجلٍ غير مسمى[6] .

6) زكي ، مأمون أمين ، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي ، مصدر سابق ، ص318 .

فما هو ميثاق حلف بغداد وما هي أهميته التاريخية؟

العالم بين نظام القطبين

كان النظام الدولي يومذاك يتسم بنظام القطبين Bi-Polar International System المحكوم من القوتين الأعظم وهما الولايات المتحدة زعيمة المعسكر الرأسمالي الديمقراطي يقابلها الاتحاد السوفييتي زعيم المعسكر الماركسي ـ الشيوعي ، وهما نفس الكتلتين اللتين كانتا متحالفتين أثناء الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية ، ولكن الخلاف شب بينهما بعد انتهاء الحرب في عام 1945 .

وكان الخلاف بينهما لأسباب عقائدية بحتة ، أي بين النظام الرأسمالي المبني على الفكر الليبرالي الديمقراطي والاقتصاد الحر والنظام الاشتراكي المبني على الفكر الماركسي الشيوعي والاقتصاد المبرمج . وقد سبب ذلك الخلاف تشنجًا دوليًا جعل شعوب العالم أجمع تحبس أنفاسها توقعًا بنشوب حربٍ كونيةٍ طاحنةٍ يستعمل فيها السلاح النووي الذي سينهي الوجود البشري بشكلٍ مطلقٍ ويحيل هذا الكوكب إلى جحيمٍ هائل الحجم لا يصلح لعيش أي كائنٍ حيٍ .لذلك ظهرت كتلة ثالثة على المسرح العالمي مكونة من الدول الصغرى تزعمها قادة كبار أمثال الزعيم الهندي جواهر لال نهرو والزعيم اليوغسلافي جوزيف تيتو وبعض القادة الأفارقة أمثال كوامي نكروما وأحمد سيكتوري والرئيس المصري جمال عبد الناصر[7] .

وُلدت فكرة هذه الكتلة في اجتماع الدول الآسيوية الإفريقية في مؤتمر باندونغ عام 1955 ودُعيت بحركة عدم الانحياز واتخذت مبدأ الحياد الإيجابي شعارًا لها ، وكان هدفها الأول هو تكتيل أكبر عدد من الدول الصغرى للوقوف بين القوتين الأعظم في محاولة لتجنب نشوب حرب

7) Robert Stephens, NASSER A Political Biography (New York: Simon and Schustsen 1971) P.303.

عالمية ثالثة ثم تحولت الفكرة إلى حركة فعلية وانطلقت تحت زعامة القادة أعلاه من مؤتمر بلغراد الذي عقد في أيلول ، سبتمبر 1961 وأكد على ضرورة إنهاء الاستعمار في دول العالم الثالث وتلافي خطر حرب نووية تحرق هذا الكوكب .

كان العالم العربي في عقد الخمسينيات من القرن العشرين منقسمًا إلى مدرستين متنافستين على السيطرة على إقليم الشرق الأوسط ، هما المدرسة القومية اللبرالية المعتدلة التي تزعمها الضباط العرب الذين تمردوا على السياسة الشوفينية الاستبدادية للزعماء العثمانيين الثلاث أنور باشا وطلعت باشا وجمال باشا أثناء الفترة الأخيرة من الحكم العثماني ، وقد تبنى تلك المدرسة المغفور له الملك فيصل الأول واتبعها من بعده النخبة الحاكمة العراقية . وقد اجتهد قادة هذه المدرسة أن مصلحة العرب تقتضي أن يتحالفوا مع دول الغرب الكبرى لأجل الحصول على مساعداتهم في بناء وتقدم المجتمعات العربية ولأجل إسنادهم ضد أعداء العرب . لذلك دخل العراق عضوًا في حلف بغداد المسنود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمعادي للاتحاد السوفييتي .

أما المدرسة الثانية فكانت القومية الثورية تحت زعامة المرحوم جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر (1954 ـ 1970) التي تمردت على دول الغرب ، وانضمت إلى حركة عدم الانحياز وغدا الرئيس جمال عبد الناصر أحد أقطاب تلك الحركة . وقد هاجم الرئيس عبد الناصر الأحلاف العسكرية وصب جام عدائه على حلف بغداد وقادة المدرسة القومية الليبرالية واتهمهم بالعمالة للاستعمار الغربي .

كان ممثل العراق في مؤتمر باندونغ المرحوم الدكتور محمد فاضل الجمالي رئيس وزراء العراق سابقًا . وقد ردَّ الجمالي على تهم عبد الناصر ضد حلف بغداد ، بهجوم مقابل فند فيه سياسة عدم الانحياز بكونها غير

واقعية ومبنية على أسسٍ وشعاراتٍ عاطفية بحتة : وطرح الجمالي فكرة مجموعة الأصفار المستمدة من الاعتقاد بأن العالم محكوم بين القوتين الأعظم وأن جميع دول العالم الباقية لا تزيد عن كونها أصفارًا إذا جُمعت فسيكون الناتج صفرًا لا قيمة له . لذا يقتضي أن تتحالف الدول الصغرى مع أحد المعسكرين العملاقين لطلب الحماية والمساعدات العسكرية والتقنية والسياسية أسوة بإسرائيل التي كانت تبذل قصارى جهودها لتحقيق التحام المصلحة الإستراتيجية لأمريكا في الشرق الوسط مع الدولة الصهيونية فقط . وكان من رأي الجمالي والأمير عبد الإله ونوري السعيد بأن مصلحة العرب تتحقق عن طريق التحالف مع دول الغرب وأمريكا بالذات ضد الاتحاد السوفييتي الملحد والطامع بالسيطرة على مصادر النفط الواقعة في العالم الإسلامي المتاخم له وللوصول إلى شواطئ البحار الدافئة والسهلة الملاحة ، وأن على العرب أن يقنعوا دول الغرب بأن مصلحتها ترتبط مع البلاد العربية برقعتها الواسعة والغنية بالموارد وليس مع أعداء العرب . وقد ناشد نوري السعيد زعماء البلاد العربية للانضمام لحلف بغداد لتلك الأسباب ولكن دون جدوى .

انفجرت الجماهير العراقية والعربية جمعاء باحتجاجات ومظاهرات ضد الدكتور الجمالي ونوري السعيد واعتبرت تلك الآراء أسطع دليل وبرهان على خيانتهما وعمالة النظام الملكي العراقي وخنوعه لقوى الاستعمار الغربي وقد خطّط العديد من الشبان لاغتيال الجمالي والسعيد لأجل إنقاذ العراق والأمة العربية من هذين (الخائنين) وانعزل العراق عن أشقائه العرب وانهالت عليه التهجمات الإعلامية من قبل الجميع خصوصًا في إذاعة صوت العرب من القاهرة بينما انطلقت الجماهير العراقية وبقية البلاد العربية تهتف باسم جمال عبد الناصر كونه البطل المنتظر الذي سيحقق الوحدة العربية الكبرى تحت زعامته ويدحر الاستعمار وأحلافه العسكرية

وينجز جميع الأهداف التي تتوق لها الأمة العربية جمعاء .

لذا كان حلف بغداد واحدًا من أهم العوامل التي أدت إلى انقلاب 14 تموز 1958 الذي أسقط النظام الملكي العراقي وألغى حلف بغداد وأدى إلى حدوث أكبر تغيير في تاريخ العراق منذ خروجه من ركام السلطنة العثمانية عام 1921 . . ولما يزل بعض الضباط الذين ساهموا بانقلاب 1958 يتبجحون بإسقاط حلف بغداد «الاستعماري» كإنجاز وطني عظيم خدم العراق والأمة العربية جمعاء[8] .

وبعد ثلاث سنوات وفي يوم قائظ من أيام عام 1959 أي بعد عام واحد من انقلاب 14 تموز خرج الشباب ضمن جماهير غفيرة بتظاهرة كبرى والبهجة تملأ صدورهم والفخر يعلو رؤوسهم وهتافاتهم تهدر ملء حناجرهم احتفالًا بالذكرى الأولى لسقوط حلف بغداد ودك (أكبر صرح استعماري في الشرق الأوسط) وكان الشعار السائد هو (حرية عرب وأكراد حطمنا حلف بغداد) . إلا أن من الواضح بأن تلك التظاهرة قد اعتراها تبدل أساسي عن شعارات تظاهرات عام 1956 فالمتظاهرون بعد ثلاث سنوات أخذوا يهتفون عاليًا بسقوط الرئيس المصري جمال عبد الناصر ـ الذي كان إلى فترة قصيرة مضت يُدعى بأنه أعظم قائد عربي ، وانهال عليه السباب حيث نعتوه بالخائن وعميل أمريكا وأطلق عليه العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس محكمة الشعب لقب (عميل راونتري) ، وراونتري كان المبعوث الأمريكي للمفاوضات مع مصر بخصوص الصراع مع إسرائيل ، وتلقفت الجماهير العراقية ذلك اللقب . وهكذا انهالت نفس النعوت التي كانت تُطلق على نوري السعيد والدكتور الجمالي سابقًا ، انهالت يومذاك على جمال عبد الناصر مما خلف بلبلة وشكوكًا عند الناس نحو القيادات العربية ومدى

8) صبحي عبد الحميد ، أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق : البداية ، التنظيم ، التنفيذ ، الانحراف (بغداد مطبعة الأديب ، 1983) ص 42 .

إخلاصها . فإذا كان كل من نوري السعيد وعبد الناصر عميلان للاستعمار فمن هو الخائن ومن هو المخلص للأوطان؟ وإذا كان الموقف من حلف بغداد هو أحد المعايير الأساسية للوطنية في سياسة الشرق الأوسط فلم إذن الهجوم على عبد الناصر الذي لم يتخل عن عدائه لسياسة الأحلاف وبارك انسحاب العراق من حلف بغداد؟ وهل كان العداء أو التأييد لحلف بغداد مقياسًا دقيقًا لوطنية العرب ، ولماذا؟ وما هو حلف بغداد وما هي بنوده؟ وما هي الدوافع التي حدت بالسياسي المحنك والمخضرم نوري السعيد للدخول فيه؟ وما هي الحوافز التي دفعت بأحسن الضباط تدريبًا وشعورًا بالمسئولية أن يضطلعوا بفكرة الانقلاب العسكري والإطاحة بالعهد الملكي في عام 1958 والانسحاب من حلف بغداد؟

لماذا حلف بغداد :

أراني ملزمًا أن أجيب على هذه الأسئلة وأن أقدم هذه الدراسة الموضوعية متوخيًا إطلاع الأجيال الجديدة من العراقيين على ذلك الحدث الذي كان بالإمكان أن يغير مجرى التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي للعراق العريق المجيد . لكي يستفيد الجميع من دروس الماضي ، ولأجل التكيف مع مقتضيات القرن الواحد والعشرين ونظام العولمة الذي ساد العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في عام 1991 .

كان حلف بغداد حلفًا عسكريًا دفاعيًا يهدف إلى تحسين العلاقات مع دول الجوار ، إيران وتركيا وبناء جبهة قوية ضد تغلغل الشيوعية في الشرق الأوسط المدعومة من الاتحاد السوفييتي . وقد سُمي مبدئيًا (الحلف التركي الباكستاني) وكانت تركيا طامحة لجعل مقره في عاصمتها أنقرة ، إلا أن رئيس الوزراء نوري السعيد استطاع بواسطة علاقاته بدول الغرب ولرغبته

بإعلاء شأن العراق دوليًا أن يجعل مقر الحلف في العاصمة بغداد ، وبدل الاسم إلى (حلف بغداد) واختير الأستاذ عوني الخالدي العراقي الجنسية لمنصب السكرتير الدائم للحلف[9] . وفي يوم 1955/2/24 أصبح الحلف فاعلًا بعد أن وقعه كل من عدنان مندرس رئيس وزراء تركيا ونوري السعيد رئيس وزراء العراق .

ارتفع اسم العراق عاليًا على المستوى العالمي بذلك الانجاز الدبلوماسي العظيم ، وأصبح مركز ثقل السياسة الإستراتيجية لدول الغرب في الشرق الأوسط ، وفي نهاية 1957 أطلقت مجلة Time الأمريكية ذات المكانة الإعلامية العالمية على نوري السعيد لقب رجل الشرق الأوسط وأظهرت المجلة صورته على غلافها[10] ، فصار العراق يخطو خطواتٍ واسعةٍ وسريعةٍ نحو مكانة دوليةٍ عاليةٍ ومرموقةٍ تحت قيادة البيت الهاشمي ورئيس الوزراء نوري السعيد . وقد ارتبطت أهداف حلف بغداد مع خطط وزارة الأعمار وبدأت الشركات العالمية الكبرى تتولى بناء المشاريع الزراعية والتنموية في جميع أنحاء القطر مما جعل العراق وحسب إحصائيات الأمم المتحدة أقوى دولة عربية اقتصاديًا وعسكريًا[11] ولم تكتف الدولة بتسديد جميع الديون المستحقة لمشاريع الإعمار ، بل إن تراكم فائض الأموال فاق أي بلد عربي آخر بدون استثناء[12] .

---

9) Waldenanj. Gallmn, Iraq under General Nuri, (Baltimose, the Hopkins press 1963) p.71.

10) Time, June 17, 1957.

11) Hal Leher man "Development in Iraq. Part 1" the Middle East in Transition ed, Walter z. Laquer (New Yourk Prager, 1958)P.257.

12) Ibid.

الأهداف الأساسية لحلف بغداد :

1 ـ الهدف الأول درء الخطر الشيوعي :

كان نوري السعيد يخشى سياسة الاتحاد السوفييتي التوسعية لكونه يحاذي إيران الغنية بالنفط كما لا تفصله عن آبار النفط في شمالي العراق سوى رقعة تركيا الصغيرة نسبيًا بالمقارنة بإمكانات دولة عظمى كالاتحاد السوفييتي ، وأن الخطط التوسعية القديمة ما فتأت تداعب أفكار الروس منذ عهد القياصرة وذلك لأجل التخلص من طوق المناطق الشمالية المتجمدة والعسيرة الملاحة وللوصول جنوبًا عبر الشرق الأوسط إلى سواحل البحار الدافئة لأجل تحقيق أهداف اقتصادية وإستراتيجية ، هذا فضلًا عن المكاسب الكبرى التي يجنيها السوفييت إذا ما سيطروا على حقول النفط الغنية في إيران والبلاد العربية والتي تشكل شرايين اقتصادية بالغة الأهمية لجميع دول العالم الرأسمالي الغربي المخاصم للاتحاد السوفييتي الشيوعي . فإذا ما سيطر الاتحاد السوفييتي على نفط الشرق الأوسط فسيكون مصير الغرب الرأسمالي تحت رحمته ، فالاتحاد السوفييتي يومذاك كان دولة عظمى تخطط لتوسيع رقعة نفوذها في العالم ولزيادة مواردها من المواد الخام بهدف استغلالها للحفاظ على وضعها الاقتصادي ومكانتها العسكرية إسوة بكل القوى العظمى .

وخير مثال على ذلك هو ما حصل أثناء الحرب العالمية الثانية حين توجهت ألمانيا النازية بجحافلها الجرارة عبر شمالي القارة الأفريقية تحت قيادة الفيلد مارشال (إيروين رومل) نحو قناة السويس لأجل الوصول والسيطرة على آبار نفط العراق والجزيرة العربية بأكملها[13] ولو تمكن رومل من تحقيق ذلك الهدف فمن المرجح أن نتيجة الحرب كانت ستتغير لصالح ألمانيا

13) William L Shirer, The Rise and Fall of the Reich, (Green Which, Fawcet Publication Inc. 1960)P. 1191.

ولجعلتها سيدة العالم بلا منازع . إلا أن الجيش الألماني اندحر أمام جيوش الحلفاء في معركة العلمين داخل أراضي مصر مما مكن الحلفاء من بسط سيطرتهم على كافة مصادر النفط الخام في الشرق الأوسط وكان ذلك من أهم العوامل التي أدت إلى انتصار الحلفاء في الحرب .

وفي سني ما بعد الحرب العالمية الثانية واندلاع الحرب الباردة بين العملاقين الشيوعيين والرأسمالي نشطت الأحزاب الشيوعية المنتشرة في إيران والعراق وتركيا ومصر وسوريا وغيرها من البلدان وكان معظم الأحزاب من العناصر الشيوعية التي تتلمذت داخل مؤسسة الأممية الثالثة (Comintern)[14] التي كان مركزها في موسكو والتي أسسها عام 1919

---

14) السبب في تسميتها الأممية الثالثة لكون أن هناك مؤسستين عالميتين باسم الأممية وهما الأممية الأولى والأممية الثانية وقد سبقتا الأممية الثالثة إذ تأسست الأممية الأولى في لندن عام 1864 باسم مؤسسة العمال العمالية بقيادة كارل ماركس ، الذي أرادها أن تكون أداة لنشر الثورة العمالية في جميع أرجاء العالم وخلق حكومة عالمية شيوعية إلا أن خلافًا أيديولوجيًا نشب بين أعضائها الماركسيين ضد أعضائها من العناصر المنتمية للحركة الفوضوية Anarchism والتي كان يتزعمها كل من الأمير والفيلسوف الفوضوي الثائر بيتر ألكسندر وفيج كربتكين وميكايل باكونين ، مما أدى إلى زوال الأممية الأولى في عام 1876 وبحلول عام 1889 كانت الأحزاب اليسارية قد انتشرت في العديد من دول أوروبا وقد قرر زعماؤها الحاجة لتأسيس مؤسسة عمالية عالمية جديدة لتحل محل الأممية الأولى . وفي نفس السنة تم تأسس الأممية الاشتراكية الثانية وذلك بعد اجتماع للقادة الاشتراكيين عُقد في باريس وقد جُعل مركزها الدائم في بلجيكا وانتُخب إميل فاندرفيلد رئيسًا لها . ثم تناوب على رئاستها عدد من أثقف العناصر القيادية في الفكر الماركسي الشيوعي ، مثل فردريك انجلز وكارل كاوتسكي وجيورجي بليخانوف وهو أستاذ لينين ، وقد انتهت الأممية الثانية إثر اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 بسبب ولاء أعضائها إلى أوطانهم بدلًا من التزامهم الأممي ، أما الأممية الثالثة المار ذكرها فقد أسسها فلاديمير لينين عام 1919 ثم ألغيت عام 1943 بعد تحالف الاتحاد السوفييتي ، وبعد الحرب العالمية الثانية أسس الاتحاد السوفييتي دائرة الإعلام الشيوعية أي الأممية الرابعة (الكومنفورم) وكان أكبر إنجاز لها هو تمكين الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي للوصول إلى السلطة ، إلا أن التطورات العالمية جعلت دور الأممية الرابعة ينكمش كمجرد مؤسسة دعاية للشيوعية فانحلت في عام 1956 .

فلاديمير لينين أول رئيس دولة في الاتحاد السوفييتي وكان هدف تلك المؤسسة هو تدريس وتلقين العناصر الشيوعية من جميع أنحاء العالم الفكر الماركسي اللينيني ، ومن ثم إعادتهم إلى أوطانهم لأجل تأسيس لأحزاب شيوعية تستلم أوامر من موسكو ويكون هدفها الأساسي الإطاحة بالنظم السياسية غير الشيوعية القائمة واستبدالها بنظم تسيطر عليها الأحزاب الشيوعية لكي يكتنف النظام الماركسي اللينيني أي الشيوعي معظم الأرجاء المتحضرة من هذا العالم .

كانت الأحزاب الشيوعية في إيران والعراق وسوريا من أكثر الأحزاب انتظامًا وانضباطًا وشعبية مما أثار قلقل دول الغرب ، وقد استغل نوري السعيد تلك المخاوف فألغى معاهدة 1930 مع بريطانيا ولعب دورًا أساسيًا في التخطيط لحلف بغداد وتمكن أيضًا من زيادة حصة العراق من النفط إلى النصف مع شركة (IPC-Iraq Petroleum Co.) البريطانية وأقنع بريطانيا بالدخول كعضو في الحلف وشرع باستلام المساعدات الأمريكية التي بدأت تنصب على العراق صبًا مما مكن العهد الملكي من تحديث النظام التعليمي وبناء المدارس والمستشفيات ودعم البنية الاقتصادية والتحتية وإلى حد ما الجهاز العسكري[15] .

2 ـ **الهدف الثاني لحلف بغداد هو تحسين علاقة العراق مع دول الجوار (تركيا ، إيران) :**

ذلك أن كلتا الدولتين أكبر وأقوى من العراق ، وكان نوري السعيد سياسيًا محنكًا عاصر التطورات قبل وبعد الحرب العالمية الأولى وشهد الجهود الجبارة التي بذلتها تركيا للاستيلاء على منطقة الموصل وإلحاقها مع كل مواردها الطبيعية برقعة الجمهورية التركية التي ولدت من حطام الدولة

15) Lehrman, P. 157.

العثمانية . ولم يتمكن العراق من الاحتفاظ بالموصل إلا بعد أن دفع ثمنًا لذلك هو منح امتياز النفط العراق إلى الشركة البريطانية المسماة شركة النفط العراقية (Petroleum Co. Iraq) التي جعلت بريطانيا تسيطر على مصادر نفط العراق ، وقد وقع العراق على تلك الاتفاقية كإجراء ضروري تتطلبه المرحلة يومذاك ، لأن العراق الوليد كان ضعيفًا وغير قادرٍ على الدفاع عن حياضه ، وقد كان الملك فيصل الأول ونوري السعيد وجعفر العسكري وعبد المحسن السعدون وبقية النخبة الحاكمة يراقبون التطورات الدولية لأجل استرجاع حق العراق في نفطه كاملًا مع الاحتفاظ بالموصل كأحد الألوية الأربع عشرة التي كانت تكون منطقة العراق عهدئذ ، هذا فضلًا عن أن إيران بدأت تفصح عن أطماعها في المناطق الجنوبية من العراق .

وبدأت تحرشات إيران تزداد عبر شط العرب وتهدد الحكومة العراقية الفتية والتي لم يكن جيشها قادرًا على الصمود أمام جحافل الجيش الإيراني ، فحين سُئل الفريق طه الهاشمي رئيس أركان الجيش في أوائل سني الثلاثينيات عن إمكانيات العراق الدخول في حرب مع إيران للحفاظ على حياض الوطن أجاب قائلًا : «إذا بدأت الحرب في الصباح فسيكون أحد الضباط الإيرانيين جالسًا في مكاني هنا بوزارة الدفاع في وقت الظهر من اليوم نفسه» . لذلك فقد لجأ الملك فيصل الأول ونوري السعيد إلى صديقتهم بريطانيا العظمى طالبين العون ، وتواصلوا مع إيران إلى اتفاق مبدئي مبني على اتِّباع خط الثالوج ، الذي يعني حق استعمال المناطق العميقة من شط العرب من قبل إيران والعراق سوية ، أي أن العراق تنازل عن سيادته على شط العرب لأجل تفادي الحرب مع إيران . وقد أعقب ذلك أن العلاقات بين البلدين أخذت تتحسن بشكل مطرد وتكللت بتوقيع معاهدة سعد آباد .

ولهذه الأسباب اتجه قادة العراق نحو التركيز على تحسين العلاقات مع

الدول الإسلامية المجاورة خصوصًا إيران وتركيا ، وقد كانت الدولتان أكبر مساحة وأكثر سكانًا وأقوى عسكريًا من العراق . ولقد أدرك رئيس الوزراء نوري السعيد أهمية تلك الظروف المحيطة وصرح في عدة مناسبات بأن دجلة والفرات ينبعان من أراضي تركيا والروافد العديدة التي تصب في دجلة ومعظمها ينبع من أراضي إيران ، لذلك ففي حالة حدوث خلافات جدية مع الدولتين الجارتين فسيكون باستطاعتهما بواسطة التكنولوجيا الحديثة تحويل مجاري جميع تلك الأنهار عن أراضي العراق وستحل الطامة الكبرى[16] فالعراق منذ أقدم الأزمان وحتى يومنا هذا هو بلد زراعي يعتمد على وفرة مياهه ، وبإمكانه أن يكفي البلاد المجاورة له بمعظم حاجاتها الزراعية بعد اكتفائه ذاتيًا .

هذا وقد عزز نوري السعيد العلاقة التركية العراقية بتدبير عقد قران ملك العراق الشاب فيصل الثاني (20 عامًا) على أميرة تركية تنحدر من صُلب آل عثمان والأرستقراطية المصرية ، كما وطد علاقة الصداقة بين العائلة المالكة العراقية وعائلة شاه إيران ، وبذلك أُزيلت معظم نقاط عدم التفاهم وتبادلت العوائل المالكة للبلدان الثلاثة الزيارات .

وبذلك عزز حلف بغداد علاقة العراق مع الجارتين وامتدادًا إلى دول إسلامية أخرى مثل باكستان وأفغانستان .

3 ـ الهدف الثالث تحجيم دور إسرائيل :

كان الهدف الثالث لحلف بغداد هو كبح جماح الحركة الصهيونية وتحجيم دور إسرائيل في سياسات الشرق الأوسط واعتماد دول الغرب عليها استراتيجيًا وعسكريًا ، فقد كان نوري السعيد مدركًا لعظم وعمق الاستياء الذي أفرزه خلق إسرائيل بين جماهير العرب والمسلمين

16) خطاب أُذيع لرئيس الوزراء نوري السعيد عام 1956 .

وقد حذر ـ رحمه الله ـ الإنجليز والأمريكان في عدة مناسبات من أنهم سيخسرون جميع أصدقائهم في العالم العربي والإسلامي جراء تأييدهم الأعمى لإسرائيل وغمطهم لحقوق عرب فلسطين في استلاب أراضيهم أما الدبلوماسي المحنك الآخر وهو الدكتور محمد فاضل الجمالي فإنه لم يأل جهدًا في كل مناسبات واجتماعات الأمم المتحدة ، إلا وأكد على حق الفلسطينيين بالعودة لديارهم وتفنيد مزاعم الصهيونية في تبرير استلابهم لأراضي فلسطين . وبذلك اعتبرته إسرائيل أعدى أعدائها .

هذا وقد اضطلعت النخبة الحاكمة العراقية تحت قيادة البيت الهاشمي ونوري السعيد بمهمة إقناع دول الغرب بتأسيس علاقة مصلحة متبادلة لأجل كسب تأييد ملايين العرب والمسلمين والاستفادة من أراضيهم الشاسعة الغنية بالمصادر الحيوية وبأنهم يكونون جبهة دعم للعالم الديمقراطي في صراعه ضد التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط .

وقد كان الهدف من توقيع معاهدة حلف ميثاق بغداد هو إلغاء معاهدة 1930 التي رفضها الشعب العراقي وتحرير قاعدتي الحبانية والشعيبة من هيمنة الجيش البريطاني واسترجاعها لسيطرة السلطات العراقية ، وبالتالي لعدم الارتباط بأي معاهدة ثنائية مع بريطانيا بعد إنجاز معاهدة حلف بغداد التي تضم عدة دول إسلامية مع بريطانيا وبمساندة أمريكا .

ارتاع القادة الصهاينة لعقد معاهدة ميثاق حلف بغداد لأن من أهم مبادئ المشروع الصهيوني الذي أكده رئيس وزراء «إسرائيل» ليفي اشكول هو عدم السماح وإحباط أي تقارب بين العرب ودول الغرب لذلك ، وبعد هدوء دام لعدة سنين ، وبحركة مدروسة لإحراج العرب جميعًا أمر الجنرال موشي ديان قواته في يوم 24 شباط/ فبراير 1955 بشن هجوم واسع وعنيف باغت به القوات المصرية المعسكرة على حدود غزة ما أدى قتل وجرح 58 ضابط

وجندي مصري[17] . وقد أعلن دايان بعد ذلك الهجوم بأن أي اتفاق غربي ـ عربي سوف لن يوقع بدون موافقة «إسرائيل» .

والجدير بالذكر هنا ولأجل الإحاطة بطبيعة التطورات التاريخية التي طرأت على العراق خصوصًا والعالم العربي عمومًا هو إنه بعد مرور خمسين عامًا على سقوط حلف بغداد انتهى الكُتاب والأساتذة والمفكرون العرب إلى التوصل إلى نفس القناعات التي أدركها حكام العهد الملكي في العراق . فيقول الكاتب المعروف فهمي هويدي : «لا مفر من الاعترافات بأن مثلث القوة في الشرق الأوسط سيظل فكرة مجهضة طالما بقي العرب خارجه محتفظين بمسافات متباعدة إزاء الأتراك والعجم وإن العرب لم يبذلوا جهدًا كافيًا لكسب تركيا وإيران إلى منظومة الأمن العربي رغم إلحاح المتطلبات الإستراتيجية ورغم الأيادي الممدودة من أنقرة وطهران نحو العواصم العربية» (الخليج العدد 10698 ـ الثلاثاء 2/9/2008 صفحة 10) . لكن الأستاذ هويدي لم يتطرق إلى الحقيقة التاريخية بأن هذا الفراغ العربي لم يكن موجودًا أثناء الفترة القصيرة للتاريخ العربي الممتدة من عام 1955 وهو عام توقيع ميثاق حلف بغداد إلى عام سقوطه في 1958 ، فضلًا عن أن رئيس وزراء العراق نوري السعيد لم يكتف بالانضمام إلى حلف يضم تركيا وإيران وباكستان فحسب ، بل جعل العراق البلد العربي الأصيل مركز ثقل نشاطات ذلك الحلف وأسس مركز قيادته في بغداد العاصمة ، وكان مثلث القوة الذي تحدث عنه السيد هويدي ، يتطور نحو التماسك المكين خصوصًا إن نوري السعيد ناشد بإلحاح سوريا والأردن أي دول الهلال الخصيب وحتى مصر للدخول في حلف بغداد لأجل بناء وتعزيز تعاون عربي إسلامي وربط مصالح دول الغرب العظمى مع دول الحلف ولعزل إسرائيل وتهميش دورها الاستراتيجي والعسكري في الشرق الأوسط .

---

17) Jonnathan Dimbleby. The Palestinians,(New York: Quastet Books Inc, 1980) p.50.

وفي نفس العدد من جريدة الخليج صفحة 29 غطى الكاتب غريب الدماطي في ندوة عربية عُقدت في القاهرة في بداية شهر أيلول/ سبتمبر 2008 شارك فيها نخبة من أكبر الأساتذة والمثقفين من مختلف البلاد العربية وبحثوا الدور الإيراني بين المصالح والهيمنة . وانتهوا إلى القول «إن إيران وبغياب الدول العربية قد تسلمت دور القيادة وملأت الفراغ الذي تركته دول محورية عربية ما عدا سوريا التي التصقت بإيران كحليف قوي لمواجهة خطط إسرائيل التوسعية والمسنودة من قبل الولايات المتحدة أقوى دولة في العالم» .

وبلا شك فإن وصف الدولة المحورية هنا ينطبق على العراق بثقله التاريخي والاقتصادي وبإمكانياته العسكرية التي استُغلت وبحكم موقعه الاستراتيجي والمجاور لإيران لأدت دورها الاستراتيجي بشكل كامل .

وفي الندوة نفسها وصف نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية الدكتور وحيد عبد المجيد إن إيران أخذت دور قيادة الشرق الأوسط في ظل تجمد المشروع العربي الذي أصبح من الصعب استمراره ، ويرى الدكتور عبد المجيد ضرورة تفاهم العرب مع إيران التي أصبحت من القوة بحيث يجب على كل من يرغب بإصدار قرار يتعلق بالشرق الأوسط أن يأخذ بالحسبان موقف إيران منه . ويؤكد السفير المصري الأسبق في سوريا الدكتور محمود شكري على أن إيران أصبحت دولة لها إمكانات إستراتيجية وقدرات هائلة تؤهلها لأن تلعب دورًا كبيرًا يصل إلى حد اعتبارها دولة مركزية في منطقة الشرق العربي والشرق الأوسط ونظرًا لاتجاهها الإسلامي فإن من مصلحة العرب التخطيط لإقامة علاقات إستراتيجية مع طهران تؤدي إلى التعاون بدل الاختلاف معها .

أما الدكتور سعود المولي فيبحث دور إيران وبأنها أصبحت دولة إقليمية عظمى ذات نفوذ واضح في الشرق الأوسط ووسط آسيا ولكن يؤكد الدكتور

المولي بأن تحالف إيران وسوريا هو تحالف مصالح غير ثابت نظرًا لاحتمال وقوع خلافات في المصالح القومية للبلدين[18] .

النقطة الأساسية التي أريد التوصل إليها هنا هي أن جميع أفكار هؤلاء المثقفين العرب الذي أطلقوها في عام 2008 تصب في نفس إطار الخطط التي أختطتها النخبة الحاكمة في عام 1955 ، والمكونة من نوري السعيد والأمير عبد الإله والدكتور محمد فاضل الجمالي وعلي جودت الأيوبي وبقية العناصر التي أدركت طبيعة مصالح العراق والأمة العربية ، وسعوا قُدمًا نحو تحقيقها . ولو أن نوري السعيد نجح في إنجاز مشروع الهلال الخصيب وكان مسنودًا من حلف بغداد لكان العرب هم الذين يبسطون هيمنتهم على منطقة الشرق الأوسط بدلًا من أي قوى أخرى سواء أكانت صديقة أو عدوة للعرب .

ويبدو هذه الأمر واضحًا أنه بعد انتهاء فترة زعامة جمال عبد الناصر جاء إلى حكم مصر المرحوم أنور السادات الذي سار بشكل مباشر على نهج نوري السعيد بل ذهب أبعد من ذلك حيث ارتمى بأحضان أمريكا وأصبح واحدًا من أقرب حلفائها ، وقد صرح عن اقتناع بأن 90٪ من شئون العالم تقع في أيدي الولايات المتحدة . وبعد اغتياله وصل إلى سدة الحكم الرئيس حسني مبارك الذي استمر في محالفة أمريكا مما جعل مصر أحد اللاعبين الأساسيين في سياسة الشرق الأوسط ، بينما كان العراق البلد الذي يقوم بهذا الدور أثناء العهد الملكي في عقد الخمسينيات من القرن العشرين . حتى ياسر عرفات الزعيم الفلسطيني . ومن بعده القادة الفلسطينيين بكل مشاربهم السياسية من اليمين واليسار أدركوا أن مصلحتهم القومية لن تتحقق إلا بالتعامل مع أمريكا ، وهي نفس القناعة التي توصل لها نوري السعيد في عقد الخمسينيات من القرن العشرين .

لذا يبدو للذي يستطلع أوضاع العرب أثناء عقد الخمسينات من القرن

18) نفس عدد الخليج المذكور سابقًا .

الماضي مقارنة بأوضاعهم المزرية في هذا القرن بأن النخبة الحاكمة العراقية أثناء العهد الملكي تحت زعامة ولي العهد الأمير عبد الإله ورئيس الوزراء نوري باشا السعيد والدبلوماسي المخضرم الدكتور محمد فاضل الجمالي كانت سياستهم تتصف كونها مبنية على بُعد نظر سياسي عميق وإدراك عملي ناضج لمصلحة العراق والأمة العربية بأجمعها كما يبدو من الآراء التي توصلت لها النخبة المثقفة المذكورة أعلاه ومعظم القادة المعاصرين ، وإن سياسة المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر كانت مبنية على شعارات عاطفية فارغة جلبت الكوارث على معظم البلاد العربية .

هذا هو حلف بغداد بقضّه وقضيضه ، والذي كان أحد الأسباب الأساسية لسقوط النظام الملكي في العراق . أما الأسباب التي حدت بالعراقيين لأن يقفوا بعنف ضد الحلف ، فكانت حملات الهجوم التي قامت بها الاتجاهات السياسية المختلفة على المستويين العربي والدولي ، فقد كان الحلف ضد الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية مما أثار الحزب الشيوعي العراقي والضباط اليساريين لاتخاذ موقف معادٍ للحلف ، فنعتوه بكونه يخدم الاستعمار الأنجلو ـ أمريكي على حساب مصلحة العراق والأمة العربية ، أما الجهات القومية فقد تبعت الرئيس جمال عبد الناصر الذي شجب الحلف وجميع الأحلاف العسكرية لأنها لا تلائم سياسته ، ولم يأخذ الرئيس عبد الناصر بنظر الاعتبار الوضع الجغرافي والإقليمي للعراق ، فمصر ليست كالعراق لأنها محاطة بحدود آمنة ، ما عدا جبهة إسرائيل ، فمن الشمال يحدها البحر المتوسط ومن الشرق البحر الأحمر ومن الجنوب السودان الذي يعتبر تاريخيًا وديموغرافيًا من ضمن مصر ، ومن الغرب ليبيا ، وهي بلد صحراوي نفوسه قليلة أما العراق فهو بلد محاطٌ من الشمال والغرب بتركيا وإيران ، وكلاهما أكبر

وأقوى من العراق ، ولهما مطامع تاريخية في الأراضي والمصادر الطبيعية العراقية ، فصار من أهم واجبات الدولة في العراق هو تأمين تلك الحدود وتحسين علاقة الجوار .

هاجم عبد الناصر حلف بغداد ونعته بنفس النعوت التي أطلقها الشيوعيون على الحلف وأنه ضد مصلحة القومية العربية والعراق وادعى بأن الأحرى بالعرب جميعًا أن ينضموا إلى حركة عدم الانحياز .

وقد تلقفت الجهات القومية والضباط القوميون تلك الأفكار فأيدوا جمال عبد الناصر وهاجموا الحلف بكل عنف . أما الجهات الوطنية الأخرى وغير المنتمية للشيوعية أو للناصرية فقد تأثرت بذلك التيار الجارف المعادي للحلف ، فوقفت ضده مخافة أن تُتهم بالعمالة وموالاة الاستعمار ، أما بالنسبة للجيش العراقي فإن الضباط بمختلف آرائهم السياسية ، قرروا أن السبيل الوحيد للإطاحة بذلك الحلف «الاستعماري» هو عن طريق الانقلاب العسكري وإسقاط النظام الملكي وسياسة نوري السعيد .

ومن الجدير بالذكر هو أنه بعد انقلاب يوم 14 تموز/ يوليو 1958 دخلت مجموعة من الضباط إلى مقر الحلف للحصول على المخططات الرهيبة التي كان الحلف يحوكها ضد الجمهورية العربية المتحدة وقائدها جمال عبد الناصر وغير ذلك من الادعاءات ، فلم يجدوا أيًا من المخططات أو المؤامرات ، بل وجدوا أنفسهم داخل دائرة رسمية اعتيادية يشغلها بضعة موظفين يقومون بواجباتهم اليومية ، كما لم يجدوا أية فضيحة تمس كرامة العرب أو استقلال أو تكبيله بأغلال ينوء تحتها ويرزح تحت ظلم وسيطرة الأجنبي ، لذلك فإن تصريحات رجال الانقلاب بقيت تتغنى بالهجوم على الحلف بدون أي تفاصيل أو معلوماتٍ ، بل استمرت تردد بأن الانسحاب من حلف بغداد واحدٌ من أكبر منجزات «الثورة المجيدة» . ولم تظهر إلى يومنا

هذا الأوجه السلبية لحلف بغداد أو مساسه بمصلحة العراق أو أي بلد عربي آخر لأنها غير موجودة أصلا[19] .

كانت الأهداف والمشاريع التي تبناها النظام الملكي في العراق مبنيةً على خططٍ مدروسةٍ ناضجةٍ وعميقةٍ ومستمدةٍ من أرقى الخبرات والاستشارات العالمية ، وقد أخذ القادة بنظر الاعتبار مصلحة العراق السياسية والعسكرية والعلاقة بدول الجوار والدول الكبرى . إلا أن انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 الذي أطاح بالعهد الملكي أجهض تلك التطلعات والخطط استنادًا على شعارات عاطفية ثورية غير مدروسة معظمها مستمدٌ من التجربة الثورية لمصر بقيادة جمال عبد الناصر دون الأخذ بنظر الاعتبار اختلاف لظروف الاقتصادية والاجتماعية والأثنية والمذهبية والجغرافية بين مصر والعراق . لذا فقد شهد العراق بعد انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 تدهورًا عامًا وشاملًا في أنظمته الإدارية والتعليمية والقانونية والعسكرية ، إلى أن اندلعت الحروب مع دول الجوار ونشبت نزاعات بين الأقليات الأثنية والمذهبية فتحطم آخر ما تبقى من البنى التحتية والحضارية في العراق .

لذا يجدر بكل المثقفين العرب عامة والعراقيين خاصة مراجعة سياسات تلك السنوات من تاريخ العراق ومقارنتها بالأوضاع السائدة في المنطقة العربية حاليًا ، لعلنا نتعظ ، فقد أثبتت التطورات السياسية في الشرق الأوسط وفي العالم أجمع ، بأن نوري السعيد بثاقب فكره وخبرته السياسية ، قد راهن على الحصان الرابح بينما راهن معارضوه على الحصان الخاسر ، فالاتحاد السوفييتي الذي راهن عليه الشيوعيين ومعهم الرئيس جمال عبد الناصر قد انهار وكأنه لم يكن وكذلك حركة عدم الانحياز أصبحت اسمًا بلا معنى ، بينما الولايات المتحدة أصبحت سيدة العالم بلا منازع ، وقد أفلح كل من

19) انظر : مأمون أمين زكي . العراق بين نوري السعيد وعبد الكريم قاسم : دراسة تحليلية ، الملف العراقي ، لندن ، العدد ، 83 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 . الصفحات 38 ـ 40 .

حالفها وخسر كل من عاداها ، وكان أول من أدرك ذلك هو الرئيس جمال عبد الناصر نفسه وذلك بعد أن انهارت جيوشه أمام إسرائيل في عام 1967م واقتنع بعد فوات الوقت بأنه صناعة القرار العالمي تملكها أمريكا وليس الاتحاد السوفييتي ، مما حدا به أن يبدأ بمغازلة الولايات المتحدة لبحث ما سُمّي (بمشروع روجرز) لحل مشاكل الشرق الأوسط .

وبعد انتهاء فترة زعامة جمال عبد الناصر جاء إلى حكم مصر المرحوم أنور السادات الذي سار بشكل مباشر على نهج نوري السعيد حيث ارتمى بأحضان أمريكا وأصبح واحدًا من أقرب حلفائها ، وقد صرح عن اقتناع بأن 99٪ من شئون العالم تقع في أيدي الولايات المتحدة . وبعد اغتياله وصل إلى سُدَّة الحكم الرئيس حسني مبارك الذي استمر في محالفة أمريكا مما جعل مصر أحد اللاعبين الأساسيين في سياسة الشرق الأوسط ، بينما كان العراق البلد الذي يقوم بهذا الدور أثناء العهد الملكي في عقد الخمسينيات من القرن العشرين . حتى ياسر عرفات الزعيم الفلسطيني ومن بعده القادة الفلسطينيين بكل مشاربهم السياسية من اليمين واليسار أدركوا أن مصلحتهم القومية لن تتحقق إلا بالتعامل مع أمريكا ، وهي نفس القناعة التي توصل لها نوري السعيد في عقد الخمسينيات من القرن العشرين .

نتائج سقوط معاهدة ميثاق حلف بغداد

لقد أدى سقوط معاهدة حلف بغداد إلى نتائج وخيمة على العراق بصورة خاصة وعلى العرب وإقليم الشرق الأوسط بصورة عامة . ففي عام 1957 ، بعد عامين من توقيع الحلف ، بلغ العراق قمة أهميته العالمية بعد أن أصبح دولة قوية ومستقرة ومكونًا أساسيًا لسياسة بلدان الغرب العظمى في إقليم الشرق الأوسط ذي الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية الكبرى . وبدخول العراق في الحلف ، فقد بادر رئيس الولايات المتحدة الجنرال دوايت دافد

أيزنهاور (1953 ـ 1961) لمد المساعدات الاقتصادية والثقافية والعسكرية والتقنية للعراق باعتباره مكونًا رئيسًا لحلف بغداد وحليف مهم لدول الغرب ضد أطماع الاتحاد السوفييتي وتغلغل الحركة الشيوعية وقد ساعدت سياسة العراق المؤيدة لدول الغرب على إغراء أكبر الشركات الهندسية والتجارية على التعامل مع العراق ولاغتراف الأموال الهائلة التي كانت تنهمر على العراق منذ أن وقع معاهدة النفط مع IPC في عام 1952 ، والتي ضاعفت ثرواته المالية عدة مرات مما مكنه من استجلاب تلك الشركات العالمية الكبرى التي كانت تمتلك أعلى مستويات التكنولوجيا الحديثة والهندسة العصرية وتنافست لبناء جميع أنحاء العراق ونفذت مشاريع سدود جبارة لتوجيه مياه البلد الوفيرة لجعل الري سيحًا مضمونًا طوال أيام السنة مما كان سيضاعف إنتاج غلل الأرض الخصبة وما ينتج منها من ثروات حيوانية كافية لسد حاجة العراق بشكل تام ومن ثم يصدر الفائض الوفير منها بما يكفي حاجات البلاد العربية وبذلك يتضاعف دخل المزارع العراقي . هذا فضلًا عن تسريع ومضاعفة مشاريع بناء المدارس والمستشفيات والشوارع والجسور وتبليط الطرق التجارية الداخلية والخارجية وبقية بناء متطلبات البنية التحتية مما أدى إلى ازدهار القطاع الخاص[20] . كل هذه المساعدات كانت مبنية على شرط واحد هو في حالة نشوب حرب عالمية ثالثة كان المطلوب من العراق أن يقف بجانب الغرب حسب بنود حلف بغداد ضد المعسكر الشيوعي .

وقد دعا الدبلوماسي المخضرم نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي بقية قادة البلاد العربية للالتحاق بميثاق بغداد إلا أن تباين الالتزامات الأيديولوجية حال دون ذلك . فقد كان الرئيس المصري جمال عبد الناصر

---

20) عبد الرحمن الجليلي ، الإعمار في العراق ، (بيروت : دار مكتبة الحياة : 1968 ص 227 ـ 235) .

ينحي إلى التعاون مع المعسكر الاشتراكي ويتزعم حركة عدم الانحياز المناهضة للأحلاف العسكرية مما جعل معظم البلاد العربية الأخرى تتبع نفس السياسة الخارجية لعبد الناصر مخافة اتهامه لها بالسير في ركاب الاستعمار الغربي .

أما بعد سقوط النظام الملكي عام 1958 إثر انقلاب عسكري قادة الزعيم (العميد) الركن عبد الكريم قاسم وانسحابه من حلف ميثاق بغداد فقد بدأت مكانة العراق الدولية تتدهور مباشرة نظرًا لعدم الاستقرار والبلبلة ولانعدام وجود نهج واضح للسياسة الخارجية للعراق ولعلاقاته مع دول العالم . وقد اتجه الزعيم عبد الكريم قاسم في بداية حكمه نحو التعاون مع الاتحاد السوفييتي بدلًا مما دعاه دول الغرب الاستعمارية ، واعتمد على الضباط الشيوعيين وبعض قادة الحزب الشيوعي العراقي وعينهم في بعض المراكز الحيوية للجيش والدولة ، وبدأ العراق باستيراد حاجاته من الاتحاد السوفييتي .

وقد أدى ذلك التحول في سياسة العراق إلى تدهور مستوى مشاريع التنمية والبناء إذ أن مستوى التكنولوجيا في الاتحاد السوفييتي كان أدنى بكثير من مستوى أمريكا وعالم الغرب . لذلك فقد توقفت أو تدهورت مشاريع التطوير بصورة عامة بعد أن دفع العراق مبالغ باهظة للاتحاد السوفييتي المعامل والمقتضيات الاقتصادية والحاجات المتنوعة الأخرى التي لم تكن نوعيتها صالحة لتحقيق الأهداف المتوخاة والتي كان البلد بأمس الحاجة إليها لبناء والارتفاع بمستوى البنية التحتية[21] .

وبعد أن انسحب عبد الكريم قاسم من ارتباط العملة العراقية مع الباوند الإسترليني ، فقد بدأت العملة العراقية على المدى البعيد ، تفقد قيمتها

---

21) محمود الدرة . ثورة الموصل القومية 1959 : فصل في تاريخ العراق المعاصر (بغداد : منشورات اليقظة العربية 1987 ص 97 ـ 99) .

التاريخية إلى أن أصبح الدينار العراقي ، لا يساوي سعر الورق المطبوع عليه . فقبل وبعد 1958 كان الدينار العراقي يعادل 30 .3 (ثلاثة دولارات وثلاثون سنت أمريكي) أو باوند إسترليني واحد ، بينما تدهورت قيمة الدينار قبل نهاية القرن العشرين فأصبح الدولار يعادل ألوف الدنانير ولم يعد للعملة العراقية قيمة شرائية لا داخل ولا خارج البلاد .

أما على مستوى الشرق الأوسط ، فبعد توقيع معاهدة حلف ميثاق بغداد ارتبطت دول الإقليم ارتباطًا وثيقًا وتقارب العراق وإيران وتركيا امتدادًا إلى باكستان وازداد التبادل التجاري والثقافي والدبلوماسي بين تلك الدول وتوقفت التهديدات على الحدود واحتمالات قطع مياه الأنهار والروافد التي تنبع من تركيا وإيران وتروي أراضي العراق .

وقد تمكن الدبلوماسي نوري السعيد أن يربط العلاقة بعلاقة مصاهرة مع الجمهورية التركية بعد أن عقدت خطوبة الملك الشاب فيصل الثاني على فتاة أرستقراطية من سلاسة آل عثمان وتبادل القادة وعوائلهم الزيارات الودية لتعزيز العلاقات الدبلوماسية[22] وترسيخ السلام والاستقرار في الشرق الأوسط . وقد رفض نوري السعيد وبقية القادة انضمام إسرائيل إلى معاهدة حلف بغداد رغم تعرضهم لضغوط أمريكية ثقيلة وبقي الكيان الصهيوني منعزلًا عن الدول المحيطة به . كان الشرق الأوسط يخطو بخطوات واسعة ومبرمجة نحو العصرنة والازدهار السياسي والاقتصادي .

أما بعد إلغاء حلف بغداد فقد اندلعت الخلافات الحدودية مجددًا بين إيران والعراق وجدد شاه محمد رضا بهلوي أطماع إيران في شط العرب ، وجددت تركيا مطالبها بانتزاع منطقة شمال العراق الغنية بالمياه والثروات وفي عام 1979 انفجرت في إيران ثورة دينية عارمة أطاحت بشاه محمد

---

22) عصمت السعيد ، نوري السعيد : رجل الدولة والإنسان ، (لندن : مبرة عصام للنشر ، 192 ص 282 ـ 283) . .

رضا وبنظامه العلماني واشتدت الخلافات بين (الثيوقراطية) بقيادة آية الله خميني ونظام العراق الذي كان عهدئذ تحت حكم حزب البعث العربي الاشتراكي وقائده صدام حسين ، وتكللت تلك المنازعات باندلاع حرب طاحنة دامت لمدة ثماني سنوات فقد خلالها البلدان أعداد لا تحصى من زهرة شبابهم[23] .

وبوصول القرن الواحد والعشرين فإن علاقات دول الشرق الأوسط اختلطت واضطربت وولدت حقائق جديدة . فقد سقط النظام العلماني في الجمهورية التركية واستلم حزب العدالة والتنمية الإسلامية بقيادة زعيمه التقى الورع رجب طيب أردوغان الذي بدأت أطماعه بإحياء وإعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية الإسلامية تظهر للعيان وبدأت قوته تتصاعد دوليًا . بينما سقط نظام حزب البعث القومي وإعدام الرئيس صدام حسين ، ثم دخل العراق تحت هيمنة جارته القوية إيران وتلاشت سلطات الدولة المركزية للعاصمة بغداد ، واستغل الأكراد في الشمال ذلك الضعف وسعوا للانفصال عن الجمهورية العراقية وتحقيق طموحهم القديم بالاستقلال بدولتهم كردستان بما يتعارض مع مصالح العرب وإيران وتركيا ويهدد الشرق الأوسط باندلاع فوضى لا نهاية لها .

هذا فضلًا عن انبثاق حركات إرهابية ذات أصول مجهولة وادعت الانتماء للإسلام وارتكبت أبشع الجرائم الوحشية باسم الدين ضد الناس العُزل والأبرياء والمسالمين واشتبكت بحروب طويلة ضد جيوش البلاد العربية وأنهكتها وكلفت خسائر لا تحصى في الأرواح والأموال . وبنتيجة هذه الأحداث فقد تلاشى دور العراق والعرب من السيناريو السياسي للشرق الأوسط وهيمنت ثلاث دول على مصير وقرارات الإقليم وهي إيران

23) Mamoon Amin Zaki, "The Iran – Iraq War" Internathional Development, Op cit. chapter 38, P. 446..

وتركيا وإسرائيل . وقد بحثت هذه التطورات مطولًا في عام 2008 ، كما شرح سابقًا ، من قبل مفكرين وكتاب بمقالات نشرت في أمهات الصحف وبعقد ندوات ثقافية جمعة أكبر الأساتذة والمثقفين من مختلف البلاد العربية .

النقطة المهمة التي أود أن أؤكدها هنا هي أن أولئك الكتاب والأساتذة الكرام الذين وصفوا ظهور الثلاثي المهيمن على سياسة الشرق الأوسط ـ إيران وتركيا وإسرائيل ـ لم يتفضل أي واحد منهم بذكر الدور الرئيسي الذي كان العراق يلعبه كمكون أساسي لحلف بغداد الذي ربط كل من إيران وتركيا بالعراق حيث كانت بغداج تحتضن مركز قيادة الحلف وكان سكرتير الحلف هو الدبلوماسي العراقي العريق عوني الخالدي .

لذا يستوجب على الباحثين والمؤرخين الرجوع إلى تلك الفترة وبيان أن دور العرب في العلاقات الدولية بدأ يتدهور منذ سقوط حلف بغداد وانسحاب العراق منه بعد أن كان لاعبًا أساسيًا على مستوى الإقليم وعلى مستوى السياسة العالمية إثر تبني الدول الغربية العظمى وخاصة الولايات المتحدة حلف بغداد كمركز ثقل لإستراتيجيتهم في إقليم الشرق الأوسط ذي الأهمية الحيوية اقتصاديًا ودوليًا .

وقد سعى الرئيس الأمريكي الجنرال أيزنهاور لتعزيز العلاقات العربية الأمريكية فناشد الدول العربية المعتدلة كالعراق والمملكة العربية السعودية للتعاون مع الولايات المتحدة لدرء الخطر الشيوعي عن المنطقة . وقد ساعد موقف الرئيس أيزنهاور الحازم بمجابهة اللوبي الصهيوني المتنفذ وتدخله لإيقاف العدوان الثلاثي الذي أقدمت عليه انكلترا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر عام 1956 ، على تمهيد التقارب مع العرب فتصدر العراق الاستجابة لتلك الدعوة بحماس وسافر إلى واشنطن وفد رفيع المستوى برئاسة الأمير عبد الإله وعضوية رئيس مجلس الوزراء أحمد مختار بابان وثلاث وزراء

سابقين . وقد عقد ذلك الوفد الذي يمثل أعلى سلطة في العراق عدة اجتماعات مع الرئيس أيزنهاور وكبار أعضاء إدارته وتم الاتفاق على توثيق التعاون العسكري بين الطرفين . ولم ينس الوفد التأكيد على الاهتمام بمصر ، الدولة العربية الكبرى ، بالرغم من تهجمات الرئيس المصري على المملكة العراقية ، وإقناعها بالتعاون مع الولايات المتحدة بدلًا من الاتحاد السوفييتي[24] وقد كان ذلك التقارب العربي الأمريكي كفيل أن يعزل إسرائيل دوليًا .

ولأجل الاطلاع على الدور الكبير للدبلوماسيين الذين مثلوا العراق ، البلد الصغير ، في المنظمات الدولية وفي الأمم المتحدة ووقوفه موقف الند للند مع أكبر وأقوى دول العالم ، وأن مذكرات الدبلوماسي الدكتور عدنان الباجچي تعتبر بمثابة كنز يحتوي على تفاصيل تاريخية ثمينة بهذا الصدد . كان الدكتور عدنان يمثل جيل الدبلوماسيين العراقيين الشباب بعد الحرب العالمية الثانية وقد اضطلع بأدوار فاعلة في مقارعة الاستعمار في مجالس الأمم المتحدة وفي لجان مجلس الوصاية حيث انتقد الدول الاستعمارية الكبرى وأكد حق جميع شعوب العالم في بلوغ الحرية والاستقلال . ويشرح الدكتور عدنان دوره كعضو في الوفد العراقي في الأمم المتحدة الذي كان برئاسة الدكتور محمد فاضل الجمالي ودور الوفد في حث منظمة الأمم المتحدة للوقوف بجانب الدول الإفريقية التي ما انفكت ترزخ تحت الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ومساعدتها في تحقيق التحرر .

هذا وقد ركز الوفد على قضية الجزائر التي كانت وقتئذٍ تناضل من أجل الحصول على الاستقلال من الاستعمار الفرنسي الجائر وأكد وبحزم على حقوق الفلسطينيين المسلوبة من قبل «إسرائيل» ومشكلة اللاجئين

---

24) عدنان الباججي ، في عين الإعصار (لندن : دار الساقي 2013) ص 62 ـ 63 .

الذين كانوا يعانون في المخيمات بعد طردهم من منازلهم وديارهم من قبل العصابات الصهيونية[25] .

كان الدبلوماسيون العراقيون من أكفأ الدبلوماسيين نظرًا لثقافتهم العالية ولإجادتهم لعدة لغات ولاطلاعهم على القوانين الدولية ، لذا تبوءوا مكانة مرموقة بين الأمم وكان للعراق صوتًا مسموعًا بين دول العالم سواء منهم الدول الصغيرة الطامحة للاستقلال والتقدم ، أو الدول الكبرى المتقدمة التي امتلكت أوسع وأقوى الإمكانات على هذا الكوكب .

هكذا كان العراق وهكذا كانت مكانته المحترمة عالميًا قبل انسحاب القيادة الجديدة من حلف بغداد إثر الانقلاب العسكري في 14 تموز/ يوليو 1958 والذي شهد بداية انحدار عامة أوضاع البلد داخليًا وخارجيًا ووصوله في القرن الواحد والعشرين إلى حالة مزرية تنذر بالمزيد من التدهور نحو هاوية مجهولة المصير .

---

25) نفس المصدر السابق .

الخاتمة

كانت أهم الصفات التي تميز بها العهد الملكي في سياساته الداخلية والخارجية هي الحكمة والبراغماتية واللجوء إلى القرارات المدروسة والمبنية على الإدراك الواقعي للقابليات المتوفرة لإنجاز الأهداف المتوخاة ، بدلًا من الانحدار خلف الشعارات الفارغة التي تثير الحماس والعواطف الجياشة بين سواد الناس ، تلك الشعارات التي تتنافى مع الواقع ومع البرامج المبنية على المنطق لتحقيق الأماني القومية ، لا بل تؤدي إلى الكوارث والخسائر الفادحة . ولقد وقفت الانتلجنسيا والمعارضة العراقية بدون أي دراسة أو تمحص ضد السياسة الموالية للغرب التي اتبعها حكام العهد الملكي وضد جميع المعاهدات التي أبرمت منذ بداية تأسيس المملكة العراقية وتوقيع معاهدة 1922 وحتى توقيع معاهدة ميثاق بغداد عام 1955 التي كانت أحد الأسباب الأساسية لوقوع انقلاب الرابع عشر من شهر تموز/ يوليو عام 1958 الذي أنهى العهد الملكي وأدخل العراق بما دعي بالعهد الجمهوري الذي أدى إلى تمزيق الشعب العراقي إلى أقليات أثنية ودينية ومذهبية متناحرة ، ويهدد بانتهاء الوجود العراقي كأحد المكونات الأساسية الكبرى للأمة العربية . وقد بينتُ بدراسة موضوعية غير متحيزة أوجه الخسائر التي عاناها العراق جراء المعاهدات وكذلك أوجه الربح الذي جناه البلد من جميع تلك الاتفاقيات الواحدة تلو الأخرى حسب ترتيبها معتمدًا على تقييم المبادئ المذكورة في المعاهدات والتي كونت البنية الأساسية للسياسة الخارجية

للعراق أثناء حكم الملك فيصل الأول وحكم الأمير عبد الإله والملك فيصل الثاني ، مؤكدًا دور أفراد النخبة الحاكمة .

حين وُقعت معاهدة 1922 كان عمر العراق لا يزيد عن سنة واحدة بعد أن قررت بريطانيا العظمى خلق الكيان الذي سمي المملكة العراقية عام 1921 تحت عرش الملك فيصل الأول الذي لم يمتلك عهدئذ لا جيش ولا قوات شرطة ولا حتى نظام إداري للدولة وكان البلد لم يزل يتبع النظام العثماني الذي عفي عليه الزمن ولم يعد يصلح لمتطلبات القرن العشرين . فاعتمد الملك فيصل والنخبة الحاكمة على بريطانيا العظمى وعلى المستشارين الانكليز لأجل بناء جميع أوجه الحياة التي يتطلبها بلد يتوخى أن يتكيف حسب مقتضيات الحياة العصرية . فأجبر الملك وحكام العراق على قبول نظام الانتداب الجائر الذي كبل العراق وجعل مصيره بيد بريطانيا العظمى التي كانت أقوى وأعتى دولة استعمارية في العالم بعد الحرب العالمية الأولى وبعد انتصار الحلفاء ضد دول المحور . وقد أصبح العراق جراء تلك المعاهدة إحدى المستعمرات لدولة بريطانيا مما أجج الشعب العراقي ولانتشار شعور العداء ضد الإنكليز وضد النخبة الحاكمة التي أذعنت لنظام الانتداب ورضخت للاستعمار البريطاني .

وقد طالبت المعارضة التي كانت عبارة عن فئة صغيرة من المتعلمين الذين لم يزد عددهم على 5٪ من الشعب على أكثر تقدير في جميع أنحاء البلد ، طالبت بالاستقلال والتخلص من الهيمنة البريطانية والمستشارين الانكليز . ثم تحولت مواقف الفئة المتعلمة ضد السياسة الخارجية للدولة والمعاهدات إلى أساليب غوغائية كان الهدف منها الظهور أمام الشعب بمظهر البطولة واكتساب سمعة وطنية وفئة تقدمية تناضل ضد الاستعمار وعملاء الاستعمار من الحكام . ولم يتقدم أي حزب أو حركة سواء كانت يسارية أو وسطية أو قومية يمينية بأي مقترح أو سياسة بديلة للتخلص من

الهيمنة الأجنبية وتحقيق أهداف البناء والتطور ، وقد عبر الشاعر المعروف محمد باقر الشبيني عن المشاعر ببيت شعره الآتي الذي تلقفته الجماهير وغنت به :

المستشار هو الذي شرب الطلى

فعـلام يا هذا الـوزير تعـربدُ؟

أما شعور العداء بين الناس ضد الاحتلال فقد كان ، عمومًا ، منبعثًا من الانتماء الديني ، فقد بقيت أكثرية الشعب من غير المتعلمين تدين بالولاء للعثمانيين المسلمين وكرهوا الانكليز لكونهم نصارى بينما وقفت النخب الحاكمة مع الإنكليز لعدم وجود أي خيار آخر لتحقيق بناء الدولة والمجتمع . فالإنكليز هم الذين لملموا أجزاء بلاد ما بين النهرين وخلقوا الكيان العراقي وهم الذين جاءوا بالنظام الدراسي الحديث والنظام السياسي العصري المبني على السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وهم الذين جلبوا أساليب التقنية الحديثة لضخ وتصفية النفط والسيارات والطائرات والطب العلمي الحديث وبقية متطلبات الحياة كالكهرباء والماء الصافي والهاتف (التليفون) والمذياع (الراديو) وحتى الأوجه الترفيهية كالسينما ومعظم أنواع الفاعليات الرياضية كبناء أحواض السباحة الحديثة وأنواع ملاعب الكره والنوادي الرياضية وغيرها ، ولم تقم دول الاستعمار بتلك الإصلاحات الحيوية حبًا بشعوب المستعمرات بل لأجل تحقيق أهدافها الاستعمارية وتسهيل سيطرتها على تلك البلدان ، إلا أن تلك الإصلاحات كانت الأساسات التي بنت عليها الدول التي تحررت من الاستعمار بنيتها التحتية والاجتماعية ، وفي معظم الحالات وبعد رحيل دول الاستعمار أصاب أوجه التقدم والتحديث والعصرية تدهور معيب نظرًا لزوال الخبرات التي امتلكها الخبراء والإداريون والمستشارون الأجانب .

وبعد انتشار التعليم وازدياد عدد المتعلمين حل الشعور القومي الوطني بدل الشعور الديني وقد اتخذ الوطنيون مواقف عدائية ضد النخبة الحاكمة دون الأخذ بنظر الاعتبار للظروف الإقليمية والعالمية ومواقف دول الجوار ودون التمعن بالمتطلبات الحيوية التي يحتاجها العراق ولن يحصل عليها إلا عن طريق التعاون مع الإنكليز مؤقتًا إلى أن يتمكن البلد من الوقوف مستقلاً على قدميه بعد استكمال خبرات أبنائه التقنية والإدارية والسياسية . فعلى سبيل المثال اعتنق الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل (بيك) الجادرجي فلسفته المستمدة من أيديولوجية حزب العمال البريطاني وطالب بتطبيق الاشتراكية الفابية (التدريجية) بالرغم من إدراك قادة الحزب أن الأكثرية العظمى من الشعب العراقي التي كانت جاهلة وتنتمي إلى العشائر وتدين بالولاء لشيوخها ولا مجال لتطبيق فلسفة الحزب إلا بعد تعليم أكثرية الجماهير ونمو الطبقة الوسطى الواعية لتصبح الطبقة الأوسع والمتفهمة لتلك الفلسفة المتقدمة . أي أن قادة الحزب الوطني اعتمدوا على معتقدات طوبائية غير قابلة للتطبيق آنيًا وعارضوا سياسة الدولة استنادًا على أهداف عاطفية بعيدة المدى .

أما حزب الاستقلال الذي تزعم الفئات القومية فقد جاهر بعدائه للإنكليز وأيد النظام النازي الهتلري بدون الأخذ بنظر الاعتبار دراسة كتاب هتلر المعنون (كفاحي) الذي عبر به عن ازدرائه مما دعاه العنصر (السامي) والساميون هم العرب واليهود وقد صنفهم هتلر في خانة دنيا قريبة من قاعدة الهرم العنصري الذي كون الفلسفة النازية حيث وضع العرب فوق القردة والزنوج وقد أدرج بقية الأجناس فوقهم وصولاً إلى قمة الهرم التي يحتلها العنصر الجرماني . أي أن هتلر كان متعصب عرقيًا ضد العرب . ومع ذلك فقد شارك حزب الاستقلال والجهات القومية في الثورة التي قام بها العقداء الأربعة في عام 1941 ضد بريطانيا وضد العائلة المالكة

وضد الحكام العراقيين الموالين للإنكليز ، وقد اعتمد الضباط الأربعة على مساندة ألمانيا النازية في حركتهم الثورية ، إلا أنهم مُنّو باندحار كبير على يد القوات البريطانية وهرب القادة الأربعة إلى إيران تاركين جنودهم والشعب العراقي تحت رحمة غارات الإنكليز الجوية وقد كان رئيس الوزراء نوري السعيد قد حذر الضباط الأربعة قبل القيام بثورتهم من مغبة تحدي جبروت بريطانيا إلا أنهم لم ينصتوا إليه ، وانتهت حركتهم بالفشل .

أما الحزب الشيوعي العراقي فكما يعترف أحد قادته السيد بهاء الدين نوري في كتابه المعنون مذكرات بهاء الدين نوري ، (لندن : دار الحكمة 2001) فإن الحزب كان على علاقة ذيلية مع الاتحاد السوفييتي الذي كان لليهود نفوذ كبير في قيادته وكان نصف أفراد لجنته المركزية من اليهود ، وقد أصدر الحزب الشيوعي السوفييتي أوامر لجميع الأحزاب الشيوعية في العالم بتأييد خطة تقسيم فلسطين وخلق وطن يهودي . ونشر الحزب الشيوعي العراقي عام 1947 كراسًا بعنوان «ضوء على القضية الفلسطينية» أكد فيه على حق الصهاينة التاريخي بإنشاء وطن لهم في فلسطين . أي أن الحزب الشيوعي لم يكن يعر اهتمام لمصلحة العرب أو الشعب الفلسطيني ، بل كان ينفذ الأوامر التي يستلمها من الاتحاد السوفييتي . وقد قاد الحزب الشيوعي مظاهرات عارمة في معظم أنحاء العراق مطالبًا بعدم محاربة قوات الصهاينة ، وتهاجم معاهدة بورتسماوث التي كانت تهدف لإيقاف خلق إسرائيل وتطالب باستلام الشعب الفلسطيني لأرضه ، وكما تؤكد ذلك الفقرة التالية التي وردت من ضمن إفادة رئيس الوزراء السابق الدكتور فاضل الجمالي أثناء محاكمته أمام محكمة المهداوي :

كان المستر بيفن صديق العرب حقًا ولم يرتح لتقسيم وتأسيس إسرائيل . ولذلك وصفه الصهاينة بأنه هتلر الثاني ، تم الاتفاق بيننا وبين المستر بيغن على أن يسلح ألف فلسطيني بسلاح يرسله للشرطة العراقية .

ويسلح الجيش العراقي بأعتدة حديثة ويرسل لفلسطين تستلم هذه القوة ككل منطقة فلسطينية تخليها الجيوش البريطانية حتى يستلم العرب كل فلسطين ولا تؤسس دولة يهودية . هذا ما تم الاتفاق والتفاهم مع مستر بيفن ولكن الأوضاع تبدلت تمامًا بعد استقالة صالح جبر وجرت الرياح باتجاهات أخرى .

وكما شُرح سابقًا فقد استنفرت القوى الصهيونية الخفية في العراق وفي معظم أنحاء العالم تطالب بإلغاء معاهدة بورتسماوث ووقف الصهيوني الكبير مستر تشرشل ، السياسي البريطاني المتنفذ ضد المستر بيفن ، وكان تشرشل ألد عدو للمعاهدة ، فسقط المستر بيفن ، وسقط السيد صالح جبر ، وسقطت معاهدة بورتسماوث وخسر العرب وانتصرت الصهيونية وخُلقت إسرائيل .

وفي عام 1952 نجح رئيس الوزراء نوري السعيد من انتزاع معاهدة نفط جديدة مع شركة IPC البريطانية زيد بواسطتها حصة العراق من واردات نفطه من مبالغ ضئيلة إلى المناصفة (50٪ ـ 50٪) مما رفع دخل العراق عدة أضعاف ومكن الدولة من القيام بمشاريع إعماريه غطت معظم أنحاء العراق لم تضاهيها أي مشاريع إعمار في أي دولة عربية أو نامية أخرى .

إلا أن الحزب الشيوعي العراقي هب يشجب المعاهدة الجديدة وأجج بقية قوى المعارضة للانخراط بمظاهرات عارمة مطالبين بالتأميم الكامل لصناعة النفط . وقد اتخذت الأحزاب تلك المواقف العدائية دون الأخذ بنظر الاعتبار لردود فعل الدول الغربية العظمى التي يعتمد اقتصادها كليًا على نفط الشرق الأوسط ، حيث لم تكن منظمة البلدان المصدرة للنفط OPEC (Organization of Petroleum Exporting Countries) التي أخذت على عاتقها الحفاظ على مصالح الدول المصدرة للنفط ، لم تكن قد تأسست وكانت جميع معاملات النفط في العالم محكومة بشكل مطلق

من قبل شركات النفط السبعة الكبرى ، انظر Anthony Sampson, The Seven Sisters: Masa Market Paperback 1975 المسنودة من قبل دول الغرب العظمى . وقد اتعظ القادة العراقيين بما حدث في الجارة إيران من خراب ، فقد تحطم الاقتصاد الإيراني وبنيته التحتية بعد أن قام رئيس وزراء إيران الدكتور محمد مصدق بتأميم صناعة النفط في بلده مما أدى إلى كوارث كبرى على الشعب الإيراني بعد أن تدخلت بريطانيا وCIA منظمة الاستخبارات المركزية الأمريكية فتحطمت الحركات الوطنية المؤيدة لمصدق وانتهى دوره بدخوله للسجن ، وإعادة الشاه محمد رضا بهلوي إلى عرشه بعد أن هرب خارج البلاد لفترة قصيرة أثناء المظاهرات العنيفة التي اجتاحت إيران مؤيدة لمصدق ، وقد استعاد الشاه سلطاته الاستبدادية وضرب المعارضة ضربات قاضية وهيمن بشكل مطلق على إيران .

إلا أن الحكومة العراقية أخذت بزمام الأحداث ، وأبقت معاهدة نفط 1952 واستمرت تستثمر واردات النفط الجمة لإعمار العراق .

ثم وقِّعت معاهدة ميثاق حلف بغداد عام 1955 والتي لم تكن لخدمة العراق فحسب بل لمصلحة جميع العرب والوقوف ضد التوسع الصهيوني . إلا أن الحزب الشيوعي والحركة الصهيونية هبت لشجب الحلف ونعتوه بالحلف الاستعماري ، وحين هاجم الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي تزعم الحركات القومية في البلاد العربية ، هاجم الأحلاف العسكرية وركز هجماته الإعلامية ضد حلف ميثاق بغداد وعلى القادة العراقيين نوري السعيد والأمير عبد الإله والدكتور فاضل الجمالي وتهمهم بعملاء الاستعمار ، هاج القوميون وانضموا إلى المظاهرات والاحتجاجات المناوئة للحلف بدون حتى دراسة مواده والاطلاع على بنود . وقد كان ميثاق حلف بغداد أحد الأسباب الأساسية التي أدت إلى قيام بعض الضباط العراقيين بانقلاب عسكري والإطاحة بالنظام الملكي . وقد كانت التوقعات والآمال

الشعبية من قادة الانقلاب الزعيم (العميد) الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف كبيرة وبراقة ، إلا أن نزاع شب بين القائدين وانعكس على الشعب الذي انقسم إلى مؤيد لقاسم أو مؤيد لعارف وأدى إلى وقوع صدامات سياسية عنيفة ، وبعد ذلك انفجرت الحرب بين الحكومة والأكراد ووقوع صدامات بين الأقليات الكردية والتركمانية مما أدى إلى تدهور الاستقرار وانفلات الأمن . وفي عام 1963 قام حزب البعث العربي الاشتراكي بانقلاب عسكري أطاح بالنظام القائم وأعدم رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وأعوانه وانتشرت في البلد قوات الحرس القومي لحزب البعث والمؤلفة من فتيان وفتيات في مقتبل العمر ، وشاع الرعب بسبب الإرهاب والقسوة المتناهية التي استعملها حزب البعث ضد أعضاء الحزب الشيوعي انتقامًا مما قام به الشيوعيون عام 1959 من جرائم قتل وسحل في لوائي الموصل وكركوك بعد محاولة انقلاب عسكري فاشلة للقوميين بقيادة العقيد عبد الوهاب الشواف ، ثم قاد العقيد عبد السلام عارف انقلاب أطاح بحكم حزب البعث ، وبعد فترة رجع حزب البعث إلى الحكم وهيمن على الدولة رجل واحد هو صدام حسين الذي ترأس حزب البعث العرب الاشتراكي . تلك الارتجاجات الكبرى أدت إلى تدهور الاقتصاد والقانون والدراسة ومعظم أوجه الحياة في العراق . وقد دام حكم السيد صدام حسين لمدة تزيد على الثلاث عقود وقد كان حكمًا دكتاتوريًا استبداديًا خانقًا لجأ صدام أثناءه إلى أعنف أساليب القسوة ضد كلمن عارضه إلى أن اجتاحت أمريكا العراق في عام 2003 وانهارت اللُّحمة الاجتماعية جراء ذلك الاجتياح وانقسم الشعب وشبت الصراعات الأثنية والمذهبية الدينية وضاعت الهوية العراقية .

أما على مستوى الشرق الأوسط فقد تمزقت العلاقات اقتصاديًا وسياسيًا ، وشبت حرب مدمرة بين إيران والعراق دامت لمدة ثماني سنوات (1980

ـ 1988) هلك جراءها زهرة شباب البلدين . وفي الجمهورية التركية ، البلد العضو الآخر في حلف بغداد ، فقد سقط النظام العلماني ووصل حزب العدالة والتنمية الإسلامي تحت قيادة رئيسه التقي الورع رجب طيب أردوغان إلى الحكم وثمة علامات استفهام وشكوك حول علاقة أردوغان وحزبه بمؤسسات إرهابية تذبح الرجال والنساء والأطفال وتبيع النساء في سوق النخاسة وتنشر الرعب في معظم أنحاء العالم ،وكل ذلك باسم الدين .

كان الشرق الأوسط ـ وخصوصًا العراق ـ يخطو بخطوات واسعة ورصينة مبنية على الحكمة والبرامج الواقعية وكان المستقبل في بداية عام 1958 يبشر بالازدهار والتقدم والعصرنة ، إلا أن الانقلاب الذي أطاح بحلف بغداد أنهى تلك التوقعات وتدهور العراق وإقليم الشرق الأوسط إلى ما هو عليه الآن من فوضى وعدم استقرار[26] .

---

26) انظر دفاع الدكتور فاضل الجمالي : وزارة الدفاع ، محكمة الشعب ، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، ج3 ، ص1093 . انظر أيضًا الفقرتين 3 ، 4 المترجمة من اللغة الإنكليزية إلى العربية من معاهدة بورتسماوث ، وملحق المعاهدة باللغة الإنكليزية .

نبذة عن المؤلف

الاسم : الدكتور مأمون أمين زكي

الولادة : بغداد ـ العراق

الشهادات :

ـ بكالوريوس علم الاجتماع ـ جامعة بغداد عام 1962م

ـ ماجستير علم الاجتماع ـ جامعة هوارد ـ واشنطن العاصمة ـ 1975م

ـ دكتوراه علوم سياسية ـ جامعة كالجري ـ كندا ـ 1981 م

المؤلفات :

الكتب :

- **English:**

1. Dr Mamoon Amin Zake, the Dialectical conflict of Religious and Seculas ideologies in the Middle Eaet: A Philosophical and Historical Analysis (VSA: Outskirts Press, 2018).
2. International Development and Altenative Future: The coming chaeonge (two chepters) ed. M. Mtewa (New Delhi: Alliech Publishers, 1991).

- **عربي :**

1 . د . مأمون أمين زكي ، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921 ـ 1958 ـ دراسة تاريخية ، سياسية ، اجتماعية مقارنة (لندن : دار الحكمة ، ط1 ، 2011 ـ ط 2 2013) .

2 . د . مأمون أمين زكي ، صعود وتراجع المشروع الصهيوني (لندن : دار الحكمة 2007 .

- ما يزيد عن العشرين بحث منشور في عدة دوائر معارف عالمية Encyclopedias (باللغة الإنكليزية) .
- العديد من البحوث باللغة الإنكليزية التي قدمت في مؤتمرات وحلقات دراسية ثم نشرت .
- العديد من البحوث باللغة العربية المنشورة في دوريات أكاديمية مثل : المؤرخ العربي ، آفاق عربية والملف العراقي .

الخبرة العلمية :

- Adjunct Professor, New York Institute of Technology Abu Dhabi, UAE, 2008, Present.
- أستاذ العلوم السياسية وعلم الاجتماع حضارة الشرق الأوسط ، جامعة ممفس وكلية ليموين ، ممفس تتنسي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1981 ـ 2007 .
- المعلق السياسي لجريدة Collierville Herald ، تنسي الولايات المتحدة الأمريكية ، 1990 ـ 2007 .
- معلق صحفي مستقل Free Lance لصحف في ولاية تنسي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1992 ـ 2007 .

• عميد في جامعة عجمان ومستشار أكاديمي في جامعة عجمان العربية المتحدة (1996 ـ 1997) .

• مدير تحرير مجلة جامعة جمعان (1997) .

• أستاذ زائر ، جامعة بغداد ومعهد المحاسبة والتدقيق ، بغداد ، العراق (1988 ـ 1990) .

Rewards: **الجوائز :**

- **Certified:** Professor of the Year, New York Institute of Technology, 2011, 2012, Abu Dhabi, UAE.
- **Plaque:** Earned for presenting a paper entitled "The Iran- Iraq national Conference of the Third World Countries", Palm USA, 1987.
- **Plquea:** Earned for presenting a paper entitled "Saudi Arabia ng Islamic Theory International Conference of the Countries", Palm Beach, Florida, USA, 1987.
- **Plaque:** Arned for presenting a paper entitled "History of the Middle East" MCS, Social Studies Deparment, USA, 1991.



الهدف من هذا الكتاب هو جمع وشرح المعاهدات التي وقعها العراق مع بريطانيا العظمى باللغتين الانكليزية والعربية لكي اتيحها لطلاب ودارسي السياسة الخارجية للعراق وعلاقاته الدولية في فترة العهد الملكي التي ولد اثناءها العراق الحديث وتطور بعلاقاته الخارجية ليصبح بعد فترة وجيزة تقل عن الأربعة عقود لاعباً دولياً اساسيًا ليس في اقليم الشرق الاوسط فحسب، بل على مستوى الدبلوماسية العالمية.

كذلك هدفت بكتابي هذا أن أبين الظروف الدولية الضاغطة التي حتمت على الفئة الحاكمة أن تتبنى سياسة خارجية براغماتية تتطلب بعض التضحيات القابلة للتغيير في المستقبل والتي تؤدي الى تحقيق استقلال العراق و تبوئه مكانة دولية محترمة، والله ولي التوفيق.

المؤلف



DAR ALHIKMA
Publishing and Distribution

88 Chalton Street
London NW1 1HJ
Tel: 44 (0) 20 7383 4037

Email: hikma_uk@yahoo.co.uk
Web site: www.hikma.co.uk

ISBN
978 1 78481 161 7

